هذه حاشية الشيخ الشبيني على
شرح الشيخ خالد على متن
الآجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله باسمائه الحسنى على بيان مخرّات الاحوال والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وسائر الاصحاب والآل اما بعد فيقول زائد الاحتياج الى كمال العفو محمد الشبيني
الشافعي غفر الله له ذنوبه وستر في الدارين عيوبه هذه كلمات نقلتها ايام قراءة
الشيخ خالد على الاجرومية اردت جمعها لخوف الضياع من الهامش والذهن فان
هذا زمنه فقلت وبالله الاستعانة قال الشيخ بسم الله الرحمن الرحيم حمل الباء على
زيادتها يودي الى ارتكاب شئ مقصور على السماع مع تأتي غيره مع ما فيه من الايهام
وان كان نحوها في القرآن والسنة وكلام العرب لتقوية الحكم او زيادة للتوقف
اصل المعنى عليها ولذلك سميت زائدة والادب في الكتاب والسنة ان يقال صلة
كما عليه المشايخ ومواضع الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تميمية على الصحيح في اضافة
الخبر اليهما الا اذا انتقض النفي فلا قياسية وخبر كان المنفي نحو لم اكن باعجلهم ولا الحكم
بانها زائدة في اصطلاح النحاة في التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه او بعينه
وان نقل في حاشية الاشموني عن الدماميني وسكت عليه بل الجار متعلق فلو اريد بزيادة
فيه صحة التوكيد بدونها لصح ولكن هذا لا يفيد زيادتها لو جيء بها زيادة اصطلاحية
وجعلها للقسم والمقسم به الاسم او الذات يودي الى تقدير مقسم عليه اي مراد تحقيقه بالقسم
مع ما في نفسي من عدم الامتثال للحديث الوارد بالبداءة وان لم ارد وجعل المقسم عليه
نحو يقول في كلام مولفنا يرد عليه التزامهم اللام ولصحة النونين في الفعل الواقع بعد
المقسم اذا كان مضارعا مثبتا نحو لتبيننه للناس على ما افاده السمين فهي اصلية متعلقة بنحو
او فعل على الخلاف المعروف او بالحمد الواقع بعدها على ما افاده ابن الغزي دافعا به التعارض
في الحديثين قال وحكم النحاة بمنع تقديم معمول المصدر يحكم عندي وعلى التعلق بالاسم
المحذوف يحتمل الظرف الاستقرار وغيره والمستقر هو ما ناب عن عامله المحذوف في صفته
واللغو بخلافه ولو حذف عامله والمحل مجموع في الاستقرار والمجرور وحده في اللغو والكلام
مزيد بيان في محله وبعد صحة استغراق اضافة اسم اذا كان العامل نحو ابتدى باسم الله
على ان الباء للتعدية وقس عليه مثله واللفظ الشريف الى انه علم بالوضع الثاني لمنزلة الشيخ
في ارضاعنا والرحمن وصف معناه المنعم بجلائل النعم او المريد لذلك على ما هو معلوم
باق على وصفيته وقال ابن هشام الحق ما قيل انه علم بالغلبة فيعرب بدلا من اللفظ
الشريف لا نعتا له لاشتراط الاشتقاق في النعوت والجمهور على خلافه قال شيخ الاسلام

وعلى

وعلى تسليم الغلبة فلا مانع من الوصفية نظرا للاصل كالصفات الاصلية التي غلبت عليها
الاسمية والرحيم نعت للفظ الشريف او للرحمن على ما لابن هشام ثم ان كتابة البسملة لا
تفيد انها ليست بسملة للشرح فلعل المص يكتفي بالتلفظ ولا ينافيه كتابتها في المتون
المجردة او كتبها واسقطها الشارح على عادة الاعاجم وكذا الكلام على الحمدلة   يقول
نلخيره عن البسملة يتبادر في انها ليست له الا ان يقال هي له وقدمها لزيادة تحقيق الابتدا
الحقيقي بها فالبسملة مؤخرة قوة لتقدم العامل وح فلا يظهر صحة القول بانه في صنيعه
التفاتا لان جعل متعلق البسملة ابتدى مسندا الى المتكلم من التكلم الى الغيبة لان الاسم
الظ من قبيل الغيبة على حد انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ثم مقتضى الظ ان اقول
مثلا لكنه ترك لما فيه مما لا يخفى ولا يناسبه مقام التواضع واصل يقول يقول كينصر ساكن
القاف فغير بنقل الحركة الى القاف ليسكن حرف العلة كما هو ساكن في الماضي وان تغير
ذات الحرف في الماضي دون فروعه والقول ينصب ما اريد به اللفظ كقلت الحمد لله
او قلت كلمة على ارادة لفظ زيد مثلا ومنصوبه مفعول به على ما هو التحقيق لا مفعول
مطلق نوعي كقعدت القرفصا وان قال به بعضهم ويستعمل بمعنى الظن كقوله
متى تقول القلص الرواسما   يدنين ام قاسم وقاسما وبمعنى الراي والاعتقاد كقال ان في
كذا وبمعنى الفعل كجعل يقول بالماء هكذا ولعل اطلاقه على غير التلفظ ليس حقيقة لغوية
والمضارع يشير الى استقبال مقول القول وظ قوله فيما ياتي عملته للصغار يشعر بحصول
التاليف بالفعل والقضاء الا ان يقال اراد شرعت فلا ينافي الاستقبال وقت يقول لو مقول
القول هو الحمد والاخبار بانه عمل بالفعل فتكون الخطبة متاخرة   العبد من
العبودية والتذلل في الاصل وصف كثر استعماله من غير تبعية لموصوف كسائر الاسما
الجامدة وال فيه للعهد الذهني وهي الداخلة على معين في الخارج من غير تقدم ذكر
وهي التي يسميها البيانيون ال التي للعهد الخارجي كما اذا قلت خرج الامير اذا كان ذلك
الامير معلوما كان ذكرته باسمه اولا واردت الامير المذكور كانت للعهد الذكري كقوله
عز وجل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبقية اقسام ال
تاتي ان شاء الله تعالى في بابها وللعبد اطلاقات معلومة عدها بعضهم خمسة منها
عبد الدنيا المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم تعس عبد الدرهم والدينار
الفقير من الفقر بمعنى دائم الافتقار كان صفة مشبهة وكثير الافتقار كان صيغة
مبالغة ان قلت كان الاصح في التواضع ان ياتي بالمفتقر بدل الفقير قلت

ان
ينافيه

اعالم يذكر المتنفر لانه من الافتعال الذي قد ياتي للتكسب اي للتكسب الفقر الذي ليس
المفتقر بتاله بخلاف الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة الي مولاه لما يتعلق بالنفر
فقط وللعل للعبيد لا التحاقر بالجوامد او تنازعه كل من الوصفين واعمل الثاني ثم حذف
من الاول لان الضمير منصوب ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل والادب ان تقول لا
لانه فضلة لانه ضمير المولي عز وجل او اعمل العبد فيه وحذف من الثاني على ما هو
المختار من جواز حذف معمول الثاني وان خصه بعضهم بالضرورة والمولي يطلق
على معان الاحسن منها هنا السيد ليقابل العبد كما ان الغني مقابل للفقير ففي
كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع بين متقابلين او اكثر
وفيه ايض من المحسنات ما لا يخفى ببيانه هذا المقام وهو نوع يقال له الارصاد
كما في قول الشاعر اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع فارجع
الى التلخيص خالد علم على المولف رضي الله عنه منقول من اسم الفاعل بدل من
العبد او عطف بيان عليه على ما هو القاعدة عند تقديم نعت المعارف عليها
فانه يعرب بحسب العوامل وتعرب هي ملعلمت بخلاف نعت النكرة اذا تقدم عليها
فانه يعرب منها حالا كقوله لمية موحشا طلل هذا كلامهم والظ جواز البدلية
وعطف البيان في نعت النكرة ايض بل والحال في نعت المعرفة على القول بمجي الحال
معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية
او الانتقال الى الحكم او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان ثم رايت في حاشية
الاشموني عن الدماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا لازم
ثم انه لا بد لتقديم النعت على منعوته لنكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف
المذكورة وفي قول الشاعر المذكور المبادرة الى بيان ما حصل لمحبوبته بعد
رحيلها وهو الايحاش وكن على بصيرة في مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة
ابن عبد الله صفة لخالد في حذف تنوين خالد وتسقط الف ابن خطا الا اذا
كانت اول سطر على ما قالوه وجعل مرادا لابن بدلا او عطف بيان هنا وفيما
ياتي يرد عليه وان تبعه غيره انه سيجعل الازهري صفة لخالد او عبد الله
فيلزم على صنيعه تقديم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة
العكس كما هو مشهور الازهري صفة ثانية لخالد ان قرى بالرفع ولعبد الله
ان قرى بالجر والظ الاول والنسبة الى هذا الجامع المعمور رحمنا الله بالانتفاع

فيه

فيه بمشايخنا الافاضل ونسبته اليه لانه انتقل اليه من بلده جرجا بالصعيد واخذ
العلم عن افاضل اجلة منهم الجوجري والشمني ثم سافر الى مكة المشرفة ومات
برجوعه منها ببركة الحاج وانتقل الى تربة الدوادار يي قريبا من الجامع وكانت
ولادته سنة تسعمائة بتقديم المثناة تقريبا نفعنا الله به قال الشيخ
يس على التصريح   عامله الله جملة دعائية ويصح على بعد جعلها حالية
على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة حيث لطف به والحسن اليه بالتوفيق
الى هذا التاليف وللمعاملة مفاعلة تصح من الجانبين على حد من تقرب الي شبرا
تقربت اليه باعا ولكن اللائق ان يلاحظ العبد ان لا عمل له في جانب نعم الله
عز وجل   بلطفه الخفي اللطف يطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف
الشيء اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
احسن اليه فيتعدى بالبا ويطلق عند جمهور اهل السنة بمرادف التوفيق
فقوله الخفي على المعنى الاول صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به
وعلى الاخيرين صفة مخصصة لان الاحسان والخلق وان كان لا يطلع عليهما
احد على ما العبد من العربي فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم والاولى
ان يراد به اما افاضات العلوم والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون
فيه اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر
ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قاله
بعضهم فاقتصار المدابغي على الظاهر قصور وان تبعه غيره   واجراه على
عوائد بره اي جعله جاريا على العوائد وهي جمع عائدة اما صفة لموصوف
محذوف اي مركات عائدة واضافتها الى بره لادنى ملابسة واما علم بمعنى
النعم العوائد فالاضافة على معنى من ان اريد بالبر المبرور به او على معنى اللام
ان ابقي على معناه المصدري ويصح على كونها صفة ان تجعل الموصوف نعمة
ثم ان الحكم على المدعو به بكونه عائدا اما باعتبار عود نوعها قبل ذلك او باعتبار
مجاز الاول وبعد ذلك ففي العبارة قلب اي اجري عليه عوائد بره ونكتة القلب
المبالغة في قوة النعم حتى تصلح لاجراء المؤلف عليها اذا علمت هذا علمت فساد
ما في الحواشي جميعا   ق   الحفي بالحاء المهملة اي الكثير الواسع وبين الحفي والخفي
الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا الا في حرفين بعيدي المخرج كما في قوله

كالليالي

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي فقد اختلف الليالي واللآلي بالياء والهمزة وهما بعيد المخرج اي ليس مخرجهما واحدا بخلاف ما اذا قرب المخرج فان الجناس يقال له الجناس المضارع كما في قوله عز وجل ينهون عنه وينأون فان الهاء والهمزة من مخرج واحد وهو اقصى الحلق الحمد لله اختار الجملة الاسمية موافقة للقرآن العزيز ولحصول الحمد بها ولو انها خبرية لفظا ومعنى لان معناها الاخبار بثبوت الحمد لله وهو حمد لانه ثناء جميل وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء كالاخبار عن زيد بالقيام فانه غير زيد قطعا محله ما لم يكن الاخبار من جنس ذلك الشيء هكذا قال سم ولا يخفى على الفاضل ان هذا لا يظهر اذا اريد بال العهد او الاستغراق لان الثناء حاصل اذ اخباره بان الحمد القديم او كل فرد من الافراد التي وقعت في الخارج لا يصح ان يطلق عليه حمد قديم ولا حمد واقع قبل ان يتلفظ به ان قيل المراد الاستغراق للافراد الحاصلة بالفعل وكونه يقال له حمد كما يقال لها حمد لا يكفي في دفع المغايرة فهو كلام بناه رضي الله عنه على الظن والكلام على الحمد له كثير رافع هو من اسمائه الحسنى وان لم يكن التقييد بالمقام فيها وهو اسم فاعل من رفع يصلح للحال والاستقبال ويصح ان يراد به مطلق زمن والمضي وان يراد به الدوام والاستمرار كالصفة المشبهة وفي الحالتين الاولتين يعمل عمل الفعل فاذا اضيف لا يتعرف بالاضافة بل يبقى على تنكيره فلا يصح نعتيته اعرف المعارف بل فيعرب بدلا لا عطف بيان لاشتراط التوافق تعريفا وتنكيرا فيه ايضا فان اريد به المضي او مطلق زمن بعد عن تمام مشابهته للمضارع فلا يعمل ويتعرف بالاضافة فيصح ان يكون نعتا للفظ الجلالة او عطف بيان وان اريد الدوام والاستمرار فان نظر للمضي فيه تعرف بالاضافة فتنعت به المعرفة وكذا عطف بيان لها كما هو الظاهر في قوله تعالى مالك يوم الدين هكذا افاد الصبان ولم يتعرض لما اذا اريد مطلق زمن في المفيد للدوام والاستمرار وقياس ما سبق تعرفه بالاضافة فما في م د غير صحيح على اطلاقه وان تبعه غيره فنقل عبارته بالحرف مقام هو بالجر ولا يصح نصبه برافع لفقد شرطه وهو اما فقد انه بال فيما اذا كان ماضيا او اعتماده على غيره فيما اذا اريد به الحال او الاستقبال والوصف من جملة ما يعتمد عليه وظاهر كلامهم عدم كفاية كونه بدلا في الاعتماد والمقام هو

الدرجة

الدرجة اعم من الحسية والمعنوية لنفع العبيد سواكان النفع دينيا او دنيويا
والمراد نفعه هنا اعم مما في السجعة بعد فانه قيده بكونه طالبا للافادة بخلاف
العبيد هنا فانهم اعم من الطالبين للنفع وغيرهم والمراد جنس العبيد فيصدق
بواحد وان ادعى العصام الاتفاق على انه لا يراد من الجمع الواحد ولو كان ذلك
الجمع مدخولا لال الجنسية قال واما قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فانه
انما افاد الحرمة ولو لواحدة من جعل ال للاستغراق اه ويكون المعنى من عموم
السلب الخافضين صفة للمنتصبين والسين والتا في المستفيد
للطلب والقصد من الصفة للمدح لا تقييد المنتصبين بكونهم يخفضون لعدم
صدق المقام حج بمن لم يطلب احد منهم نفعا ولكن هو ينفع وان لم يساله
احد وكذا يقال في الجازمين او يقال الصفة للتقييد بالنظر للرفع التام بسبب
كثرة السائلين وافادتهم وكذا يقال في الجازمين فالذين خلاذهنهم من
خصوص ان تسهيل طرق العلم من الله مقامهم دون مقام من جزم بخصوصها
زيادة على الجزم بان كل شئ من الله ولا حاجة لجعل الخافضين صفة للعبيد
مع ما يؤدي اليه من جعل السين والتا زائدتين ثم ان في ذكر الرفع وما بعده
من النصب والخفض والجزم براعة استهلال وهي ان يذكر المتكلم مثلا
اول غرضه ما يشعر بمقصوده فان ذكر هذه الاشيا يشعر بكون غرضه
التاليف في النحو وكذا ذكر التسهيل فانه اسم كتاب فيه لابن مالك وانما
قدم الرفع لتعلقه بالله ولكونه عمدة وهي اشرف بخلاف النصب وما بعده
وقدم النصب على غيره لجريانه في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه
خاص اما بالاسم او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض يختص بالاسم
الذي هو الاشرف بخلاف الجزم فهو مختص بالفعل الذي هو مفضول
لتسهيل النحو اسم ان مصدر مضاف اما لمفعوله والنحو هنا
بمعنى الجهة والطريق وقوله الى العلوم متعلق بالنحو لتاوله بالمشتق
اي الطريق فالمعنى الجازمين بان تسهيل اي سهولة طريق العلوم على
سالكها من الله تعالى واما مضاف لفاعله والنحو باق على معناه الاصطلاحي
والى بمعنى اللام للتقوية او زائدة في المفعول والمعنى الجازمين بان كون
النحو يسهل بقية العلوم من الله لا من غيره فاقتصارهم على الاول للاظهر

البدو ان تبعه غيره مع مخالفتهما الظم والشائع من غير شك حال لازمة والترديد التردد وعطفه من عطف العام ان اريد بالشك التردد المساوي والا كان من عطف المرادف والصلاة الخ جملة خبرية لفظا انشائية معنى وقال بعضهم انها خبرية ايضا لان المقصود وهو التعظيم حاصل على الاخبار ايضا فلا مانع منه ولكن اشتراط الانشائية هو المرضي
محمد علم على اشرف الخلق نبينا صلى الله عليه وسلم يعرب بدلا او عطف بيان ولا يرد على البدل ان المبدل منه مطروح في النية ولا يليق ان سيادة النبي تطرح ولا تقصد فقد قالوا ان هذه القاعدة اغلبية واما الجواب بان ذلك بالنظر لعمل العامل ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فجواب ساقط سخيف لقولهم التابع المقصود بالحكم هو المسمى بدلا ولا يصح اعرابه نعتا لعلميته والعلم لا ينعت به وقول المدابغي وتبعه غيره بصحة النعتية نظرا للاصل فانه اسم مفعول اي واسم المفعول وصف يلزم عليه انه حيث نظر للاصل خرج عن التعريف الى التنكير فتفوت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا
المعرب من الاعراب اللغوي وهو الابانة والكشف وفيه براعة استهلال ولذا ذكر الضمير وقوله اللسان الفصيح مراده بالفصاحة فيه الخلوص من اللكنة مثلا ان اريد باللسان الجارحة ويحتمل مراده بها معناها الاصطلاحي لاهل المعاني وهو الخلوص من تنافر الكلمات والتعقيد والضعف فيتعين ان يراد باللسان الكلام مجازا من اطلاق اسم الة الشيء عليه كما قالوا ذلك في قوله تعالى واجعل لي لسان صدق اي ذكرا حسنا لا من باب اطلاق اسم المحل على الحال وان قاله م د وتبعه غيره لان الكلام سياتي انه اللفظ اي الصوت وهو قائم بالهواء ويصح ان يكون المعنى المعرب باللسان اي الجارحة الفصيح كلامها بل في ضميره بل وما في ضمير غيره صلوات الله وسلامه عليه وان كان يسمه ما في ضميره باعتبار احتواء ضميره عليه قبل ان يعرب عنه
تنافر هو وصف يرجع الى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان نحو مستشزرات اي مرتفعات او مرفوعات في قول امرء القيس غدائرها مستشزرات الى العلى كناية عن كثرته ومرجع معرفة التنافر الذوق لا ضابط في اللفظ على ما حققه سعد الدين وان اعترض عليه بان الذوق مختلف فيمكن حكم ذوق على تنافر لفظ حكم ذوق اخر بتملحه

ويرجع

ويرجع تنافره الى الكلمات كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر فيوجب ثقلها على اللسان
ايضا فتنتفي فصاحتها   غرابة هي كون الكلمة غير مانوسة الاستعمال كما في قوله
تكاكأتم على وافرنقعوا اي اجتمعتم علي وانصرفوا   تعقيد هو وصف في الكلام
يوجب عسر فهمه فيمنع فصاحته في قوله   وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه   والمعنى وما مثل الممدوح حي يقاربه الا مملكا اي الا رجلا اعطي
الملك ابو ام الممدوح ابو ذلك المملك فالمملك خال الممدوح فقدم واخر حتى حصل
عسر فهم المعنى واوله بعضهم بلا تقديم ولا تاخير فارجع الى التلخيص وحواشيه
ففيه زيادات فكل من الغرابة والتنافر والتعقيد يخل بالفصاحة فذكرها بعد
قوله الفصيح من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر الحقيقة
على ما هو معلوم في محله وكان الاولى للشارح ان ينبه على اتصاف اشرف الخلق بالبلاغة
كما افاد ذلك في الصحابة لان البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها
وزيادة مطابقة الكلام مثلا اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا في بطلان
عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام فصيحا لكن حال المشرك
الانكار على دعوى بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسبه ان يقال ان عبادتك
لا تنفع او ان عبادتك لهي الضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة البلاغة دون
العكس   اله واصحابه الكلام عليهم مشهور رضي الله عنهم اجمعين
الفصاحة توصف بها الكلمة فيقال كلمة فصيحة بمعنى خالصة من تنافر الحروف
والغرابة الى اخر ما في التلخيص والكلام فيقال كلام فصيح اي خالص من تنافر الكلمات
والتعقيد مع كون الكلمات فصيحة ايضا والمتكلم فيقال متكلم فصيح اي ذو ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام خالص من تنافر الكلمات والتعقيد له   البلاغة يوصف
بها المتكلم والكلام فقط دون الكلمة اذ لم يسمع كلمة بليغة فبلاغة الكلام مطابقته
لمقتضى المقام مع فصاحته وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام مطابق
لمقتضى الحال فصيح   والتجريد المناسب للفصاحة والبلاغة ان يراد به ما هو
مذكور في البديع ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها كما في قوله تعالى لهم
فيها اي في جهنم دار الخلد فانتزع من دار الخلد التي هي جهنم دارا مثلها وجعلها فيها
للمبالغة وكما في قول الشاعر   تعدو بي الى صارخ الوغى   بمستلئم اي بحري لي
هذه الفرس الى الخائف من الحرب حالة كوني مع شخص لابس لامة الحرب يريد

نفسه لكن انتزع منه شجاعا للاشارة الي كماله في الشجاعة وفي بعض النسخ علي ما قبل
التجويد بالواو اي بتجويد الحروف ثم كان عليه ان يذكر البلاغة في جانب النبي صلي
الله عليه وسلم ايضا كما علمت وكذا التجريد وبعد ذلك فالاولي ان يذكر الفصاحة
وما بعدها والغرابة والتنافر والتعقيد براعة استهلال لمن يريد التصنيف
في المعاني لا في النحو الا ان يقال لها تعلق ما بالنحو كما يعلم بالوقوف علي ابوابه
وبعد الجمهور علي انها من متعلقات الجزا وهو القول المحذوف والاصل
مهما يكن من شي فاقول بعد اي البسملة وما بعدها وانما حذف الفا تبعا للقول
المحذوف كما في قوله تعالي فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم
اكفرتم لما نقله المحقق في حواشيه عن جمع الجوامع للسيوطي من جواز الحذف فانه
ليس بواجب والكلام في هذا المقام كثير جمعنا الحسن في رسالة لطيفة فلله
الحمد فهذا اسم الاشارة مستعمل مجازا في الالفاظ الذهنية المفصلة المرتبة ترتيبا
خاصا الدالة علي معاني مخصوصة بنا علي الاصح من ان مسمي الكتب الالفاظ المذكورة
قالوا لكن المراد حقيقة هذه الالفاظ من حيث هي في ذهن المؤلف او ذهن غيره ليكون
تسميتها التي في ذهن غيره شرحا تسمية حقيقية قلت هذا مرجح في ان اسما الكتب من
قبيل علم الجنس كاسامة وهو الذي اميل اليه وان ذهب بعض الي انها من قبيل علم
الشخص كزيد شرح مصدر شرح بمعني كشف ومعلوم انه لا يصح الاخبار عن
الالفاظ المذكورة بانها نفس الكشف اذ الكشف معني من المعاني لا وجود له علي
ما حققه بعضهم فالمراد ذات شرح علي حذف مضاف او علي التاويل باسم الفاعل
اي شارحة او اخبر عنها بالشرح بمعني المصدر مبالغة لطيف هو الذي لا يحجب
ما وراه من المحسوسات استعمل هنا للاشارة الي بيان المعاني ووضوحها ويحتمل
انه من اللطف وهو الصغر لالفاظ الاجرومية متعلق بشرح علي ما تقدم من
عدم علميته لكن يلزم علي الشرح النعت للمصدر بقوله لطيف قبل استيفا عمل ذلك
المصدر فانه عامل في المجرور وهو الفاظ الا ان يقال اغتفروا في الظروف ما لم يغتفروا
في غيرها ويصح ان يراد بالشرح المعني العلمي واللام بمعني علي اي كائن علي الفاظ
الاجرومية من كينونة المفسر بالكسر علي المفسر بالفتح واضافة الفاظ الي الاجرومية
اما للبيان او من اضافة المسمي للاسم اي الفاظ مسماة بهذا الاسم لان اسما الكتب
مدلولها الالفاظ والاجرومية بفتح الهمزة وضم الجيم وتشديد الرا المضمومة نسبة

الي

مولفها الامام ابن آجروم رضي الله عنه ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي وشرح
الالفاظ يكون ببيان المعاني واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك
ولعل المراد انه شرح لمجموعها او الا فبعض الفاظها لم يتعرض لها وال في الآجرومية
للعهد الخارجي او الذهني على ما تقدم لك من الخلاف في اصول اما صفة
لشرح اي شرح كائن في اصول علم به وهو خلاف الظاهر او حال من الآجرومية او صفة
على ما نقله المحقق عن الدماميني في مثل هذا التركيب اي حال كونها كائنة او الكائنة
وعلى كل هو من ذكر ما علم على جعل ال للعهد والاصول جمع اصل معناها
المسائل والقواعد الكلية التي يستخرج منها احكام جزئية فى الظرفية من ظرفية الدال
في المدلول مجازا على ما هو مشهور وقد اطال في ذلك المدابغي وفي اضافة اصول
الى ما بعده ما في اضافة الفاظ الى الآجرومية لان علم العربية معناه المسائل
والقواعد الكلية فان اطلق على الكلية والجزئية كانت الاضافة من اضافة الجزء الى
كله ويطلق علم العربية على اثني عشر علما معلومة وقد تخص بالنحو كما هنا والعربية
نسبة الى العرب والمعنى مسائل اللغة المنسوبة للعرب اي المسائل الماخوذة من
تتبعها وفي الكلام زيادة لا يحتملها هذا الكتاب ينتفع بها ان قلنا الانتفاع
بالالفاظ هو الانتفاع بمعانيها فالامر ظاهر والا ففي الضمير استخدام على حد اذا نزل
السما بارض قوم رعيناه او على تقدير مضاف اي ينتفع بمعانيه المبتدي
هو غير المتوسط والمنتهي فالمراد بالمنتهي ما ليس مبتديا فيشمل المتوسط
ان شا الله تعالى اتى بها تبركا وقوة رجاء بعد ان المراد التعليق وان كان الامر لله
ولا يحتاج المنتهي للاحتياج لاينافي ثبوت الانتفاع به على وجه تذكر به
ان قلت لم اتى بالمشيئة في الاول دون ما هنا حيث لم يقل ولا يحتاج ان شا الله
تعالى قلت لعل ذلك لان الماتى فيه بالمشيئة شانه ان يرغب فيه والانتفاع
كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهي فلا يرغب فيه بل ربما يرغب في الاحتياج
نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتاليفه وايضا المشيئة لا تاتي الا المسكوك
فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدي به بخلاف عدم احتياج المنتهي فانه قريب
من التيقن في الفن ال فيه للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله علم العربية
وان لم يعنون عنه بعنوان الفن اذ لا يلزم ذلك فما في بعض الحواشي من جعلها
ذهنية سهو وكذلك في العلم العارف بربه اتيا ما اصلية على ان العامل

حذف صح

مضمن معنى الاعتراف والكلام على مضاف اي بكمال ربه مثلا او الباء زائدة
اذ المعرفة تتضمن تتعدى بنفسها الا على تضمين العلي وصف الرب هنا
بالعلي بخلاف اول الكتاب فقال مولاه الغني من الغنا وذلك لان الغنا فيما سبق
مولانا يقتضيه ذكر الفقر وصفا ذاتيا له على ما سبق وكذلك هنا المقتضي لذكر
الوصف بالعلي هو انه لما وصف الشيخ رضي الله عنه بانه يعرف ربه اوهم
الامر في بادي الرأي المعرفة التامة التي تودي الى ما لا يليق فدفع ذلك بوصف
العلي اي المرتفع عن كل ما لا يليق به الذي من جملته ما يوهمه ذكر المعرفة من الاحاطة
سيدي الشيخ اعاد الوصف بالسيادة وكونه شيخا توصلا الى ذكر بعده
مسبوقا بوصف لا كذكر لحادثا دعوات جمع دعوة الكائنة اسما تعين
في الجمع فتح العين تبعا لفتح الدال وان كانت وصفا بقيت ساكنة في الوصف
للجمع كما انها ساكنة في المفرد انه على ما يشا بكسر الهمزة او فتحها والظرف
متعلق بقدير وكذا بالاجابة متعلق بجدير وكل من العاملين صفة مشبهة وسبق
ما تحمل فيه مجتنب ويمكن النظر للاغتفار هم في الظروف او للسجع او العامل محذوف
مماثل للمذكور لكن ربما يقال تقديره مقدما يفوت المقصد من تقديم الظرف
ان قلت المناسب للمقام الذي هو مقام الدعا انه يذكر الاجابة عقبه
قبل التعرض للقدرة قلت ما صنعه اقعد من جهة تقديم ما هو كالدليل لما
بعده وايضا في صنيعه مبادرة الى الرد على من قال بوجوب الصلاح والى ان
الاشيا المحكمة بمشيئته الكلام ال فيه للحقيقة على ما نقل عن السعد
او عوض عن المضاف اليه على راي كوفي اي كلامنا معاشر النحويين اقول
لا مانع من اجتماع العهدية والجنسية فيما اذا كانت الحقيقة مما اختلفت فيها
الاصطلاحات وان كان كلام الحواشي لا يفيده بل ربما تقتضيه ليصح التفسير
مخبرا به صورة عن المعرف فقول الش في اصطلاح على حذف اي بيان للعهدية
والعوضية والظرف يحتمل النعتية والحالية اما من المبتدا على راي من نظر للاول
او من المضاف اليه نظرا للاصل اذ الاصل تفسير الكلام والمضاف مما يعمل عمل
الفعل فساغ مجي الحال من المضاف اليه على حد الى اليه مرجعكم جميعا او من
النسبة بين المبتدا والخبر على ما قيل وما بعده هو الخبر ثم تقديم الكلام وان
كان مركبا على الكلمة التي هي جزء والجزء يسبق طبعا لان الكلام اهم من الكلمة

من

من حيث ان التفاهم يتوقف عليه مباشرة بخلاف الكلمة ولك ان تقول قدم
لكثرة الاختلاف فيه بخلافها واعالم يبوب له بخلاف الاعراب لان الاعراب
مقصود بالذات من الفن كما هو قضية تعريف النحو الفن هكذا قالوا قلت هلا
قدم الاعراب نظرا لتلك النكتة فيجعل اول الكتاب ولك ان تقول الاعراب
متاخر وجودا عن محله فلذا اخر والنكات لا تتزاحم اقول لا مانع من قطع قوله
الكلام عن ما بعده فيجعل مبتدا والخبر محذوف او العكس والاصل الكلام
هنا اي باب شرح الكلام هنا او هنا باب شرح الكلام وقوله هو اللفظ
مبتدا وخبر فيساوي ما ياتي في التبويب وانما اختصر هنا دون ما ياتي للمبادرة
للاشارة الي بناء هذا المولف علي الاختصار فافهم هذا النفيس ولا تقلد
النحويين مخرج اللغويون مثلا فهو عندهم ما يتلفظ به ولو مفردا مهملا وما
تحصل به الفائدة كخط واشارة هكذا في الحواشي فكل كلام نحوي لغوي ولا عكس
هو اما ضمير فصل فيكون حرفا علي تحقيقهم يلزم موافقته ما قبله افرادا وغيره
يوتي به دافعا لتوهم النعتية ومبينا الخبرية ما بعده ولعل ذكر النعتية للغالب
والا فقد يوتي به مع براة ما بعده من صلاحية النعتية بل يتعين للبدلية
او البيانية ويشترط في نحو له ان يكون الجزان معرفتين او الثاني افعل من وهو
لقصر المبتدا علي الخبر كما هنا وللعكس كما في آية ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا الله ولا يصح هنا ولو سهو علي تمام التعريف لان اللفظ المركب لا يطلق
عليه جملة ايض وان انفردت هي في المركب من كلمتين الغير المفيد وقد يطلق
عليه كلم اذا تركب من ثلاث كلمات وان انفرد الكلم ايض في الغير المفيد نعم
لو كان القصر اضافيا بالنسبة للكلمة لصح وبعد ذلك فني الذهن تخيل
ان مسئلة القصر بتمامها لا تاتي فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل في الجبار
الحقيقي وهذا الجبار صوري كما افاده بعض المحققين فراجعه اللفظ
مصدر بمعني الملفوظ بالسان والشفة والحلق فلا يرد ما قيل ان لفظا اسم
جنس جمعي كثر اقله ثلاث فيفيد عدم كفاية كلمتين علي ان لك ان تقول بقاوه
علي صدقه بخصوص ما فوق الاثنين اذا لم يكن محلي بال وهنا قد تحلية ال علي
ان ذكر التركيب بعده اللازم له قرينة علي ارادة ذلك اللازم والاكتفا به
وهو يتحقق في كلمتين واستعمال اللفظ بمعني الملفوظ بخصوص ما ذكر صار

حقيقة فلا مجاز بالحد على ان القرينة حاصلة فتامل والمراد اللفظ ولو تقديرا
كالضماير المستترة ولو جاز به اوحكما كالمحذوف واطلاق اللفظ عليهما حقيقة
الصوت يستعمل مصدر الصات بمعنى التصويت وليس مرادا بل المراد
الاثر القايم بالهوا المسموع وقد يتكيف بان يعتمد على مخرج فيختص باسم الحرف
فهو الصوت المتكيف اي المعتمد فالمسموع المتكيف لا الكيفية ويحصل سماع
الاصوات عند القرع او القلع بشرط مقاومة القارع والمقروع وكذا القالع
والمقلوع منه وان فقدت المقاومة المذكورة كما في قرع القطن او قلعه لم يحصل
صوت حتى يسمع اولها الالف واخرها اليا مبتدا وخبر اما على الترتيب
وهو ظ واما على التقديم والتاخير ولكن لم يونث الخبر بان يقال اولاها
واخراها لان حروف الهجا يجوز معاملتها معاملة للمذكر والمونث ثم ان الحكم
على الالف بانها اول واليا بانها اخر حكم ورد على اسم فهو وارد على المسمى وتوضح
الامر ان مسمى الالف هو الاول وهكذا وليس تقدير ذلك ضرورياً واللحا
في نحو رايت زيدا وفهمة المسئلة اي مسماه ومسماها ثم ان كون الالف الاول
واليا الاخر بحسب العادة او الشرع كما في حديث بذلك المركب
يخرج غير المركب وهو الكلمة وقوله فصاعدا منصوب على الحال من محذوف
مع عامله وجوبا اي فذهب العدد صاعدا اي مرتقيا فوق الاثنين بخلاف
الكلم فاقل ما يتحقق به ثلاث كلمات لا اثنتان فما فوق اما الجملة فتحقق
من كلمتين كما علمت كل ذلك المفيد صفة ثانية للفظ لا صفة للمركب
كما قال الدابغي وان تبعه غيره لان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت
الاصلي كما افاده المحقق في الحاشية بل ادا اثر صنيعهم ذهنا ومعنى كونه
مفيدا انه دل بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية فقوله بالاسناد فائدته
بحسب الاخبار لمعنى المفيد لا قيد زائد عليه فالظ ان يقال اذا استوفى اللفظ
طرفي الاسناد كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فان وجد معارض ينزله منزلة
المفرد كالجملة الخبرية والنعتية والحالية فان الاخبار بها وهكذا يحصل به التنزيل
منزلة المفرد امتنع تسميته كلاما عندهم اما ادوات الطلب كهل فلا يخرج المركب
عن الكلامية وان اخرجت المدلول عن الثبوت كالشرط بالاسناد الباء فيه
للسببية او للالة لكن يلزم على الاول تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد

بلغ

والحروفان

والحرفان بها الباء هنا وفيما ياتي في قوله بالوضع فانها للسببية ايض والاسناد
هو ضم كلمة ولو اخرى كذلك وقال بعضهم ان الاسناد هو النسبة هو الكسبة
والظ انه لا يصح هنا لان الفائدة التي في الش هي عين النسبة فيلزم كون
الشيء سببا والة في افادته غيره لد وفيه ما لا يخفى بحسن لعل المراد به الصحة
من حيث اجزاء التركيب لا الحسن في باب البلاغة اذ هو يتوقف على الفضلات
وقد عد السكوت عنها حسنا هنا والمراد بعد السامع سكوت المتكلم عليها
حسنا واعتبر المتكلم لانه الذي يناسبه السكوت وان لزم ان لا يطلب السامع
شيئا اخر لكن في ذكر المتكلم في تعريف الكلام تحصيل للدور اذ لا يعرف معنى
المتكلم الا بمعرفة الكلام والفرض انه مجهول متوقف في المعرفة على المتكلم الماخوذ
منه فلو ذكر السامع بدله لخلى التعريف لفظا عن ذلك ولكن الجواب عن مثل
ذلك مشهور بحيث اي الحيثية لتصور عد السامع سكوت المتكلم حسنا
وليست للتقييد وان اطبق عليه هؤلاء الخيار منتظرا قد علمت ان المراد
الانتظار من حيث اجزاء الجملة وهو المعتبر في تسمية المركب كلاما فلا ينافي انتظاره
الفضلات بل ربما يكون انتظارها هو الغرض الاصلي وهذا احسن مما سلكه
جماعتنا بالوضع يشمل اوضاع العجم فلخرجه بقوله العربي ويحتمل ان قوله
العربي اشارة الى ان اللعهد ومعنى نسبته للعرب انه وارد على كلامهم فيشمل
الاوضاع التي ليس للعرب فيها مدخل ولكن انقطع العربي وهو جعل
اللفظ لا يخفى ان اللفظ يشمل المركب والمفرد عربيين او عجميين فهو اعم مما
الكلام فيه وهو وضع المركب العربي نعم لو ارجع الضمير للوضع من حيث
هو لصح لكن يخرج كما نزوضع غير اللفظ كالعقد والنصب الا ان يخص الوضع
بوضع الالفاظ دليلا على المعنى ان قلنا دليلا بنفسه خرج المجاز فانه لا يدل
الا بالقرينة ولا يقال الحرف لا يدل بذاته بل بواسطة غيره فهو ايضا خارج
لانا نقول فرق بين المجاز والحرف المراد بالوضع لخ وعليه فالظرف منصوب
على الحال من الضمير في المفيد اي حال كونه مقصودا افادته السامع ظاهره
الذي سمع الكلام في يفيد ان الكلام اللفظ المخاطب به شخص وسمعه غيره وفهم
لا يسمى كلاما ويمكن التزام ذلك وتكون تسميته كلاما بالنظر للذي قصده المتكلم
بالافادة ويضطرون السامع الاخر كما ياتي لذلك نظير ان شاء الله تعالى ولكن

ظم كلامه في المحترزات تسميته كلاما مطلقا فانه اقتصر على النائم ونحوه فالظم تسمية
هذه كلاما ولو على القول باشتراط القصد والمراد من قوله السامع اي سامع يجهل
النسبة فيدخل في ذلك نفسه اذا خاطبها وحدها بعد تنزيلها خاصة   وله
التفاته للخلاف اي التفسير الاول مبني على القول بوضعية الدلالة وتفسير الوضع
بالمعنى الثاني مبني على القول الثاني وهو ان الدلالة عقلية وبيان بنا الاول على
الاول ظم واما الثاني فذلك لانه حيث فسر الوضع بالقصد لزم انه سكت عن
ذكر الوضع فلو كان قائلا بوضعية الكلام وان دلالته وضعية لتعرض لذكر الوضع
هكذا ينبغي تقرير الشرح فلا يرد عليه ما قاله الشنواني وتبعه فيه المدابغي وغيره ثم ان المراد
له ابتنا ظاهرا والا فيمكن ان الذي فسر بالتفسير الثاني يقول ان الدلالة وضعية وان
لم يتعرض لذلك في التعريف   هل هي وضعية اي للوضع فيها مدخل فلا ينافي
توسط العقل ايضا بخلاف العقلية فهي لمحض العقل لا دخل للوضع فيها   ام عقلية
على حد قوله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت بكرا ام ثيبا فهل بمعنى الهمزة لان هل
الحقيقية لو قوبلت لم تقابل الا باو كقوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا
واستيفا الكلام هنا لا يليق به الحال   والاصح الثاني اي انها عقلية وهو راي
مرجوح والراجح الاول وهو ان الدلالة وضعية لكن بالوضع النوعي وهو استحضار
الافراد بامر كلي لم يضع له فهنا قال وضعت كل مسند ومسند اليه لافادة نسبة
بينهما فيدخل تحت هذا الكلي الجزئيات الصادرات من زيد والصادرات من عمرو وهكذا
بخلاف الوضع الشخصي فهو ما كان الموضوع له مشخصا كوضع لفظ زيد على ذاته
اما نحو قائم من سائر الاوصاف فهي نوعية الوضع بان قال وضعت لفظ قائم لكل ذات
متصفة بالقيام ووضعت صيغة فاعل لكل ذات قام بها الحدث فالمفرد تارة يكون
وضعه شخصيا كزيد وعمرو ونوعيا كالمشتقات اسم الفاعل واسم المفعول وهكذا فما
يعطيه كلام بعض هنا من ان المفردات وضعها شخصي ليس على اطلاقه بقي اني اقول
على انه ليس المراد بالوضع في كلامه الجعل المذكور يشمل التعريف التراكيب الاعجمية المفيدة
معنى لم يكن عند السامع على ما فيه فلعل المراد باللفظ في قوله اللفظ هو خصوص
العربي لا يقال على ان الدلالة عقلية اي ليس للوضع فيها مدخل يشمل الكلام الدالة
على حياة المتكلم فمقتضاه ان المركب الدال عليها يقال له كلام لانا نقول لا يرد ذلك مع
قول الشرح المفيد بالاسناد حيث شرط في الافادة الاسنادية اذ الدلالة على الحياة لا دخل للاسنا دية

فيها

فيها فلصفظ ذلك كله وان كان فيه طول عرف مسمى زيد فلا يخفى ان معرفة مسمى زيد وهو
الذات المشخصة لا يتوقف عليها فهم النسبة اذ لو قيل عندك قائم لحصل الفهم الضروري
الذي ادعاه الشارح فالذي يحتاج اليه هو معرفة مسمى قائم وهو ذات متصفة بالقيام
فهم بالضرورة يمنع ذلك حيث لم يسبق للسامع شعور بمعرفة كيفية التراكيب ونسبها
فالحق ان دلالته وضعية لكن نوعية كما سبق فان نقلنا انه موضوع بالوضع الشخصي قال
جماعتنا فدلالته عقلية جزما واقول اما التعبير بالعقلية فلعله سهو من الوضعية وفي ادعا
الجزم شيء اذ لا مانع من الخلاف في جزئي هل هو وضعي او دلالته عقلية وهذا الحد
فيه رد على الفخر القائل بان امثال هذه التعاريف رسوم وبسط شيخ الاسلام في شرح ايساغوجي
فراجعه واسم الاشارة عائد على اللفظ المركب الخ وقوله الحداي التعريف الحقيقي بدل
او عطف بيان على ما اشتهران المحلى بال بعد اسم الاشارة كذلك لجماعة يفيد
انه ليس لجميع النحاة وقوله او الذي اصطلاح النحويين هو اللفظ الخ يفيد انه لجميعهم
ويدفع التنافي بامور منها ان في السابق حذفا والاصل هذا الكلام عند النحاة جميعا
هو مفاد اللفظ المركب الخ ولو باي عبارة فلا ينافي اختصاص بعضهم بهذا اللفظ
وهذا كلام الجانا اليه التساهل المبتدي اربعة احدها زاد في التسهيل ان يكون
مقصودا بالذات لا كجملة الصفة والصلة والحال والخبر وجملة الشرط فلا يقال لكل منها
كلام ودفعه الحواشي هنا بانه لا ينفع الا في جملة الشرط واقول على تسليم اشتراط القصد حتى
يقيد القصد بالذات فالمراد بالمركب الذي لم ينزل منزلة المفرد فلا ترد الحالية ولا النعتية
ولا الخبرية وكذا الموصولة وان شرطوا ان تكون جملة لانها وموصولها في قوة مفرد واما
جملة الشرط فقد اسلفت لك خروجها كالبقية فافهم نعم زاد بعضهم اتحاد المتلفظ
ليخرج كلام صدر من متفقين على ان احدهما ينطق بجزء الجملة والاخر بالاخر ولكنه ضعيف
فيسمى كلاما على انه في الواقع كل منهما صدر منه كلام ولو بالقوة لان الجزء الاخر منوي
له على زيد قائم المقام للاضمار ولكن ربما يتوهم ولو على بعد رجوع الضمير
لقائم فلا ينظر لجميع ما يأتي الزاي الخ لم يتعرض للتنوين في زيد ولا في قائم وكذا
سكت عن ضمير قائم وكان الاولى له التنبيه على ذلك الى اخرها الضمير داخل على
خلاف قاعدته الى لوجود القرينة وهي بيانه بجميعها كلمتين الاولى زيد والثانية
قائم لم يعتبر الضمير في الوصف لانهم نزلوا الوصف وضميره المستتر فيه شيئا واحدا
بدليل عدم بروزه في تثنية ولا جمع وتورك بعضهم هنا بالتنوين ونحوه

بلغ

ويصدق انه مفيد اي يصح انه مفيد على لفظ زيد قائم بان يقال زيد قائم مفيد لان
الصدق في المفردات بمعنى الحمل اي الاخبار كما علمت وزيد قائم مفرد لانه قصد لفظه
وان كان جملة اذا لم يحك وصدق القضية موافقتها الواقع او ما في اعتقاد المتكلم
ولو خطا على ما هو مبسوط في محله ثم ان الظاهر من قولهم كذا يصدق على كذا ان كذا
الاول يقتضيه كذا الثاني اقتضاء ذاتيا كما يقال يصدق على زيد انه انسان فالانسانية
لا تنفك عنه وزيد قائم يصدق عليه انه لفظ كذلك اللفظية لا تنفك عنه واما
كونه لا تنفك عنه الافادة للفائدة التي يجهلها السامع حتى يقال انه يصدق عليه
انه مفيد فممنوع لجواز ان يقال ويطلق لمن يعلم الحكم وكذا يقال انه يصدق عليه انه مقصود
لان صدور هذا التركيب من النائم مثلا لا يخرجه عن كونه لفظ زيد قائم نعم لو قيد قوله
او للامثال اجتماعها زيد قائم بان يقال المستعمل لمن يجهل الحكم استعمالا مقصودا كان
الكلام ظاهرا ولكنه خلاف الاصطلاحات فيخرج بقوله اللفظ قد يقال هو
جنس في التعريف لا يخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن اشتهر انه اذا كان بينه وبين فصله
عموم وخصوص من وجه يصح الاخراج به ما يدخل في الفصل بعده كما يخرج بالفصل
ما دخل في الجنس وليس هنا محل الكلام النصب جمع نصبة كغرف وغرفة وهي
العلامات الموضوعة للدلالة على المفهم كالمحراب دلالة على جهة القبلة والعقد جمع عقدة
وهي كيفيات بينهم في العقود لبيان قدر العدد مثلا فعندهم قبضها عدا السبابة
والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم الابهام بجانب السبابة وهي مرسلة موضوع
للدلالة على ثلاث وخمسين بحسبان الاصابع المقبوضة الثلاثة بثلاثة كل واحد بواحد
وكل انملة من انملتي الابهام والسبابة بعشرة فالجملة ما ذكر فدلالة هذه وضعية غير
لفظية والغير اللفظية وهي عقلية كدلالة الاثر على المؤثر او هي طبيعية كدلالة الحمرة
على الخجل والصفرة على الوجل ودلالة اللفظ الوضعية والعقلية في الثم والطبيعية
كدلالة اخ على وجع الصدر سميت طبيعية لان الذي اقتضى التلفظ به طبيعة اللافظ
كالحمرة اقتضاها طبيعته ولو من غير علم بانها موضوعة لكذا والاعداد المسرودة
نحو واحد اثنان اي فلا يقال لها كلام الا اذا تلفظ العاد بنحو هذا واحد هذه اثنان
هكذا قال بعض الحواشي وسبقهم يس على التصريح ووافقهم الشيخ المحقق في حاشية
الاشموني ولستمسهم في نفي كونها كلاما اذا لم يصرح بنحو هذا بل هي كلام لان مراد العاد
بقوله واحد هذا واحد وقوله اثنان هذا ثاني ملحصل اثنان وهكذا غير انه حذف

للاختصار

للاختصار والسرعة وكون اللفظ محذوفا لا يضر في تسمية المركب منه ومن الملفوظ كلاما
كما صرح به هولاء الشادة فاعرف ذلك وقيل لا حاجة الى ذكر المركب الا حكاه
بقيل لان القاعدة انه لا يستغني بالمتاخر عن المتقدم بل العكس على انه للتكثير في بيان
التمارين فعل ذلك والمزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث
يظهر عليها الاعراب التقييدي هو الذي يقال له تارة التوصيفي نحو
ان قام زيد فان جملة الشرط غير مفيدة بالعمل وان سميت جملة كما افاده الامير
والمعلوم للمخاطب خلاف الاصح والاصح انه كلام لما علمت ان المراد بالافادة الدلالة
على نسبة ايجابية او سلبية فيشمل المعلومة وغيرها الموافقة للواقع والغير الموافقة
والمفيد بالعقل اي وخرج الكلام المفيد اي اللفظ المفيد بالعقل فقوله
كافادة اي كذي افادة وذو الافادة هو اللفظ ولا يصح التقدير في الاول وان قاله
الجماعة اي وافادة المفيد بالعقل كافادة لان الكلام في الاخراج عن الكلام بنفسه
ولا يخرج من الكلام افادة بل مفيد كلام النائم تسمية ما يصدر من النائم كلاما
لعله باعتبار اللغة فلا ينافي ما هو بصدده من اخراجه من الكلام ما لا يقصد
الاولى التعبير بلم لانها للنفي عن المضي الذي كلامنا فيه ومحاكاة بعض
الطيور مصدر مضاف لفاعله على ما هو الظ ومخرج محاكات ما يقع من بعض
الطيور المعلمة من افادة نحو ملككم ما وقع في عبارتهم مثلا فانه يقال للفظ الدال على
تلك الافادة كلام على ما هو الظ بالعقل وان لم اره منصوصا ولما الاصح انها
في مثل تركيبنا ظرف للمضي بمعنى اذ والعامل فيها النصب هنا احتاج ولا بد من
دخولها على فعل ماض واما قوله اقول لعبد الله لما سقانا فعلى ان الاصل لما
وهي سقانا فسقانا فاعل بالمحذوف ولعل اقول في قول الشيخ بمعنى قلت حكاية
عما حصل وكذا العامل فيها لا بد من مضيه واما قوله تعالى فلما ذهب عن ابراهيم الروع
وجاءته البشرى يجادلنا فالمعنى شرع يجادلنا وكلام بعض المحققين يفيد اشتراط
تاخير عاملها في منصوبة في البيت محذوف يدل عليه اقول بمعنى قلت ولو قيل
بالاكتفا بتقدم العامل لكان نفيسا وان كان الغالب تاخره عنها وللك ان تقول
لما قسمان اولاهما ظرف يقتضي تسبب شئ على ما اضيف هو اليه اقتضا ظاهرا
وهذه بمعنى الشرط فيجب تاخير عاملها عنها ومضيه وثانيتهما ظرف غاية ما يستفاد
منه حصول الحدث فيه من غير دخل تام للمضاف اليه في ذلك الحصول وهذه لا مانع

بلغ

راجع باب الجوازم الا مولف

من تقدم عاملها ومن استقباليته فيلزم استقباليته مدخولها هذا غاية ما ظهر بتامل الفكر لا بنقل رايته فاعرفه الآن وتاتي لما للنفي ويستر عليه المص كقوله وحدرنا كالا لما ينقلب الالف للعينين وتاتي بمعني الا كقوله عز وجل ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا كل مركب لابد له اي لا غني له عن اجزا يتركب منها لا يخفي ما في هذا الابعاد من العي وبد من البداد وهو التفرق ومنبجات الخيل بدادا اي متفرقة ثم المقصد منه اللزوم الجزا اي ولو جزئين احتاج المص لا يخفي ايض ترتب احتياج المص الي بيان الاجزا علي توقف المركب علي اجزائه فالاولي ان يقول ولما كان ذكر التركيب في الحد فيه تشويق للنفس الي طلب معرفة الاجزا التي يحصل التركيب منها احتاج المص الخ ليحصل للنفس راحة من التطلع الي ذكر اجزا الكلام فيه جري علي مختار المحققين من ان النسبة شرط لتحقق كونه كلاما لا جزء من الكلام فقولهم اجزاوه مسند ومسند اليه ونسبة علي غير هذا التحقيق والقول بجزئيتها مردود ولعل ذلك لان النسبة امر عقلي لا يتركب منه الحسي وان كان الضمير المستتر معدودا من الاجزا مع انه معقول علي ما افاده المحقق في الحاشية عن بعضهم لان له مرادفا ملفوظا به فقوي تركب الحسي منه معبرا الخ لا دخل لهذا في الاحتياج وانما هو لبيان ما وقع من المص ثم البا اما مكسورة علي صيغة اسم الفاعل حال من الضمير المحذوف من ذكر فالاصل ذكره ولا يجعل حالا من ضمير احتاج وان قاله الحواشي او حال من الاجزا والاصل معبرا هو عنها ولم يبرز لامن اللبس او حال من فاعل محذوف والاصل فذكرها معبرا وهذا اولي واما مفتوحة علي الحال من الاجزا مجازا اي بالاستعارة التصريحية الاصلية بان شبه الاجزا التي يتركب منها الشي كالكلمة هنا يتركب منها بالجزئيات التي يتحقق الكلي في كل واحد منها كالاسم بالنظر للكلمة اذ يتحقق فيه وفي الفعل وفي الحرف والجامع بينهما التعلق في كل وان كان تعلق الجزئ اقوي من حيث تحقق الكلي فيه واستلزامه له واستعمل اسم المشبه به وذلك الاسم هو لفظ القسم في المشبه فقال اما عطف علي احتاج الي ذكرا وعلي العامل المحذوف المتقدم اي فذكرها معبرا او علي معبر التاويله بالفعل كقوله تعالي فاثرن به نقعا عطفا علي المغيرات اي اجزا الكلام ارجاع الضمير الي الكلام هو الذي الجاه الي دعوي التجوز في الاقسام ويصح ان يرجع للفظ لا بقيد التركيب ويراد منه الكلمة واطلاق الاقسام علي الثلاثة بالنسبة لها حقيقة لان المقسم وهو الكلمة يتحقق في كل من الثلاثة فهو من تقسيم الكلي بالنسبة

الي

ابن الانباري
انتهي

الي جزئياته الذي ضابطه تحقق للقسم في كل من الاقسام بخلاف تقسيم الكل الي
اجزائه فلا يتحقق فيه المقسم في اي من الاقسام كالسرير لا يتحقق في الخشب فقط
ولا المسمار   بمجموعها اي بجملتها لا من جميعها اي كل فرد فانه قد يتركب من
نوعي الاسم فقط كزيد قائم او من الفعل والاسم كقام زيد او منهما والحرف
كهل قام زيد ولك ان تقول ان هل هي النائبة عن الكلام والاصل استفهم
علي قياس ما قالوا ان يا في يا زيد نائبة عن الكلام وهو جملة ادعو وهذا هو
الذي تطمئن اليه النفس فهو انما تركب من فعل واسم   لا رابع لها لعلم لخذه
من المقام والا فلا طريق هنا من طرق الحصر المشهورة الا ان تكون الاضافة للمعرفة
تفيده   ولا التفات لمن لا زاد اي لتخطيه الاسم فلا حاجة الي زيادة
العد وان صح ان يقال انه غير الاسم ان قصر الاسم علي الذي لم ينبعه فصل
بدون تاثير العامل فلا ينافي دخوله في الاسم العام والذي زاده هو ابو جعفر
ابن صابر   خالفة اي خليفة عن لفظ الفعل في افادة الطلب مثلا بواسطة
دلالته علي لفظ الفعل المراد منه معناه   خلف عن اسكت اي علي ما هو التحقيق
ان اسم الفعل نائب عن لفظ الفعل المراد منه معناه فصه مثلا مدلوله لفظ اسكت
لا من حيث انه لفظ بل من حيث دلالته علي الطلب فهذا هو التحقيق وورا ذلك
اقوال منها انه ناب عن المصدر وهو سكوته المراد منه الطلب فقول الحواشي
هنا ان التحقيق هو الثاني مخالف لما في شرح الاشموني وحواشيه واشهر ايضا
فكلام الشم لا اعتبار عليه ثم الدليل علي عدم فعليته عدم قبول اسم فعل الامر منه
نون التوكيد وغيره لك مما يطول علي الطالب   وهذه الثلاثة اسم وفعل
معني   اسم قدم لشرفه ولان الكلام قد يتركب منه وحده ووسط
الفعل لشرفه علي الحرف لوقوعه جزء الكلام وغير ذلك وهو في اللغة ما دل علي
مسمي فيشمل الاقسام الثلاثة وفي الاصطلاح كلمة دلت علي معني بنفسها من
غير اقتران بزمن وضعا فدخل في ذلك لفظ زمن وغدا وامس فان معناها
زمن لا يقترن بزمان وكذلك يدخل اسم الفاعل مثلا فقد اشتهر انه حقيقة
في الحال وهو زمن فان اقترانه به لبعض ملاحظات لا الوضع وخرج عن التعريف
الحرف فان دلالته علي المعني تتوقف علي غيره من العامل مثلا والمجرور لان معني
الحرف جزئي ولو كسب الاستعمال علي القول بكلية المعني وضعا لكن بشرط الاستعمال

في جزئي وقوله من غير اقتران اي اخرج الفعل لاقترانه بحسب الوضع وان انسلخ الزمن عن
بعض الافعال كليس وعسى كما قيل وكالافعال الواقعة في التعاريف على ما حققه السيد الجرجاني
فانها لم يقصد منها الا النسبة المجردة   ثلاثة اقسام لهي قسمان اذ المظهر مقابل المضمر
فيشمل المبهم   مضمر لعله راعي ترتيب المعارف فصنع هكذا واختار ضمير المتكلم لانه اعرف
من بقية الضمائر على ما في ذلك وفي كون انا كلها ضمير الخلاف سياتي بعضه ان شاء الله تعالى
زيد اختار علم الشخص لاكثريته   نحو هذا اي ذا من هذا لان ها حرف تنبيه
ومعنى كون اسم الاشارة مبهما احتياجه الى اشارة تصحبه بخلاف العلم والاظهر انه اخذ قبيل
المبهم باسم الموصول لاحتياجه الى الصلة   ماض تسميته ماضيا باعتبار مدلوله
وقدمه لتوغله بعدم التاثر بالعامل بخلاف المضارع والامر قطعة من المضارع وفرع في التاخر
عنه   وحرف ان اراد به الكلمة الدالة على معنى بالغير كان قوله جاء لمعنى للحاجة اليه
فلا يصح الاحتراز به عن حروف التهجي اذ هي لم تدخل في الحرف فلعل المراد بقوله حرف لفظ
غيرهما وهذا يشمل حروف التهجي نحو زاي زيد اذ يصدق عليها انها لفظ كذلك فتركب
الكلام منها مباشرة اذ يصدق عليها انها كلمة فاخرجها عن ذلك بقوله جاء لمعنى وح المعنى
هو المعنى الذي يتوقف على الغير فصح قوله جاء لمعنى لاخراج المشار به   ايضا هو مصدر
آض اذا رجع ولا تقع الا بين شيئين بينهما مناسبة لا يتوقف احدهما على الآخر فلا يقال
جاء زيد ايضا اذا كان ابتدا كلام ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا
مشترك اي يدخل على كل من الاسم والفعل والاصل فيه الاهمال وقد يعمل كما ولا
هل ويكون الاسم بعدها ان لم يكن في التركيب فعل والا وجب قربها به ولو تقديرا على ما قاله
بعض النحاة فنحو زيد في قولك هل زيد قام فاعل لمحذوف مثل المذكور لا مبتدا وما بعده
خبر وذلك لانها في الاصل بمعنى قد وتاتي بمعناها الآن كهل اتى وقد تختص بالفعل فاذا وجد
الفعل لم ترض الا بمعانقته والكلام على هل ليس هذا محله   مختص بالاسم قدم لشرف
الاسم وهو قد يعمل العمل الخاص به كحروف الجر والعمل العام له وللفعل كان واخواتها تعمل النصب
والرفع وتارة يهمل كاداة التعريف   مختص بالفعل وتحته ثلاثة اقسام ايضا كلم ولن
وقد   نحو لم وهي مختصة بالمضارع وانظر نكتة تعداد الممثل به في المشترك وافراده
فيما بعده ولعل ذلك للاشارة الى كثرة الحروف في المشترك والى ان الاهمال يغلب فيه
بخلاف ما بعده على ما فيه   واحترز قد علمت وجه كونه احترازا مما قلناه فلا تلتفت
لما في الحواشي والجملة قوله جاء لمعنى صفة نحوية مخصصة لها   حروف التهجي اي

[margin note, illegible]

التقطيع

التقطيع كما سبق وهي اب ت ث الخ التي يدل عليها باسمائها وهي الف با تا فقولك ب
هي الحرف واما باء فاسم للحرف وسياتي ما في الشرح اذا كانت اجزا الكلمة اي فانها لا معنى
لها فلا يقال لها كلمة الخ وقيد بذلك لما ياتي لنا مخالفين الشرح والحواشي فهي
اسما المعاني كجيم الخ قال والد هذا الذي احترزت عنه بالقيد المتقدم لم يدخل في القسم الذي
هو حروف التهجي الجيم ودال لانها اسما الا حروف فلا حاجة للاحتراز عنها ولما لو اجوز
اطلاق الحرفية عليها مجازا من اطلاق ما المدلول على الدال فصح الاحتراز عنها والذي
اقول انه القيد وهو اذا كانت الخ محتاج اليه والذي ينبغي الاحتراز عنه به بعض
حروف التهجي اذا كانت مفردة منقطعة كواو العطف فانها حرف من حروف التهجي اذ
لا فرق بينها وبين واو وهي الد نعم تظهر الاجزائية الكلمة في الثانية وعدم جزئيتها
في الكلمة الاولى وكذا لام الابتدا فانها حرف تهجي الا انها ليست جز كلمة فهي داخلة
في قوله جا لمعني بخلاف ما صنع الشرح فلتحفظ فانه نفيس الهم الله به فلله الحمد
اسم لجر اي لج فقط وانها للسكت على ما هو الظاهر واذا اردت اشار به الى ان
الفا في جواب شرط ويقال لهذه الفا الفا الفصيحة بالمجاز والاضافة لانها افصحت
حال المحذوف والفا الفصيحة بالتركيب التوصيفي لانها افصحت عنه من الافصاح
ثم عادتهم يقدرون اداة الشرط اذا ولعل ذلك لخفتها بقل العمل او لان اذا مدخولها
قريب التحقق وارادة تفصيل المجمل السابق قريب اذ المجمل لا يقصد بالذات بل تفصيله
هو المقصود وهذا ظاهر بخلاف ان على ما قيل في قوله عز وجل واذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا
هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه معرفة اي معرفة اجمالية
لا حقيقية اذ ذلك بخصوص الحد الذي هو كلمة دلت الخ كما سبق ولم يتعرض له ولذلك
فسميه قسيم الشي ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت كلي فالمقترن بالزمن
يباين غير المقترن ويندرجان تحت قول مفرد وهكذا المتقدم اي فال للعهد الذكري
وان لم يرد جميع افراد الاسم اذ هذه العلامات لا تظهر في كونه الا من كل اسم فعل لم يقبل
التنوين بالخفض قدمه على ما بعده لانه اعم منهما باعتبار محله اذ اللفظ قد يقبل
الخفض دونهما وايضا يسبق على التنوين اذ هي بعد الاخر والتعبير بالخفض عبارة اهل
الكوفة وللبصريين الجر ويظهران دخول الفتحة والياء النائبتين عن الكسرة على تعبير
الكوفيين على تجوز اذ الخفض التسفل والكسرة تسفل بها الشفة بخلاف عبارة البصريين
فان الجر اصله الايصال وجر الياء والفتحة ايصال معنى العامل وهو يشعر ما بالحرف

وما بالاضافة وما بالتوهم والتبعية لايخرج عنهما بل وما بالمجاورة فان الباء السببية لا الالة كما في قولهم بالاضافة فالعامل في الثلاثة للتوهم في الاول والعامل في المتبوع في الثاني والعامل في المجاور بالفتح في الثالث هذا هو الظاهر وان قال المحقق خلافه في اخره ولو تقديرا للتعذر او للثقل لكن الظاهر عندي انه اذا اريد تمييز الاسم من الفعل المبتدي بالخفض تعين ان يراد بالخفض الكسرة الظاهرة واما التقديرية او الفتحة النائبة عنها فلا اذ يستغني عنه بدخول حرف الخفض مع ما في تعقله الفرق بين فتحة احمد وفتحة لن يضرب من العسر وكذا الباء لحم قول الش عبارة عن الكسرة كلام في غاية النفاسة نعم ان قيل حروف الخفض صح ان يريد بالخفض الكسرة وما ناب عنها عبارة عن الكسرة ان ابقيت على حالها فيكون المراد من الخفض لفظه فلا دور في التعريف اذ المراد من الخفض فيه نفس الكسرة وهي اخذت في التعريف لا في المعرف حتى يتوقف عليه وان كانت زائدة فالمراد من الخفض معناه فتكون ال للعهد الذكري يجا الدور ان لم نقل لفظة الخفض في التعريف زائدة والاصل عند دخول العامل والمراد من العامل عامل الكسرة فلا يرد صدق التعريف بكسرة مسلمات حال النصب على انه لا مانع من صدقه بها وان كانت نائبة عن فتحة عامل ان اريد به مطلق مقتض للكسر ورد نحو التقا الساكنين والكلام في الكسر الذي يتعرف به الاسم ولك دفعه بملاحظة قوله دخول اي بدخول ذلك العامل على الكلمة المكسورة بخلاف التقا الساكنين والتنوين قيل ان الواو بمعني او التي لمنع الخلو ولعل منع الخلو باعتبار الضم والا فالخلو لا مانع منه كدخولها في النصب والرفع وهو نون اي اصطلاحا والا ففي اللغة ادخال النون ثم غلب على مطلق نون ثم على هذه النون ولا مانع من نقله لخصوص هذه النون زائدة تشمل نحو نون منكسر فلا يستغني عن ما بعده تتبع اخر الاسم خرج ما في اخر الاسم كالنون الاولى من ضيفن على ان لقائل ان يقول هذه خارجة بقوله ساكنة فالذي خرج به نون اذن الاسم الاولى الكلمة لئلا يجي صورة الدور وعلى كلامه فتخرج النون المؤكدة لانها تلحق الفعل ان قلنا اللحوق الكثير الوقوع والا فاسم الفاعل تدخله النون المؤكدة وتفارقه في الخط خرجت نون التوكيد التي في اسم الفاعل على ما سبق ان جرينا على طريقة من يكتبها نونا وان كان قد يقلبها الفا وكذا النون التي تلحق نحو القوافي

كما

كما في قوله أقلي اللوم عاذل والعتابن الخ وهي غير لغة الحجاز ومن نونه نحو القوافي
قالت بنات العم يا سلمى وانن الخ والمراد انها لا تكتب نفسها في الخط وان كتب بدلها
فلا ترد نون المنصوب اذ تكتب الفا لا نونا استغنينا عنه لعله لم يقصد به
تقييد للاحتراز عن شيء بل قصد به بيان المسهل لحذفها بتكرار الشكلة
اي بالشكلة المتكررة وهي الثانية والاولى ان يقول تبعا لحالة الوقف نحو زيد
ورجل اي نحو النون في هذه الامثلة تمثيلا للنون وان كان تمثيلا للاسم فلا تقدير
لكنه خلاف الظاهر والمراد بنحوهما ما هو محل لانواع التنوين الاربعة المعلومة فقوله
زيد ورجل مثالا لمحل تنوين التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة وان
اريد بذلك الاسم معنى غير معين كما في رجل وان قال بعضهم انه تنوين تنكير
نظرا للمعنى وصه ومسلمات هو اسم فعل مدلوله لفظ الفعل كما علمت ومحل
تنوينه ان اريد به غير معين كما يأتي وكذلك ما سمع من افعال والاصوات
منونا ومن نحو صه العلم المختوم بويه كسيبويه وتنوين هذا قياسي ويقال
لهذا التنوين تنوين تنكير وهو اللاحق للمبنيات المذكورة اذا اريد بها غير معين
بقي ان يقال اسم الفعل كابه مدلوله لفظ الفعل وهو معين سواء اريد به استزادة
اي حديث كان او حديث مخصوص فلا وجه لتنوينه واجاب عن ذلك العلامة
في حشية الاشموني بان لفظ الفعل وان كان معينا دائما الا انه اذا اريد به معنى غير
معين صح ان يقال انه غير معين تنزيلا للدال منزلة المدلول[7] ومسلمات ونحوه كل
ما جمع بالف وتاء مزيدتين وهذا المحل تنوين المقابلة اي تنوين قصد به للمقابلة بين
جمع المذكر والمؤنث السالمين اي فكما ان الجمع المذكر فيه حرف زائد بعد الاعراب وهو
النون بعد الواو مثلا كذلك الجمع المؤنث لا بد له من حرف زائد بعد اعرابه وهو
التنوين لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وجمع المذكر السالم فرع من حيث اعرابه
بالحروف اذ الاصل الاعراب بالحركات وقال الرضي في معنى المقابلة كلام[7] يحتاج لطول
هذا وقال بعضهم ان تنوين مسلمات كتنوين زيد اي تنوين تمكين اذ الجمع معرب
منصرف فقد وجد محذوره بانه وجد بعد العلمية والتأنيث فيما اذا سمي به كاذرعات
فلو كان للصرف لما وجد بعد العلمية واقول تنوين مسلمات قبل العلمية تنوين
تمكين نظرا للاعراب[7] فهو للحكاية لما قبل العلمية كما قالوا بذلك بتنوين عاقلة بعد
ان جعل علما لامرأة ولا يقال بعد العلمية بانه تنوين مقابلة الا اذا نظر لاصله

[7] والصرف ولا ينافي ذلك كونه مفيدا للمقابلة وذلك نظر [illegible] واما بعد العلمية فحكاية

[7] قوله

[7] [illegible]

وحينئذ اي ونحوه مثل يومئذ وهكذا وهذا المحل تنوين التعويض
لكن التعويض عن جملة واضافة حين الى اذ من اضافة احد المترادفين ان لم تلا
اضافة اذ الى الجملة والافمن اضافة العام للخاص كشجر اراك والكسرة التي
على الذال كسرة الفرار من التقا الساكنين لا كسرة اعراب على الاصح عندهم ومن
تنوين العوض ما هو عوض عن حرف كما في منتهى الجموع رفعا وجرا اذا كان
معتل الاخر كجوار فاصله جواري بالتنوين على ان الاعلال سابق على منع الصرف
وهو الاولى فيقال لما استثقلت ضمة اليا فحذفت ثم اليا للساكنين ثم التنوين
عند وجود علة منع الصرف فخيف رجوع اليا لعدم المانع فاتي بالتنوين
عوضا عنها لتنقطع طماعيتها فصار هكذا ويحتمل غيره لذلك مما هو في محله ومن
تنوين العوض تنوين لفظ كل وبعض ونحوهما على ما قال بعضهم وهو يكونه
تنوين تمكين واجيب بالنظر لجهتين تنبيه بقي من اقسام التنوين الخاصة
بالاسم نحو تنوين الحكاية كما سبق وتنوين التناسب كما في قوله عز وجل سلاسلا
بالتنوين لمناسبة اغلالا على قراة بعضهم وتنوين الضرورة كعنيزة اسم امراة
في قوله خدر عنيزة وللمنادى المضموم نحو يا مطر وقولهم الضرورة تصرف
الممنوع على تسامح اي تجعله شبيها بالمصروف والاصل في التنوين السكون وقد
يحرك لعارض كالساكنين   ودخول الالف واللام اللذين يقول ال الثقاة
ان الكلمة الغير الاحادية ينطق بمسماها ولفظها كما في ال هذا ان قلنا انها ثنائية
وضعا مفيدة بجملتها التعريف وتكون همزتها لا تحذف لكن لما كثر استعمالها حذفت
وكذا ان قلنا ان المفيد للتعريف الجملة لكن الهمزة همزة وصل تحذف في الدرج لكن
يعتد بها في الوضع بحيث تعد الكلمة ثنائية فان كان المفيد للتعريف هو اللام
فقط فالتعبير بما ذكره ظ والمراد من ال غير الاستفهامية سوا كانت موصولة
كالداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول او معرفة كالداخلة على غلام ورجل او زائدة
كالداخلة على الاعلام والاسما الواجبة التنكير كالتمييز في قوله وطبت النفس
يا قيس والاصل طبت نفسا ومثل ال ام في لغة حمير اما الاستفهامية فلا تميز
الاسم لدخولها على الفعل الماضي تقول ال فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا
وهل ام تاتي كذلك عند حمير انظره   ودخول حروف الخفض اشار به الى انه من
متعلقات قوله دخول فيكون معطوفا على الالف ويصح عطفه على الخفض

حروف الخفض اي جنسها وان لم يصلح للدخول عليه الا واحد كما في الظرف
التي لا تتصرف كقبل وبعد فانها لا يدخل عليها الا من في او لراي الاسم
ولو تاويلا كالداخلة على ان المصدرية تدخل في نحو عجبت من ان قمت اي من قيامك
والداخلة على فعل نحو ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير والاصل بولد
مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير وعكس الترتيب
الطبيعي مراده انه قدم ما يتعلق بالاخر واخر ما يتعلق بالاول والاليق العكس
والطبيعي نسبة للطبع اي الترتيب الذي يقتضيه التقدم بالطبع ٧ هنا فان
تقدم اول الكلمة على اخرها لا يتوقف عليه اخرها وتقدم الطبع فيه التوقف
لكن من غير تاثير من السابق في المتاخر نحو تقدم الواحد على الاثنين فان اثر
السابق فالتقدم تقدم علية كما في تقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم واما
تقدم الاب على الابن فهو تقدم بالزمن هكذا نص اهل المنطق واما ما في للداني
هنا وغيره فهو تخليط لطول الكلام على حروف الخفض لا يخفى ان هذا انما ينتج
عدم تقديم الحروف واما عدم تقديم ال فلا فلعل النكتة في تاخيرها مناسبتها
للحروف وقد وجد مقتضي تاخير الحروف فكانها وجد لها مقتض اقول يصح ان
يقال خولف الترتيب المذكور نظرا الى ان الاولين شيء بسيط بخلاف ال والحروف
باعتبار غالبها فانها مركبات والبسيط سابق على المركب لكن هذا انما يظهر لتقديم
مجموع الامرين على مجموع واما تقديم احد الامرين على الاخر فلا فلعل تقديم الخفض
على التنوين لانه عند اجتماعهما يسبق الخفض فناسب الوضع الخارج واما تقديم
ال على الحروف فلطول الكلام على الحروف وقد سبق شيء اخر فاجمعه تامل قوله لطول
الكلام على حروف الخفض لا يقتضي انها مقصودة بالذات حتى ينافي ما يلي انها
استطرادية على ما ياتي لمطلق الجمع اي الصادق بالمعية والترتيب مع التراخي
او مع الفورية اشعارا اي دلالة خفية من حيث اختيارها على او بعضها
يجامع بعضا هو وان كان مبهما من حيث الاشعار الا انه معين في كلام الشارح وهو غير
التنوين مع ال في الجملة التي به ليصدق الكلام بحالة نصب المنون والمحلى بال
ورفعهما فانهما ينفردان عن الخفض كالخفض اي ومن مثلا مع التنوين
والمحلى وقد لا يجامع مقابل لقوله وقد يجامع والضمير عائد على البعض
لا بالمعنى المتقدم فان المراد هنا لا يجامع دائما وذلك التنوين مع ال لا يجتمع

واعلم ان التقدم بالطبع

كما هو قضية قوله في الجملة فليس هنا مقابلا لقوله في الجملة بل المقابل تنوين الرفع
والنصب وال فيهما فانهما لا يجامعان الخفض استطرد الاستطراد ذكر
الشي في غير محله لمناسبة ومحل حروف الجر ما ياتي فذكرت هنا لمناسبة ذكر حروف
الخفض وان كان الاسم الكلام الآن بصدد تمييز الاسم عن قسيميه فدعوى
جماعة هنا ان هذا محلها باعتبار سبق ذكر الحروف مجملة لا تنفع بل هي عين دعوى
المناسبة جملة اقتصر على ما ذكره لكثرته بخلاف غيره وحتى وان كانت تجر بكثرة
الا انها شايع نصب ما بعدها على ان كثرتها انما هي نسبية وهي من اي ولعطف
عليها وبدا بمن لاصالتها باختصاص بعض الاسما بانه لا يجر الا بها كقبل وبعد
وايضا من معانيها الابتدا فناسب ذكرها اولا ثم انهم اعترضوا على مثل هذا
التركيب بما حاصله ان هي مرجعه حروف الجر وهو جمع مضاف لمعرفة دلالته
كدلالة العام اي محكوم فيها على كل فرد فيصير كل حرف من حروف الجر جميع ما ياتي
كما تقول حروف الجر تميز الاسم الصالح لا شك ان المعنى كل حروف الجر تميز وهو كذلك
وكون المعنى ذلك فاسد وكذا ترد على قول الفقها فروض الوضو ستة واركان الصلاة
ثلاثة عشر وهكذا من امثال هذه التراكيب واجابوا بان القاعدة اغلبية ومن غير
الغالب ما اذا قلت رجال البلد يحملون الجبل فان الذي يحمله اذا اجتمعوا لا كل واحد
فتراكيبهم المذكورة تكون ايضا من غير الغالب واقول لخذ من الكلام بحسب
ظاهره وعند التامل لا يرد الاعتراض بالكلية فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هناك
حكم كتمييز الاسم مثلا واما قولهم ستة او ثلاثة عشر فلا حكم فيه في الواقع لانه عين
المبتدا لا يزيد عليه بشي والكلام على تقدير اي التفسيرية كانه قيل اي من وعن
الخ وكذا في الوضو كانه قيل الفروض اي الستة الجملة اي النية وغسل الوجه
الخ والحكم انما هو بحسب الظ كما حققه بعض المحققين وسبق لك نظيره في تعريف
الكلام ولذلك لو قلت فروض الوضو تتوقف عليها الصلاة لصح وكان حكما
على جميع افراد الفروض لان التوقف خارج عن ذات الفروض فاحفظ فانه نفيس
جدا يجب الشكر عليه فلله من يد الحمد على جميع نعمه الابتدا اي الابتدا الجزئي
الذي بين خصوص السير مثلا والبصرة لا مطلق ابتدا لان هنا ليس من معنى
الحرف ان قلنا انه موضوع للجزئيات او ليس مستعملا فيه الحرف ان قلنا انه موضوع
في الكليات فيكون حقيقة لا مجازا انه يستعمل في الجزئي من حيث خصوصه

بقطع

بقطع النظر عن اندراجه في الكلي وكذا يقال في جميع ما ياتي ثم الابتدا اما في الامكنة
كما في المثال الذي ذكره او الازمنة كقولك صمت من يوم الخميس الي يوم الاثنين
او غيرهما كما في انه من سليمان وتقابل من بالي كما تقدم او لا او ما يفيد معناها
كالبا في نحو اعوذ بالله من الشيطان فان المعني التجي الي الله من الشيطان
الانتها في المكان كما ان الزمان كما تقدم او غيرهما كالي عمرو والمراد الابتدا
والانتها للمسافة فقولهم ابتدا الغاية مجاز بحسب الاصل من اطلاق الجزء
وارادة الكل مبني علي مجاز ان قلنا ان غاية الشي الجزء الملاصق له الخارج عنه
ثم اطلقت علي اخر الشي للمجاورة وتاتي الي بمعني مع كقوله تعالى عز وجل الي
الكعبين اي معهما فان غسلهما واجب ويحتمل ان الي في الاية للانتها وانما
دخل ما بعدها في حكم ما قبلها للقرينة التي هي فعل النبي صلي الله عليه وسلم وان
كان القاعدة ان ما بعد الي خارج عن الحكم لا داخل فيه فحتي فبالعكس لانه
محل ذلك ما لم توجد قرينة وقال بعضهم ان المراد بالرجل ما يشمل الي الركبة والي
داخلة في حيز الترك المقدر والاصل والاصل واتركوا من فوق الي الكعبين وما
بعد الي داخل في الغسل فصح المقص وفي فيه بحث وجه يدركه الفقيه النبيه
المجاوزة هي بعد شي عن شي لغة واصطلاحا بعد شي مصرح به
او لا عن مدخولها بواسطة حدث العامل فيها فالاول نحو رميت السهم عن
القوس فالسهم بعد عن مدخولها وهو القوس بواسطة الرمي والثاني الذي
هو مقدر رضي الله عن الائمة والمعني جاوزت المواخذة الائمة بسبب الرضا
ومن المجازية نحو اخذت العلم عن زيد فان العلم لم يجاوز زيدا ولكن لما تعلمت
منه كانه فارقه هكذا قال المحقق في حشية الاشموني واقول ما المانع من تقدير
المصدر في الكلام كرضي الله عنهم والاصل هنا جاوز عدم التعليم زيدا
بسبب اخذي العلم عنه ولعل الاول لكون ذلك غير مقصود وفيه ما فيه فالظاهر
حمل الحقيقي علي خصوص نحو رميت السهم عن القوس وليس قوله توكلت علي الله
من الاستعلا بل اذ لا يستعلي علي الله وانما المعني فوضت امري الي الله
الاستعلا اي العلو وهو حقيقي كما في المثال ومعنوي كما في قوله تعالى
فضلنا بعض النبيين علي بعض مما كان الاستعلا فيه علي المجرور ومجازي وهو
ما كان الاستعلا علي قريب مجرورها نحو او اجد علي النار هدي اي احدا هاديا

فانه ليس على النار بل قريب منها اقول لا مانع من مجازية للمنوي وتأتي على
بمعنى من كما في بني الاسلام على خمس اي تركب منها فلا يرد ما قيل انه يلزم بناء
الشيء على نفسه وان اجيب عنه بانه من استعمال الكل على الجزائية صعدت
في ظني ان من تكلم على قصة المعراج ضبطه بكسر العين وفتحها وان اقتصروا هنا
على الفتح الظرفية وهي حقيقية ان كان للظرف احتواء وجمع وللمظروف تحيز
واجتماع نحو المثال الذي ذكره فان فقد جميعا نحو النجاة في الصدق او احدهما
وهو الاحتواء نحو زيد في سعة وغنا او وهو التحيز نحو العلم في الصدر فمجازية
ومن الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والعمامة في راسي وان كان في الكلام
قلب ومن المجازية الظرفية في الزمان كسرت في يوم الجمعة على ما قاله بعضهم ونقل
عن صاحب الهمع انها حقيقية ورب عدها من الحروف على مذهب البصريين
والكوفيون على اسميتها لانها تفيد معنى كم الخبرية من التكثير او التقليل ومال اليه
الدماميني وغيره ولعل تصرفهم فيها بالحذف وغيره ابعدها من شبه كم ولا بد
في مجرورها ان يكون نكرة نعم يغتفر في التابع الذي يؤول الى التنكير ان يقع
معرفة اذ الاصل رب رجل واخيه بخلاف رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها
وهو قد يكون مبتدأ وقد يكون مفعولا لمحذوف يفسره المذكور وهذا يحتمله
مثال الشرح ويقدر العامل بعد مجرورها والظرف وبعد صفته وقد يكون مفعولا
بالمذكور كما في رب رجل لقيته بدون ضمير والاغلب ان الذي يقع بعدها الفعل
الماضي كالمثال وقد يكون اسم فاعل كقوله صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة وقد يكون غير ذلك ورب لا تتعلق بشيء فهي حرف
جر شبيه بالزائد هذا كله هو التحقيق فما في م دهنا غير صحيح وان نقله
وتبعه غيره التقليل وتاتي للتكثير قال بعضهم بكثرة الاول وبعضهم بكثرة
الثاني وقال بعضهم لم يوضع لشيء التعدية وهي عامة في جميع الحروف بمعنى
تسلط العامل على ما بعدها بواسطتها وخاصة وهي خاصة بالباء وهي التي
تصير الفاعل مفعولا كذهبت بزيد بمعنى جعلته ذاهبا واذهبته والاصل
ذهب زيد وهذا لا ياتي في مثال الشرح الا ان صح ان يقال مر الوادي والا فهو
تمثيل للباء الجارة بقطع النظر عن معنى التعدية المتقدمة وهي التي تختص بها
الباء وتاتي للتبعيض كما عليه اما منا في اية وامسحوا بروسكم وقال مالك انها

زائدة

زايدة قيل وهو الاحوط وتاتي للتبعيض كما عليه امامنا وبعض اصحابه
جعلها للالصاق نحو امسكت بزيد والالصاق تعلق بجميع الراس فوجب
تعميها وفي المقام شئ كلام لا يخلو من شئ اقول لا مانع من كون الالصاق
توجه الى الجميع والامر في امسحوا مستعمل في الحقيقة وهي الوجوب والمجاز
وهو الندب والقرينة فعله صلى الله عليه وسلم التنبيه في التعرض له
طول ومحدثه التلخيص ففيه بيان الابلغ والبليغ وغيرها واغرب بعضهم
فادعى اتيان الكاف للمبادرة نقول سلم كما تدخل اي تجرد نحو لك وصل كما يدخل
الوقت ولجيب عنه بان الكاف زايدة وما زمانية والاصل صل وقت دخول الوقت
وسلم وقت دخولك الملك وهي السلطة على ذاته تملك كالمثال واما هي في نحو
الحمد لله فللاستحقاق ونحو الجل للدابة فلشبه الملك ولام الاختصاص تعم هذه
وغيرها نحو لزيد ابن من حروف الخفض اي فقوله وحروف معطوف على من ولا
تكرار في عد البا للاختصاص بها بزيد اسم ويصح العطف على قوله الالف واللام اي
ودخول حروف القسم ولكن ربما ينافيه قول الشارح ما ذكره من العلامات اربع فافهم
وتختص بالظاهر البا داخلة على المقسم عليه ولا يلزم ذلك ان يكون لفظ
الجلالة بدليل مثاله وهو الطور ولا تجتمع مع فعل القسم فلا تقول اقسم والله ولا تدخل
في قسم الطلب نحو والله هل فعلت بل تتعين البا ولذلك رد على من قال ان الواو في نحو
والارحام قسم لقوله اتقوا الله الذي تساءلون به وقدمها على البا لكثرة استعمالها
ودورانها على الالسنة نحو الله اقسم به الظاهر ان هذه البا ليست با القسم وان
معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو بالله وبك لافعلن بخلاف مثال
الشارح غالبا اي في الفصيح واصلها الواو اي كقولهم تراث اصله وراث
ولكونها فرعا ضعفت فتم تدخل على لفظ واحد ولكن ليت كل ضعيف يكون كذلك فقد
خصت باللفظ الشريف ولذلك قال بعضهم ان التا اصل حروف القسم نظرا للاختصاص
بهذا اللفظ وقد تجمل ها كلامهم فيفيد انها بدل عن التا فلعل ذلك هو
السبب في اختصاصها بلفظ الجلالة وكذا اللام في قوله لله لا يوخر الاجل لهم
العامل الجر هو الها واللام للحرف القسم الاصلي وعلى تسليم انه غير عامل فالعمل للاصل
القريب وهو التا وان البا الاصل القوي ها الله وقد يقال آلله بمد الهمزة
وقد تحذف فيقال الله والجار محذوف او الهمزة هذه وليست همزة الجلالة يحتمل

بلغ

وبك

كل والاقرب الاول ويحتمل ان الاقرب الثاني لعله لا يوخر الاجل بكسر لام القسم
ويوخر اما بفتح الخاء ورفع الاجل او كسرها ونصب الاجل والضمير في الفعل لله عز وجل
والفعل اي غير الامر لان ما يجري فيه في الكلام شبه استخدام حيث ذكر الفعل
سابقا مرادا به اي فعل وهنا بمعنى خصوص غير الامر فهي للعهد الذكري في الصورة
وقد تقدم تعريفه بكسر الفا لا انه ذكر هذا عند ذكر الفعل اول مرة في التقسيم
السابق والاحتراز عن المفتوح وهو الحدث وهذا اصطلاح نحوي والا فالكسر
والفتح يقال لما على الحدث لغة ومنها كلام في حواشي التلخيص من تقسيم المجاز والحقيقة
تدخل على الماضي للتحقيق او التقريب من الزمن الحاضر كما في قد الواجب قربها المجملة
الحالية بها اذا كانت ماضوية واما نحو قد قامت الصلاة فتحقيقية لان قامت متجوز
بها بمعنى عن قرب قيامها الذي هو متحقق حاصل وعلى المضارع وهي
لتقليل الفعل نحو قد يجود البخيل اقول لا مانع من وقوعها في كلام الله تعالى
بهذا المعنى اذا كان مدخولها غير ملحوظ من صفة وبجهة ذاتية الثبوت لله
والا فلا يكون بل يتعين التحقيق نحو قد يعلم ما انتم عليه ان ابقى الكلام على ظاهره
فان اريد بيعلم يجازي يعلم ما انتم عليه مع التقليل وعدم المجازاة يكون بالعفو
فما قيل هنا غير ظاهر بل الظاهر ملغاة وما قيل هنا من غير هذا المقام لاختصاص
قد بالمتصرف للنث ولا يخفى ما في عموم للنث فانه عنها قد لا يقوم وفي منه شيء
والظاهر انه يقال قد يقوم وقد لا يقوم بل هذا واقع ثم كون مدخولها يشترط فيه التقليل
بالنظر لمقابله كما في قد يجود البخيل والظاهر خلافه وانها تدخل على احد المحتملين على السواء
لانها بمعنى حسب اقتصر عليه لاجل المثال فانها فيه مضافة والا فتاتي اسم
فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل وتنصب المفعول ولا تضاف كيكفي تقول قد زيدا
درهم وعلى كل لا يتميز بها الفعل ويتعين تسكين دالها على المعنى الثاني دون
الاول فيصح السكون بالمشابهتها قد الحرفية في اللفظ قيل هنا والمشابهتها
كثيرا من الحروف في شبهها وضعيا ولكن الذي اعتمده ان شبه الاسم للحرف في الوضع
اي في عدة الحروف لا يوثر الا اذا كان ثاني الاسم ليساكنا الذي هو ضمير متكلم مع غيره
او معظم نفسه الا ان يقال هذا شرط لوجوب البنا فلا ينافي جوازه بمطلق شبه
وضعي ويصح تحريكها اعرابا لمعارضة الاضافة التي هي خاصة الاسم للشبه
وهي تضعف الشبه لا تمنعه فلذا جاز البنا معها والسين اي التي تصحب

سوف

سوف وهي التي مدخولها مستقبل يقرب حصوله بخلاف سوف مدخولها مستبعد
ونحو سوف ينبئهم بما كانوا يعملون ورد مجاراة واعا قال سوف ولم ينطق باسمها
بخلاف سين التنفيس فانه نطق باسمها الاسما هالما سبق ان القاعدة النطق
بالاسم اذا كانت الكلمة احادية كتا الجر بخلاف غير الاحادية فينطق بلفظها وسماها
ولذا قالوا لو كان الاولى في قوله الالف واللام ان يقول ال على ما تقدم فلا وجه لما قيل
هنا وتسمي سين التنفيس اي التوسعة وعدم الضيق بانجاز الفعل هكذا قالوا
وهو لا يتحمل قول الحبيب سارحم فوا ذلك فلعل كلامهم اغلبي او يقال ان التوسعة
منظور فيه للحبيب فانه يتضرر بوصل العاشق لغير نفع   فعل مضارع اما
تفريع كونه فعلا على المتن فظ واما تفريع المضارعية فباعتبار قول الشر ويختصان
بالمضارع فافهم   التانيث اي تانيث الفاعل اي من وجد منه الحدث او قام
به او نفي عنه على كلام في عسى وليس يطلب من الاشموني وحواشيه للمحقق فيخرج
يخرج تاربت وثمت وان سكنت   الساكنة اي اصالة فلا يضر تحريكها لعارض
كساكنين نحو قالت امرأة العزيز وهو احتراز من المتحركة لعرابا كفاطمة او بناء كلا حول
ولا قوة او غيرهما نحو تقوم   بالماضي ومنه تبارك فتدخل عليه فيقال تباركت
اسما الله وصفاته   الحرف ما لا الخ لما كان ظ هذا انه تعريف للحرف بالجنس
والفصل المميز والامر بخلافه دفعه الشر بقوله يعرف اي يميز لا معرفة حقيقية بانه
ما لا اي لعدم الصلاحية المذكورة واورد ان العلامة يلزم من وجودها الوجود
فتفيد حرفية الجمل لعدم صلاحيتها لذلك ورد بان ما بمعنى كلمة مفردة اي
لعدم صلاحية الكلمة ولكن في الحل ركة الا ان يحمل قوله الحرف على الحرفية التي هي
صفة والمعنى والحرفية تعرف بعدم صلاحية الكلمة وهو خلاف الظ بقي ان م د
ومن تبعه عرفوا الحرف بانه كلمة دلت على معنى في غيرها ولا تقع احد جزئي الجملة
والقيد الثاني لاخراج الموصولات واسما الاستفهام وهو غفلة منهم رضي الله
عنهم عن معنى دلالة الحرف بغيره وهي توقف دلالته على المعنى الموضوع له الحرف
على ذكر غيره فمن مثلا معناها الوضعي على ما قيل ابتدا اجزاء بين خصوص السير
والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر السير والبصرة واسم الموصول ونحوه وضع
لذات مبهمة ولا شك في دلالته على الذات المبهمة واما الصلة فهي لتعيينها وتوقف
التعيين على الصلة لا يمنع من افادة اسم الموصول معناها الوضعي وكذا

وكذا يقال في اسم الاستفهام على انهم عرفوا الاسم بانها انه كلمة دلت على معنى
في نفسها وحكمهم هنا بد لالة اسم الموصول مثلا على معنى في غيره كالحرف يقتضي
عدم اسمية الموصول والشرط وفيه ضرب من الخفض اي يفيد ان اضافة
دليل الى الاسم عهدية وهو مفرد مضاف فيعم اي ادلة الاسم اي علاماته التي
يعرف بها المتقدمة واورد ان للنص لم يستوف علامات الاسم ولا علامات الفعل
حتى يصح ان يقال ان الذي لا يصلح لهذه العلامات حرف واما ما ذكره فلا يلزم
من عدم الصلاحية له الحرفية ومن ذلك فعل الامر اذ هو لا يقبل شيئا مما ذكر واجيب
بان المبني على الحذف والاصل لا يقبل هذه ولا غيرها وبيان الغير موكول الى المؤلف
فلا تضر الاحالة عليه وهو مجهول وقيل ان المراد خصوص ما ذكرها ولا
يضر دخول بعض الاسماء والافعال لا تصافه بعدم الصلاحية جريا على من يكتفي
بتمييز الشيء باعم مراده فيه البيان في الجملة ولا يصلح لم يقل او ما لا يصلح
لدخول الاسم ان نظر لعلامات الفعل ودخول الفعل ان نظر لعلامات الاسم
ولعله كلمة لا لصدق الكلام عند حذفها بكل من الاسم والفعل اذ كل منهما لا يصلح
معه الدليلان بل لاحدهما فافهم هذا فعدم صلاحيته اي والعدم يكون
علامة الوجودي اذا كان ذلك العدم غير مطلق كما هنا فانه مقيد بعدم
الصلاحية المذكورة ولو قيل علامة الحرف تميز الاسم والفعل به فيكون علامة
وجودية لزم عليه دخول ال الموصولة في الحرف وهي اسم وغير ذلك كالقصد
عدم النقطة بالكلية هذا انما يتم لو صح ان رسم الثلاثة واحد ليس لكل
رسم ممتاز به عن غيره واظن خلافه فان نقط الاحرف حادث

مطلب
باب الاعراب

اي باب بيان حقيقته ومحله وصفته واقسامه وغير ذلك فذكر
حقيقته بقوله هو تغيير الخ وذكر المحل بقوله اواخر الكلم وذكر الصفة بقوله لفظا
او تقديرا وذكر الاقسام بقوله رفع ونصب الخ ومرادي بغير ذلك قوله فللاسما
من ذلك وقد يدعي شمول المحل وتعرض للاعراب فقط دون البنا في جميع هذا
الكتاب الا في باب الندا وان ذكر المبنيات كالضمائر لكن لا من حيث انها مبنية بل
من حيث انها ضمائر نعم يوخذ من تعريف الاعراب هنا بانه التغيير المذكور مع
قوله فيما ياتي للماضي مفتوح الاخر ابدا والامر مجزوم ابدا ان البنا هو لزوم الاخر
حالة واحدة ولعل النكتة في السكوت عن البنا ان الاعراب اصل في الاسما وهي

امرف

اشرف من الافعال فكان التعرض للاشرف وباب يصح رفعه على انه مبتدا والخبر محذوف
او عكسه ويصح النصب بفعل محذوف تقديره خذ مثلا لا باسم فعل كهاك لان اسم
الفعل لا يعمل محذوفا هكذا اشتهر قلت لا اسلم بهذا ان صح القول بان اسم
الفعل نائب عن اسم الفعل المراد منه لولاه اذ الفعل يعمل محذوفا اما على القول
بانه دال على مصدره فيصح منعه ان يعمل محذوفا لان المصدر لا يعمل محذوفا فكذا
ما ناب عنه ودل عليه ولكنهم نظروا الى ضعف اسم الفعل بالنيابة لكن لا يخفى
انه ليس كل نائب ضعيفا والظاهر ما قلته لك وان اشتهر خلافه والرفع اولى من
النصب والرفع على الخبرية اولى لتصحيح من كتب على نسخة التلخيص اولويته حذف
المبتدا وابقا الخبر لانه المقصود بالحكم كما في قول الشاعر قال لي كيف انت قلت عليل
الاصل انا عليل ولكن كلامهم في جملة واحدة فيها مبتدا وخبر واما ما نحن فيه فتركيبان
اذ لم يحذف باب ولا على القول باولويته حذف المبتدا الاعراب لعله لعاد
اللفظ دون الضمير للاشارة الى ان المراد تفسير الاعراب من حيث هو لا بقيد كونه
وقع من المولف في الترجمة وان كان المراد منه في الترجمة عاما ايضا او للمحافظة على
جميع اللفظ الصادر من غيره من يقول انه معنوي هو مذهب جمهور
ونسب لس واما القول بانه لفظي وهو مختار الاعلم وابن مالك فهو حركات
او حروف اقتضى العامل وجودها او عدمها لفظا او تقديرا وفي التعريف المشهور
اشيا كثيرة يعرفها الفاضل وان ذكره الاشموني واقره محشيه على بعض ما فيه
وبعد ذلك فلم يظهر لهذا الخلاف كبير فائدة الا تعب فكر المبتدي وللبنا ايضا
اطلاقان لفظي ومعنوي فالاول حركات وحروف تشبه الاعراب لا للتخلص من ساكنين
ولا اتباع ولا نقل ولا حكاية ولا تخفيف ونحوه والثاني لزوم الكلمة حالة واحدة
لغير عامل هكذا قالوا ولا يخفى انه لا يشمل بنا المثنى والمجموع الواقعين اسما للا النافية
للجنس او منادين والفتى وان لزم حالة واحدة وهي السكون الا انه ليس
لانه ما تقديرا بل في اللفظ فقط فلا حاجة لزيادة قيد ولا اعتلال على ما افاده
المحقق في حاشية الاشموني تغيير هو بمعنى التغير لان التغير وصف
الفاعل والاعراب وصف الكلمة ولا يصح تفسيرا الكلمة بوصف الشخص المغير
الا انه فسر التغيير بالتغير من اطلاق السبب وهو التغيير على المسبب كما هو
التغير وفي المدابغي هنا كلام هنا يعلم ما فيه عبر لعبر حواشي التلخيص من المجاز

احوال اي صفات وفي تقدير الشم ذلك قصر للمتن علي مكان يصدق عليه وعلي غيره فان تغيير الآخر يشمل تغير ذات الاخر وصفته وتغير الذات اما حقيقة كما في الاسماء الخمسة والانتقال من الرفع الي النصب والجر في المثني والمجموع واما حكما كما في الانتقال من النصب الي الجر في المثني والمجموع هكذا في حش الاشموني للعلامة واما ما في المدابغي هنا وان تبعه غيره فمحض تعسف مع ما فيه من التساهل وكذلك تغير الصفة اما حقيقة كالانتقال من رفع زيد الي نصبه مثلا واما حكما كالانتقال من نصب الممنوع من الصرف الي جره والانتقال من جمع المونث المجرور الي نصبه ثم ان جمع الاحوال والاواخر والكلم ليس قيدا فالمراد تغير اخر ولو اخر لفظ مفرد لوجود عامل اقتضي ذلك التغير واما مقابلة الجمع بالجمع فنفعها غير كبير وان عول عليه بعضهم هنا وافره المدابغي عليه فتامل الكلم اسم جنس جمعي اي لفظ اقله ثلاث يفرق بينه وبين واحده بالتاء وقد تكون في الجمع علي غير الغالب نحو كماة وكما والغالب في وجودها في المفرد ككلمة وكلم وشجرة وشجر وقد يفرق بينهما بالياء كروم وروم حقيقة او حكما نعميم في الاخر ومن الاخر الحكمي النون في الافعال الخمسة كيفعلون فلقوة اتصال الفاعل وتنزيله منزلة جزء صح عد النون اخرا هكذا قالوا وفيه شئ اذ لا ينتج الا ان الفاعل هو الاخر والمتغير غير الاخر كيد اي ودم فان الاصل يدي ودمي كل منهما ثلاثي تحذفوا الاخر اعتباطا لا لعلة فكذلك لم ينظر للاصل لا في تثنية ولا جمع واما قول الشاعر جري الديمان بالخبر اليقين فشاذ نعم في باب التصغير نظرها للاصل فقالوا ايدية ودمي بياس ادغمت احداهما في الاخري

قوله والمراد بتغيير الاخر تغييره ... قد يقال اذا كان هذا مراده فلا حاجة الي زيادة احوال ان اريد بالرفع والنصب والخفض الاعم مما بالحركة او بالحرف فان اريد خصوص الحركة كان قوله احوال تصريحا بمراد المص لكن يحتاج الي اثبات ان هذا مراد للمتن والضمير في تصبيره الظ فيه انه عائد علي الاخر ويكون من وصف الجزء وهو الاخر بوصف الكل وهو الكلمة وذلك الوصف هو الرفع وما معه ان كان مانع من وصف الاخر بالرفع وما بعده كما قالوه وان كان الظ صحة وصف الاخر بكل ما ذكره

ولكن

ولكن في الاعراب الخ الذي بالحركات اذ التغير قائم به واضيف اليه فلا مانع من
وصف الاخر به وان ذكروا هنا منعه فتامل وافهم او مخفوضا سكت عن
الجزم لعله لاختصاص الفعل به وهو مفضول عن الاسم فلذا ذكر الخاص
بالاسم وان كان الفعل داخلا في قوله مرفوعا او منصوبا فالهم هنا غير
صحيح الاستقرار بعدان كان موقوفا فيه قصور لعدم شمول تغير الاخر
للنصب مثلا بعد الرفع اذ هو قبل التغير الثاني كان متغيرا الا ان يدعي
ان الذي يحدث فيه النصب منقول عن اللفظ الخالي عن التركيب لا عن
اللفظ الواقع فاعلا فزيد مثلا المنصوب برايت نقل من زيد الذي لم يلث
في تركيب لا من زيد الواقع فاعلا في نحو جا زيد قبل التركيب اي الاسناد
قال بعضهم ولو التركيب الاضافي والنظر الاول ثم يظهر الثاني في اعراب المضاف
اليه والاسما قبل التركيب لا معربة ولا مبنية على ما ارتضوه والمراد بالكلم
هنا الاسم الخ لا دليل على هذا المراد بل الاولى ابقا الكلم على شموله لجميع المبنيات
ويكون خروج المبنيات بقوله لاختلاف العوامل اذ على كلامه يودي الى ان قوله
لاختلاف العوامل لا كبير فائدة فيه نعم ان كان معنى الشارح ان هذا مراد بالكلم بعد
ملاحظة قوله لاختلاف العوامل صح وان كان الاولى تاخيره عن تمام التعريف
المتمكن اي الغير المبني لتمكنه في باب الاسمية اما الامكن فهو المنصرف
المضارع اي المشابه للاسم في الحركات والسكنات ويقال له المراضع بتقديم
الرا لانها تضيع مع الاسم من ثدي واحد ولذلك اعرب المضارع وحده دون اخويه
الماضي والامر نون الاناث اي الموضوعة لهن لا لانه عليهن ولو استعملت في جمع
المذكر في نحو قول الشاعر يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر
الحقائب والشاهد في يرجعن ولم يباشره نون التوكيد اي خفيفة او ثقيلة
ومن غير المباشر نحو لا يصدنك عن ايات الله اذ الاصل يصدوننك فالنون
انما لحقت بعد الحاجز وهو الواو والنون وسبق لك جعلهم الحر النون اخرا تنزيلا
فلو نزل هنا لقيل بالبنا فان باشرت النون ولو تقديرا فانه يبني ومن التقدير قوله
لا تهين الفقير بفتح النون واثبات اليا والاصل لا تهينن ولذلك تحركت النون
مع لا الناهية فتح تحرك النون بثبوت اليا والمحل باق له مع البنا نصبا وجزما وكذا
رفعا على ما ذكره يس تبعا للعلامة العبادي ونقل الشيخ للدابغي عن القليوبي ان الفعل

حال الرفع لا محل له مع كل من التنوين افاده الصبان في اعراب الفعل على انه علة بلغ
لداي للخراج تغير نحو البنا على ما سبق لك قيل لا يلزم من الاختلاف التغير كضربت
وان ورايت فالعمل مع كل النصب واجيب بان العوامل عملا كالعامل الواحد فكانه
لا اختلاف . تعاقبها لا يشمل اول نقل اللفظ من غير تعاقب فالاولى تفسير
الاختلاف بالوجود والذي الجا الش الى ذلك جمع العوامل قال المدابغي وفي وجود او
عامل الاختلاف من العدم الى الوجود وهو كلام صحيح غير ما في الش واما رجاع
التعاقب الى لازمه وهو الوجود تجوز اعلى ما قيل هنا فلا تمع قول الش واحدا بعد
واحد على الكلم الداخلة يصح جعل الكلا الداخلة صفة للكلم الذي ذكره الش
نحو لابد لبل تاخيره واحدا بعد واحد المتعلق بتعاقب واعالم يبرز الضمير بان يقول
الداخلة هي اي العوامل والضمير في عليها عائد الى الكلم على حد قوله كك نخل خاوية
المعيند جواز تانيث ضمير اسم الجنس الجمعي وان جا التذكير في قوله عز وجل الكلم الطيب
وكنخل منقعر ويصح جعله صفة للعوامل وليس بلازم ان يعود ضمير عليها الى الكلم
بل الظاهر عوده الى اواخر ودخول العامل عليها بمعنى طلبه العمل فيها فما في الحواشي
هنا قصور وتقصير واحدا بعد واحد مفعول مطلق اي تعاقبها تعاقب
واحد بعد واحد واما جعله حالا اي حال كون العوامل واحدا متاخرا عن واحد
ففيه شئ اذ لا يقال العامل واحد متاخر عن واحد لان العوامل مجموع السابق
والمتاخر لا لخصوص المتاخر عن غيره . جمع عامل وصح جمع فاعل على فواعل
لانه لا يمتنع الا في فاعل المعيند وصفا كفارس قال في الخلاصة وشذ في الفارس مع ما
ماثله واما العامل فهو علم عند النحاة على المقتضي للاثر لمخصوص . والمراد
بالعامل لو قال وهو ما به الخ لكان اخصر ولم يحمل الجمع هو للمعرف لان الجمع للافراد التي
التي تتعدد والتعريف للحقيقة لا للافراد فلا يصح حمل ذكر الجمع معرفا نعم يظهر
صحة تعريف الجمع اذا اريد تعدد العامل بتعدد الاثر مثلا حقيقة النصب غير حقيقة
عامل الرفع وهكذا فعلى هذا لو ذكر الجمع لصح ويكون قوله المقتضي للاعراب كمقابلة
جمع بجمع اي عامل النصب يقتضي الفتحة والجر يقتضي الكسرة وهكذا يتقوم
المعنى اي يتحصل الوصف المقتضي اي الطالب او يعلى هذا التعريف انه قاصر
لا يشمل نحو لم ولا الابتدا ونحوه فان لم يتقوم بها معنى يقتضي الجزم والابتدا هو
عين المعنى الطالب للرفع لا شئ اخر تقوم به المقتضي وان قد وراس حيث اخذ

العامل

احذ العامل في تعريف الاعراب وقد احذ ههنا الاعراب في تعريف العامل اقول لك
دفع الدور بجعل الاعراب ههنا بمعنى الحركات والحروف اي معناه اللفظي والاعراب
الذي احذ العامل في تعريفه هو الاعراب المعنوي اي المراد منه التغير المخصوص
لفظيا تحت اللفظ الظاهر والمقدر نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك   الفاعل المقتضي للرفع اقتضا
الفاعل الرفع من حيث فاعليته لا من ذاته لان الذي يقتضي الاعراب هو المعنى
كما سبق والفاعل ذات وكذا يقال في اقتضا المفعول النصب وللمضاف اليه الجر
فانه يطلب الفاعل لو قال فان به يتقوم الفاعلية المقتضية لكان جاريا على سنن
ما قبله وكذا يقال فيما بعد   فانه يطلب المفعول الضمير راجع للفعل الذي هو
رأى لا للجملة بتمامها على ما هو المختار   المضاف اليه من الاضافة اللغوية
اي المسند اليه معنى العامل قبلها اي المتعلق به العامل ولو على وجه انه منفي عنه
كقولك ما مررت بزيد لا يقال المفعول مضاف اليه ايضا على هذا المعنى بل
والفاعل لانا نقول علة التسمية لا تقتضي التسمية على انه لا مانع من اطلاق
الاضافة عليه اضافة لغوية   المجرور ولو بفتحة نائبة كما في ما لا ينصرف لكن
لا نقول نقل ان الاضافة اقتضت نيابة الفتحة بل الذي اقتضاها انما هو شبه
الاسم بالفعل والاضافة تقتضي الجر فقط ثم قد يستمر الامر على مقتضى الاضافة
كما في المصروف وقد يتغير فيما اذا اشبه الاسم الفعل في الممنوع من الصرف ثم الـ
تسمية مدخول حرف الجر الزائد مضافا اليه على تسمح والمراد هنا ما يشمله فمدخول
مضافا اليه صورة   الابتدا اي وقوع الاسم اولا وذلك في المبتدا فهو
مرفوع للابتدا لكن لا الاتفاق اذ بعضهم يقول انه مرفوع بالخبر كما ان الخبر مرفوع
به فهما مترافعان وبعضهم يقول غير ذلك   والتجرد اي تجرد المضارع من
ناصب ولو تقديرا على ما قيل في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه من ان
تسمع منصوب بان مضمرة وكذا لا بد من التجرد عن الجازم ولا عامل معنوي
غير هذين فما في بعض النسخ من زيادة نحو غير ظ نعم يقول بعض النحاة ان المفعول
معه منصوب بالمخالفة ولكنه غير مرضي واما تمييز النسبة فافاد ظم الخلاصة
انه منصوب بها وهي معنى من المعاني لكن الاصح ان الذي نصبه انما هو العامل
في جملة النسبة وكذا القول بان الحكاية التبعية والمجاورة مما يعمل وهو معنوي غير مرضي

التلاوة
المشركين

لما يقتضيه من الفاعلية كلامه هنا يفيد ان العامل يطلب الفاعلية اي
الكون فاعلا لا الفاعل مع انه قال سابقا يطلب الفاعل ويمكن التوفيق بارجاع ما تقدم
لما هنا بان يراد الفاعل من حيث فاعليته فالقصد بالطلب انما هو الفاعلية وان
كان فيه طلب ذات الفاعل ايضا والمفعولية اي الكون مفعولا فالياء هذه
يقال لها ياء المصدرية وهي التي تدخل علي الوصف فتجعله مصدرا كياء الوحدانية
فان الاصل وحدان علي ما هو مبين في التوحيد والمراد بالمفعولية غير الفاعلية
فيشمل سائر المنصوبات وكذا يقال في الفاعلية المتقدمة فيشمل سائر المرفوعات
سوا استمرت الكلام علي سوا بينه الشيخ الملا بخي رضي الله عنه ام
حذفت له يخفي انه لا يظهر في جميع ما تقدم من عامل الكل الرفع والنصب
والجر لان عامل الجر حذفه مع بقا عمله شاذ الا في مواضع وكذا عامل الرفع الذي
هو الفعل يحذف جوازا في مواضع فيما اذا وقع في جواب سوال محقق مصرح به
كقولك زيد في جواب تهل اتاك احد والمبني الى زيد ومنه قوله سبحانه تعالى
الله من قوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
او مقدر كما في قوله عز وجل رجال في اية يسبح له فيها بالغدو والاصال علي قراة
ابن عامر ان يسبح فعل مضارع مبني للمجهول فكانه قيل من يسبح فيها فقيل رجال
اي يسبح رجال وفي غيره ذلك مما هو مبسوط في ثم الاسموني وكذا يحذف وجوبا
في نحو وان احد من المشركين استجارك وغير ذلك فارجع اليه ولك ان تقول ام حذفت
اي سماعا او قياسا حذفا جائزا او واجبا ام تاخرت لا يظهر في عامل الجر
اذ لا يتاخر عن مجروره وكذا لا يظهر في العامل في الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا
للكسائي وان استدل بقوله ما للجمال مشيها وئيدا قال ان مشيها فاعل بوئيدا
وقدم عليه مع بقا فاعليته وقول المكودي المقام للتفريع جري علي
الاصل الغالب اي ومن غير الغالب قد تتاخر وقد تقارن كالابتدا فيل يصح حمل
كلام المكودي علي ان المراد بقبل ما يشمل قبلية الرتبة فيدخل المتاخر ولكنه خلاف
المفهوم منه حالان من تغيير فيه شيئان الاول ان مجي الحال من الخبر لا ياتي
علي مذهب الجمهور المانعين لذلك الثاني ان مجي المصدر الذي منه تقديرا مقصور
علي السماع كما هو مشهور علي انه فيما ياتي يعطي حل كلامه انه منصوب بنزع الخافض
فالاولي انه مفعول مطلق اي تغييرا الاواخر تغيير لفظا او تقديرا اي تغييرا وافهاد اله
تغيير

و علامة

٣١

وعلامته في اللفظ او في التقدير قيل هو راجع ايضا للداخلة اي العوامل الداخلة
في اللفظ او في التقدير قلت لا يشمل المعنوي الابتداء وان دخل في التقدير بقي ان يقال هل
قوله في التعريف لفظا او تقديرا للاحتراز عن شيء كما قبله قلت نعم للاحتراز عن
التغير باعتبار المحل في المبني ان قلنا ان قوله تغيير الاخر يصدق بتغييره وحده وبتغيير
جميع الكلمة فان قلنا لا يصدق الا على الاخر فقط فالمبني خارج من قبل فهاهنا
لتنويع التغير فقط وهو المنوي اي المنوي داله كما تنوي الضمة تحت
الكاف شار ا مثلة الاعراب المقدر كما في المضاف ليا المتكلم او بدلها كالالف في نحو يا ابتا
يا غلاما وكما في المحكي كمن زيدا حكاية لزيد المنصوب في نحو رايت زيدا وكما في الادغام
في نحو وقتل داود جالوت على قراة من ادغم الدال في الجيم الجيم الى غير ذلك كما في قول
الشاعر وقد يقدر الحرف كما تقدر الحركة في المثنى مثلا اذا اضيف لما اوله ساكن
كما في قول الشاعر لقد طال عبد الله في البيت سبعة فالاصل عبدان لله
حذفت النون للاضافة والف التثنية للالتقاء الساكنين بضمة مقدرة تارة
يجري على ان الاعراب لفظي فيصنع هكذا وتارة على انه معنوي فيقول وعلامة
رفعه مثلا فتامل وهذا هو المراد اعترضوا عليه بان هنا بعض ما اراده
بالتقدير الجميع اذ لا ينحصر المقدر فيما ذكره بل منه ما ذكرته لك قلت هذا انما
جا من ارجاع اسم الاشارة للامثلة فلو ارجع لقوله وتارة يكون على سبيل الفرض
كما تنوي لم يصح ولا اعتراض عليه فافهم جدا والناصب لن مكرر مع قوله
منصوب بلن فانه ظاهر في ان لن هي الناصبة وكذا يقال في بعض ما ياتي فافهم
السكون لفظا سبق لك تسمية السكون لفظيا مع انه عدم الحركة ولك
ان تقول ان السكون وجودي كالحركة على ما هو مبين في التوحيد فلا يرد عليك ما قيل
في هذا المقام جوازا يقابله المستتر وجوبا والاول هو الذي يصح حلول
الظاهر موضعه او الضمير المنفصل كما في الفعل المضارع المبدو بتاء الغيبة كزيد يضرب
ويخشى اذ يصح يضرب زيد ويخشى زيد والثاني هو الذي يتعين ان يكون ضميرا
مستترا كما اشرت اليه ذلك قد رعا الالف مرفوع تعين انه ضمير استتار فالخفا فيه
واجب كما في تعطف ما اعالجما تنب والا فلا كالحب فام بلاعب على
الالف المحذوفة اي المنقلبة عن يا بدليل رجوعها في التثنية في قوله عز وجل ودخل
ودخل معه السجن فتيان نحو جا القاضي ذكره مرفوعا ومجرورا فقط لانه

في النصب تظهر فيه لحركة نحو اجيبوا داعي الله الا في نحو اول جزي معدي كرب فلك ان
تقول معدي بالنصب على اليا ولك ان تسكنه خلافا لمن حتم السكون وكرب ممنا
البه على كلا الامرين وفيه غير ذلك الاستثقال اي عد الذوق له ثقيلا والثقل
فالسين ككتا للعد او زائدة ومنهم من نطق بها كقوله يوافيني الهوي غير ماضي
بكسرة على ماضي الف كالفتي اي كالف الفتي لامطلق الف حتي يشمل المثني
والاسما الخمسة في النصب فالمراد الف لازمة وكذا في قوله كالقاضي اي كيا القاضي
لانحو يا الزيدين جمعا وسكت عن واو مضموم ما قبلها العدم وجودها في الاسم
المعرب الذي لم يطراله تغير فلا يرد نحو سمند و ولاذو الطائية عند بعضهم اما
الفعل فياتي فيه الالف كما سلف واليا المكسور ما قبلها نحو يرمي والواو المضموم
ما قبلها نحو يغزو وسياتي لذلك تتمة تكتب يا في مثل موسي وعيسي والفتي
من كل لفظ وقعت فيه الالف زائدة على ثلاثة احرف كالمثالين الاولين ومن
كل ثلاثي كانت الالف منقلبة عن يا كالمثال الثالث وهو الفتي وكذا الهدي فان
لم تكن منقلبة عن يا كعصا والقفا فان الالف فيهما منقلبة عن واو تقول عصوت
والقفوان كتبت الفا الا في شذوذ نحو ضحي ولدي ولا نظر للامالة انقد يمال ما رسم
ما رسم بالواو كالزكي على ما في الشاطبية ويستثني من الزائدة على الثلاثة
نحو الدنيا فانها ترسم الفا لوجود اليا قبلها افاده محشي المقطر مع زيادة
فظهر هذه الفا يقال لها الفا الفذلكة وهي التي ما بعدها نتيجة ما قبلها اخذا من
قول الحساب فذلك كذا وكذا بعد حساب منهم قرره شيخنا ثلاثة احوال
هي الرفع والكف والنصب والخفض في الاسم والاولان والجزم في الفعل على ما في مرد
وان قال بتكرر مع ما ياتي في المتن اذ لا تكرار في مثل ذلك وان الانتقال
الخ لم يظهر من كلامه الا ان الانتقال من التركيب الوقف الي غيره هو الاعراب كما
سبق في قوله بعد ان كان موقوفا الا ان يقال ان اطلاق الاعراب على المنصب
مثلا الرفع بعد النصب مثلا مفهوم بالاولى على ما قالوه هناك والمراد بالانتقال
ما يترتب عليه وهو التغير المخصوص المسمي بالرفع وغيره اذ ذات الانتقال ليست
هي الاعراب هكذا في المدابغي وغيره القول ح يتكرر قوله وان الانتقال الخ مع قوله
بعد وان تلك الاحوال الخ الا ان يقال المقصد من قوله وان تلك الخ التسمية
بالانواع وان كان يلزم من كون تلك الاحوال اعرابا انها انواع اي كل واحد منها

نوع

نوع وان تلك الاحوال الخ ظهور هذا ليس بالعبارة بل باللزوم كما علمت
مجازا الاولى اسقاطه اما اولا فلم يظهر من سابق كلامه حتى يحكم عليه بانه
ظهر واما ثانيا فلصدق ضابط النوع على كل من الرفع واخواته اذ النوع كلي كالانسان
مقول على كثيرين كزيد وعمرو متفقين بالحقيقة وهي الحيوانية الناطقية
وكذلك الرفع تغير اقتضته الفاعلية يصدق على التغير المدلول عليه بالحركة
في قام زيد وقعد بكر وهكذا والمدلول عليه بالواو وبالالف وبالنون الثابتة
وكذا يقال في اخوات الرفع فان جرينا على ان الاعراب لفظي وهو ما جي به لبيان
مقتضى العامل على ما قالوه كان بمنزلة الجنس لما تحته وتحته اثر وجودي جلبته العاملية
واثر ظاهر جلبته المفعولية وتحت كل من الاثرين افراد كالحركة في قام زيد وقعد
بكر والواو في ابوك جاء الزيدون اتوا فان عبرت عن الواو بانها اثر دال على
الفاعلية وله تشخص تميز به عن الحركة كتشخص زيد المتميز به عن تشخص عمرو
صدق على الرفع واخواته ضابط النوع واما ان عبرت عن الافراد بخصوص كحركة وواو
ونون بعينها الفاعلية لم يصدق على كل من الرفع واخواته ضابط النوع فيصح
قول الشارح مجازا اي بجامع الاندراج تحت كلي وان كانت افراد النوع متفقة الحقيقة
وافراد الرفع مثلا مختلفة الحقيقة هذا هو تحقيق المقام وان اخطاني بسلسلة
هولا الاعلام مجازا اي بالاستعارة التصريحية الاصلية وقد بينها
بقوله الضمير المنصوب راجع لجميع ما تقدم من قوله ثلاثة احوال والى انواع
الاعراب لكن على سبيل النشر على غير ترتيب اللف اذ قوله واقسامه راجع لقوله
تسمى انواع وقوله فلا استما من ذلك الخ راجع لقوله لاخر كل من الاسم والفعل
ثلاثة احوال فلا تكن اسيرا للتقليد والمجازية ليست داخلة في البيان اذ لم يتعرض
لها المتن واقسامه هو من تقسيم الكلي الى جزئياته لما تقدم لك انه لا
تحقق المقسم في كل من الاقسام بحيث يخبر بالقسم على المقسم فهو من تقسيم
الكلي الى جزئياته كما هنا لتحقق الاعراب في كل من الرفع وما بعده بحيث يقال
الرفع اعراب وهكذا او يقال لهذه الاربعة القاب الاعراب والمراد القاب انواعه
واقسامه اي الالقاب موزعة على الاقسام فكل قسم له لقب لا انها جميعها القاب
للاعراب اذ الالقاب المتعددة لشي واحد مدلولها شي واحد ومدلول الرفع
غير مدلول النصب هكذا افاده محشي الاشموني وبه يعلم ما في المدابغي هنا

(في الهامش: [illegible])

اي اقسام الاعراب اما اقسام البنا فاصطلحوا على انها ضم وفتح
وكسر وسكون والتقسيم الذي ذكره المص يجري على ان الاعراب معنوي ولفظي
ولكنه هنا مقصور على المعنوي فلا حاجة الى ادخال غيره والمراد الاعراب من
حيث هو لا خصوص الرفع مثلا لان الرفع وحده لا ينقسم الى رفع ونصب
وغيرهما كما هو ضروري   الى الاسم اي المتمكن والفعل المضارع اي الخالي
من نون الاناث ونون التوكيد كما تقدم والمراد الى مجموع الاسم والفعل لا ان
كل واحد على حدته حتى يرد ان الجزم لا يدخل الاسم والخفض لا يدخل الفعل
فاقسام كل ثلاثة لا اربعة   رفع الخ سبق لك اول الخطبة نكتة هذا الترتيب
وقال ابو حيان لو قدم الجر على البقية نظرا لكونه مختصا بالاسم الذي هو اصل
في الاعراب لصح ايضا   ونصب ذكر الواو هنا متعين لانها بيان للاربعة
بدل مفصل كانه قيل واقسامه رفع الخ لان البدل على نية تكرار العامل ولا يصح
ان يخبر عن الاقسام باحد الاربعة بل بالاربعة بتمامها اما اذا اريد التقسيم
لا على هذه الكيفية فيوتي باو مثلا كما اذا قلت الكلمة اسم او فعل او حرف
ولا تقل اسم وفعل وحرف اذ الكلمة واحد من الثلاثة لا مجموع الثلاثة فافهم
هذا التحقيق ولا تلتفت لما نقله م دعن البنتيتي ان الاولى اسم وفعل الاتيان
باو بدل الواو مع اما فيقول او نصب او يقول واما نصب لما علمت ان محله
غير ما هنا   اسم وفعل لو سكت عن ذلك وعن قوله بعد في اسم وفي
فعل لظهر قوله هذا على سبيل الاجمال اذ الكلام ح منفصل على وفق قوله فللاسما
الخ لا مجمل فالاولى ابقا المتن على اجماله   وجزم ذهب المازني الى ان الجزم
ليس اعرابا لان اعراب الاسم الفعل انما هو بالحمل على الاسم ولا جزم في الاسم
حتى يحمل عليه المضارع فيه وان امكن ان يجاب بان الحمل في اصل الاعراب
لا في خصوصه   فللاسما اي المعربة بدليل قوله الرفع والنصب اذ هما
القاب للاعراب والقاب الاعراب غير القاب البنا وان اطلق البصريون
في بعض الاحوال القاب البنا على انواع الاعراب وقدم الكلام على الاسما لانها
الاصل في الاعراب ولذلك لم يقيدها الش بالمعربة بخلاف الافعال فقيدها
الش بالمعربة لان اعرابها ليس اصليا بل الاصل فيها البنا والـ في الاسما للجنس
بالنظر لاجتماع الثلاثة اذ ليس كل يجر ويرفع وينصب الا ترى الظروف الغير

المتصرفة كقبل وبعد فانها اما منصوبة او مجرورة بمن وكذا سبحان لازم النصب لا يرفع ولا يجر على ما هو مبين في غير هذا الكتاب ان قلت الجار والمجرور في قوله للاسما معمول للمبتدا الذي هو الرفع وما عطف عليه واشتهر ان تقديم المعمول يفيد الحصر فيقتضي ان الرفع والنصب مقصوران على الاسما والاعراب يأتي في غيرها وصرح للنص فيما يخالفه وكذا يقال في قوله وللافعال الآتي قلت افادة تقديم المعمول هنا الحصر بالنظر الى مجموع الثلاثة التي منها الخفض فلا ينافي وجود بعضها وهو الاولان في غير الاسما وكذا تقديم قوله وللافعال للجل حصر الثلاثة التي منها الجزم فلا ينافي وجود الاولين في الاسما ايض وهذا كلام سهل الجانا اليه حب تفهيم المبتدي والله الموفق المذكور اشار به الى صحة توحيد اسم الاشارة وتذكيره مع تعدد المرجع اي لتاويله بالمذكور وكذا يقال فيما ياتي ولا جزم فيها قالو الخفة الاسم والجزم خفيف فلو اجتمعا الخفيفان لتلاشيا وفي الاشموني لان الخفض قد لختص بالاسم على ما ياتي فاللائق تخصيص الفعل بشئ وكان الجزم لان الاصل تعديته بالحرف كما ان الخفض الاصل في افادته لحرف وقد يقال لا تنافي بين النكتتين ولا خفض فيها لما علمت ان الاصل تاديته بالحرف الذي لا يدخل الا على الاسما وقال الجماعة الفعل ثقيل والجر ثقيل ايض ولا اجتماع لثقيلين وللافعال من ذلك الرفع الخ جملة معطوفة على جملة للاسما من ذلك الرفع الخ فليس في كلامه العطف على معمولي عاملين مختلفين الا العطف الجار والمجرور وهو قوله للافعال على الجار والمجرور الذي هو الاسما الواقع خبرا مرفوعا بالمبتدا الذي هو الرفع الخ وعطف قوله هنا الرفع الخ على قوله سابقا الرفع الخ الواقع مبتدا مرفوعا بالابتدا وهذا العطف عندهم ممنوع الا ان كان المعمول الاول مجرورا على ما قاله بعضهم نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فذلك عطف الحجرة على الدار المعمولة لفي وعطف عمرو على زيد المعمول للابتدا وما هنا ليس من هذا القبيل من ذلك هي في الموضعين في موضع الحال من الضمير في الخبر الرفع الخ كائنة للاسما حالة كونها بعض الاقسام ويصح غير ذلك فافهم ثم لكل ثم هنا يصح ان تكون للترتيب الذكري وللترتيب في الرتبة اذ رتبة بيان العلامات للشئ بعد ذكر الشئ وان لم يلزم الابعلامته ولو قيل ان ثم يأتي للاستئناف كما في عبارات كثيرين لكان وجها والمراد من الكل الجميع

78
ع
ك
ع

اي كل واحد من الاقسام ويكون التعبير بعلامات على صيغة الجمع مرادا منه ما فوق الواحد فلا يرد ان الجزم له علامتان فقط فتامل اعقبها بقوله اي جعل قوله المذكور يعقبها والضمير المنصوب عائد على الرفع وما بعده لكن يقال هو انما اعقب الاربع المذكورة بقوله فللاسم من ذلك الخ لا بقوله باب معرفة الخ الا ان يقال لما كان قوله فللاسم الخ تفصيلا للاربعة كان الكلام عليه من تمامها بقوله باب الخ اي فذكر العلامات هنا له مناسبة ولو عبر المصنف بفصل بدل باب لصح نظرا لكونه تتميما للانواع من حيث بيان علاماتها وان كانت الترجمة السابقة للاعراب فتامل

مطلب باب معرفة

ترجمة وسبق لك ان اسماء التراجم مدلولها الفاظ مخصوصة دالة على معان على معان مخصوصة فاضافة الباب الى معرفة من اضافة السبب للمسبب والباب الذي هو الالفاظ سبب من حيث فهم معانيه ولو لم يزد لفظ معرفة فقال باب علامات لكان من اضافة الدال للمدلول والمعرفة هي الادراك الجازم عن دليل فلك ان تقول لا يصح القول بان هذه الالفاظ المخصوصة يلزم من فهم معانيها المعرفة الا اذا كان مع هذه الالفاظ دليل ولا دليل الا ان يراد بالمعرفة مطلق الجزم فيشمل ما لا دليل فيه او هي باقية على حالها والدليل من الموقف كالامثلة الخارجية على ما فيه واشتهر تخصيص المعرفة بما ليس كليا والعلامات كلية الا ان يقال المراد معرفة افراد وجزئيات العلامات الواقعة في التراكيب بادراك كلياتها فالكلام على حذف مضاف او هو جار على من يسوي بين لفظ المعرفة والعلم ولعله اثر المعرفة لما اشتهر استعمالها فيما سبق بالجهل وهو حال المبتدي اقسام زاد الشارح اقسام لان العلامات الاتية لم يضعها المص لمطلق الاعراب بل لخصوص الرفع ولخصوص الجزم وهكذا اذ لا يلزم من حصول الضمة مثلا حصول الاعراب المطلق المتحقق في نحو الكسرة بقي شيئان الاول انه ترجم لعلامات الاعراب التي هي سبب للادراك وسياتي في الباب ايض مواضع تلك العلامات والزيادة على الترجمة غير معيبة الثاني ان في الترجمة اضافات متتابعة لان باب مضاف الى معرفة وهي مضافة الى علامات وهي مضافة ايض وقد ادعى بعضهم انه عيب يخل بالفصاحة ورد عليه بوقوعه في القران الكريم نحو مثل داب قوم نوح ومنه قول الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي

التي

التي هي صفة لاقسام   من حيث هو اي لا بقيد كونه في الاسم لحقي ثلاثة اذ لا نون في الاسم ولا بقيد كونه في الفعل والافعلامة اثنان الضمة والنون فالحيثية اطلاق ولو قال الشارح بالنسبة لقي للاسم والفعل اي لمجموعهما على وزن ما سبق عند قوله واقسامه اربعة لصح ايضا ولا يقتضي انها خمسة كما قال م د والاصح قوله سابقا اربعة بل كان عليه ان يقول ستة   على الاصل متعلق بالنسبة التي في قوله للرفع الضمة وقوله نيابة متعلق بالنسبة التي في قوله للرفع الواو الخ اي ثبتت له نيابة اي ثبوتية نيابة ويحمل غيره لذلك   نشاعنها اي في الخارج فاذا اشبعت الضمة ظهرت الواو ولا ينافي ان الواو وقد تحصل بدون اشباع كما اذا كان قبلها مفتوح ومعنى كونها نشأت عنها انها في بعض الاحيان لا بد ان لا تحصل الا بسبق ضمة عليها وقوله فهي بنتها اي مترتبة عليها ومتاخرة عنها لتاخر البنت عن الام فكلام الشارح لا يقتضي ان الواو مركبة من ضمتين حتى يقال انه جار على مذهب ضعيف والاصح انها بسيطة لا متولدة فما قيل هنا غير متوجه وان كان ظاهر قوله اذا اشبعت يشهد له   في المد واللين قد يقال لا حاجة الى ذكر اللين بعد المد لاستلزام المد اللين فان المد حرف علة ساكن قبله ما يجانسه واللين حرف علة ساكن وان لم يسبق بحركة تجانسه الواو في جمع المذكر قد تخرج عن المد بحسب الظاهر الى خصوص اللين كما في مصطفون المفتوح الفا فان الواو ولا ضم قبلها في ظاهر اللفظ وان كانت فيها الضمة بحسب الاصل فصح التعبير باللين لهذه الاشارة

وختم بالنون الخ قد يقال للحاجة الى التماس نكتة لتاخيرها اذ لم يبق لها مرتبة الا التاخير   بحروف العلة المراد بعض حروف العلة والا فالالف لا غنة لها وحروف العلة هي الواو والياء مطلقا والالف اللينة   في الغنة متعلق بشبهها ثم ان محصول الفاهو الجامع المتحقق في كل من المشبه والمشبه به فيقتضي الحروف العلة تغن اي يخرج لها صوت من الخيشوم كصوت الرياح في الاشجار الملتفة وهو كذلك اذ الادغم فيها النون والتنوين فنقول عند سكونها على ادنى ملابسة اي سكون المدغم فيها المجاور لها وانما قلنا هكذا لان الواو والياء منفردين ساكنين لا غنة لهما كما هو مشاهد والمعنى اخر النون لضعف مشابهتها للواو والياء في ان كلا يغن اي يظهر عنده غنة اذا سكن قبلهما مدغم ومشابهتها الياء للحاجة اليه هنا بقي ان يقال هذه العلة انما تظهر لتاخيرها عن الواو فهلا قدمت على الالف الا ان يلاحظ ما تقدم من اخفية الالف للواو فافهم ولكل واحدة مواضع التعبير بمواضع بالنظر للافراد الشخصية اذ الالف

لذا خط والصواب ابدال الفا بخ اه

حيثية صح

ابدال خ قال (؟)

ليس لها المثني والنون لها الافعال الخمسة فقط لكن تحت المثني افراد كثيرة وكذا الافعال

ولا يصح الجواب عن الشارح بان المراد بالكل الكل المجموعي والمعني ولها بجمعها مواضع فلا

ينافي ان لبعضها موضعا وعدم الصحة لان قوله لا تفوت لكل واحدة يقتضي

الكل الجميعي اي كل فرد نعم لو قال ولكل بنيان ولو علي بعد بجعل من بيانية فما في للدابغي هنا

وان تبعه غيره سهو   فاما الهمزة الكلام علي اما تعرضنا له في رسالة اما بعد المشار

لها اول الكتاب نفع الله بها الطلاب   الاول في الاسم من ظرفية العام في الخاص

وهي شائعة قال العلامة الشنواني او يراد بالمواضع اخر الكلمة ولا شك ان اخر الكلمة

مظروف فيها وهو كلام نفيس لكن فيه بعد بالنظر للمعني وحده   المفرد صفة

للاسم وصف الاسم بالافراد لاينافي جمعية المعني كقوم ورهط من قبيل الاسم

المفرد وقدم المفرد علي ما بعده لان الافراد الاصل واعقبه بجمع التكسير لقوته علي

جمع المونث باستيفاء حركات الاعراب في اغلب صيغه بخلاف جمع المونث فذاتها الافتحة

فيه وقدم الجمع المونث علي الفعل لشرفه عليه   جا زيد والفتي كرر المثال للاشارة

الي انه لافرق في الحركة بين الظاهرة والمقدرة وكذا الافرق في الاسم بين كزيد والوصف

كالفتي   هند وحبلي كرره لما سبق او للتسوية بين ما قد يصرف كهند وما لا يصرف

كحبلي   في جمع التكسير فيه ما في قبله وكذا يقال فيما ياتي   التكسير اي التغيير

والاساري جمع اسري جمع اسير واسير فعيل بمعني مفعول يستوي فيه المذكر

والمونث ان قلت حيث كان مما يستوي للذكر وغيره فلا معني لجعل الشارح له مثالا للمذكر

قلت مراد الشارح بالمذكر ما ليس لفظه يستعمل للاناث فقط   جات الهنود انث

الفعل هنا بالتا بخلاف ما سبق في جا الرجال لان الاولي في جمع التكسير الذي للاناث

التانيث في فعله والذي للذكور الاولي في فعله التجريد علي ما هو مبين في محله

ما تغير اي جمع تغير فلا يرد علي التعريف المثني وقوله تغير اي تغيرا ليس معه علامة جمع

فلا يرد جمع المذكر السالم والمونث السالم فلا يرد نحو قاضون ولا نحو ارضون فان

التغير في كل من هذه مع علامة جمع فلا حاجة الي ما اطال به مع دون من تبعه والمراد التغير

الاعم من الحقيقي كالستة الاتية في الشرح والتقديري كفلك جمعا لفلك فان حركة فا

الاول كحركة اسد والثاني كقفل وهو مما تغير فيه بنا المفرد بالشكل والداعي الي جعلهم

فلكا جمعا لا مما يستوي فيه الواحد وغيره سماعهم من العرب فلكان فدل ذلك علي ان

فلك مفرد الا ان قلت الفلك سيرتهم فهو جمع هكذا في الاشموني قال وقيل ان فلك

ليس

جمعا بل هو اسم جمع وفي كلامه الاول شئ اذ لا يلزم من تثنية اللفظ عدم استوا الواحد
وغيره فيه بدليل خصمان بنا مفرده المفرد بالبنا ما يشمل الهيئة فلا يقال انه
التغيير بالشكل ليس فيه تغيير بنا مفرده المفرد بالنظر اليه وان كان جمعا كما في الاسار
فان مفرده وهو الاسر جمع وهو الضمير اما عائد على التغيير المفهوم من الفعل على
حد قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب واما عائد على ما ويكون الاول التغيير
على حذف والتقدير الاول صاحب التغيير وهكذا يقال فيما ياتي بعد ستة اقسام
قال المحقق على الاشموني بقي سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط من غير تغيير
شكل ولعل عدم التعرض له لعدم وجوده اه فاني للرابع تبعا لغيره وتبعهما غيرهما
ان الصور العقلية ثمانية والثامن عدم التغيير بشئ لا زيادة ولا نقص ولا تغيير
شكل لا يخلو عن شئ من تساهل لان فرض المسئلة التغيير فلا تدخل صورة عدم
التغيير فيه فالحق ان الصور العقلية سبعة تغيير بزيادة فقط او بنقص فقط او تغيير
شكل فقط او بالاول والثاني او بالاول والثالث او الثاني والثالث او الثلاثة فالجملة
ما ذكر والرابعة هي لم توجد في كلامهم صنو وصنوان الصنو واحد من نخلتين
على اصل واحد والمثنى صنوان كزيدان والجمع صنوان باعراب النون نحو
تخمة وتخم هكذا في شرح الاشموني وسكت عليه محشيه فليس اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين
واحده بالتا كشجر وبقر كما صرح به الاشموني في موضع اخر عن بعضهم بالزيادة
مع تغيير الشكل وكان هذا اكثر الانواع فلذلك اختار الشارح التمثيل فيما تقدم بجمع
التكسير بما هو من هذا النوع فافهم ترفع بالضمة جار على القول بانه لفظي فلعل
المعنى ويعلم رفعها بالضمة والمراد الضمة الشاملة للظاهرة والمقدرة في جمع
المونث السالم واما الحق فمن اسم الجمع كاولات نحو قوله تعالى فان كن اولات حمل ومن
المفرد كان جمل علما نحو عرفات واذرعات على احد اعاريبه والسالم الاولى ان يكون
صفة للمونث اي السالم داله لا صفة لجمع لان الذي يقال سلم انما هو بنا المفرد وقد
يقال الجمع سلم من مخالفة بنية مفرده وكذا يقال في جمع المذكر السالم وهو
ما جمع قيل ما اما واقعة على مفرد او على جمع فالاول لا يصح الاخبار عليه اذ لا يصح ان
يقال هو اي الجمع مفرد وكذا لا يصح الحكم فيما ياتي بان المفرد ينصب بالكسرة وعلى الثاني
يلزم ان المعنى جمع جمع والجمع لا يجمع واجيب عن هذا بان المعنى جمع كانت الجمعية التي
فيه بالف الخ بالف وتاء خرج ما جمع بواو ونون مثلا والبا للسببية

كذا بخط ونظم الغزي وان كرر اه

لجمع

لم يحتج الي قوله مزيدتين اذ لا تكون الالف والتا سببين الا عند زيادتهما واما
نحو ابيات وقضاة فان الذي تسبب في الجمع وبنيات الجمع منه هو الالف
في الاول والتا فقط في الثاني لان مفرد ابيات بيت والتا فلم يزد للجمع الا الالف
والف قضاة هي اليا في المفرد فلم يزد للجمع الا التا ولك ان تقول اخرج قضاة بها لانا
لا صطلاحهم علي ان التا الثاني التي لا تقلب في الوقف ها وقضاة تاؤه ليست
كذلك فكل من ابيات وقضاة ليس جمع مونث سالم فلا تجري عليهما احكامه الاتية
وان كان النظر الذي الكلام فيه يجري فيهما كجمع المونث وتقييد الجمع بالتانيث
والسلامة اي تانيث مفرده وسلامة مفرده علي ما تقدم فلا يقال لا يظهر ان للتن
قيد الجمع بما ذكر الا لو قال الجمع المونث السالم جري علي الغالب مراده ان
كلام المتن لا يخرج عن الرفع بالضمة ما كان مفرده مذكرا او مكسرا وهذا لا يحتاج
اليه بعد قوله ما جمع بالف الخ فانه بين به معني جمع المونث السالم فقد صار
حقيقة في ذي الالف والتا المزيدتين سوا كان لمذكر او مونث صحيحا او مكسرا
والا فقد اي الا نقل انه جري علي الغالب فلا يصح لانه قد حذف فعل الشرط
واكتفي بلا والمدغم فيها ان وحذف الجواب واقام علته مقامه اصطبلات
جمع اصطبل معناه موقف الفرس ليس عربيا وهذا الجمع سماعي كحمامات جمع حمام
لانه لا ينقاس الا في اسم فيه تا كطلحة علما كطلحة او صفة كقاعدة وفي علم مونث
كهند وزينب وفي ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة وفي مصغر مذكر ما لا
يعقل كدريهم وفي وصف ما لا يعقل كما في قوله تعالي ايام معدودات وقد
اشار الي ذلك الشيخ الشاطبي بقولـــــه

وقسه في ذي التا ونحو ذكري ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

ويستثني مما تقدم اشيا ليس هنا محل بيانها فاصطبل جمع علي اصطبلات مما يسلم
للناقل نحو حبليات اي فان اليا التي فيه مقلوبة عن الف مفردة كما تقلب في التثنية
تقول حبليان وقد يقال تقدم ان جمع التكسير هو الذي تغير تغيرا ليس معه علامة
جمع فوصف جمع المونث بالسلامة صحيح ولو في حبليات بهذا المعني فلا حاجة
الي ان يقال جري علي الغالب في التقييد بالسلامة ما يوجب بناءه زائد
علي موضوع الكلام الذي هو الاعراب قصد به بيان الامر للمبتدي فالاولي ان

بعتقد

يقتصر على ما ينقل اعرابه ليكون مفهوم قوله ولم يتصل به انه عند الاتصال يعرب لا بالفعل
لانه يبني كنون النسوة اي الموضوعة لهن وان استعملت في الذكور على ما سبق
لك والكاف استقصائية اي استقصي بعد دخولها ما يوجب البنا اذ هو محصور
في النونين او نون التوكيد اي ثقيلة او خفيفة كما في الاية والفعل مع نون النسوة
مبني على السكون ومع نون التوكيد على الفتح وله محل مهما ان دخل عليه ناصب او جازم
ولا محل له عند التجرد على ما تقدم عن القليوبي مخالفا للبس والعبادي ليسجنن
وليكونا من الصاغرين قبل اكدت السجن بالنون الثقيلة دون ما بعده لكونها ترغب
في سجنه ليكون عندها واما كونه من الصاغرين اي الاذلا فغير مرغوب فيه لها ولكن يقال
كان اللائق بحالها ان لا تؤكد الفعل الا ان يقال في توكيده ستر بحالها لئلا يظهر منها ما تريد
اخفاه او ينقل اعرابه اي ينقل من اخره حقيقة الى اخره حكما فان تنزيل الفاعل
منزلة الجزء منع كون الاعراب اخر الفعل ومتصلا به ويحتمل ان المعنى ينقل اعرابه الى الحروف
عن الاعراب بالحركات نحو يضرب ويكتفي كرر المثال للاشارة الى انه لا فرق بين الحركتين
الظاهرة والمقدرة في جمع للمذكر السالم قدمه على الاسما الخمسة نظرا الاشرفيته باجتماعها
بالعقلا او لوحدته وافراده وتعدد الاسما اولان للاسما تعلقا بالالف في الجملة وذلك في حالة
النصب فناسب تاخيرا الاسما المتصل بها الالف والتذكير يعتبر صفة لمعنى المفرد لا للفظه
فدخل حبلي علما الرجل وخرج زيد علما الامراة والتقييد بالسالم جرى على الغالب على ما سبق
قريبا فدخل مصطفون وقاضون نحو جا الزيدون وكان الاولى ان يقول والسلو
ويكون المثال للاشارة الى اشتراط كون مفرده علما والثاني لاشتراط كونه صفة اي
لا يخلو عنهما فلا يكون جمع رجل على رجلون نعم ان صغرت رجلا كان صفة ولابد في كل من
العلم والصفة ان يكون لمذكر لا نحو زينب وحائض عاقل لا نحو واسق علم كلب وسابق
صفة لحيوان غير انسان وان لا يكون فيه تا التانيث لا نحو طلحة وعلامة والمراد التا التي
ليست عوضا فلا يرد نحو عدة علما على رجل لان اصله وعد ولابد في العلم ان لا يكون
مركبا كبعلبك وسيبويه وبرق نحره اما المركب الاضافي كعبد الله علما فيجمع جزءه
الاول فيقال عبدو الله وان لا يكون في الاصل مثني او جمعا واعرب بعد العلمية بالحروف
فان اعرب بعدها بالحركات جاز جمعه جمع سلامة لمذكر ولابد في الصفة ان لا تكون
على وزن افعل ولها مونث على فعلا كاحمر فان مونثه حمرا فلا يجمع جمعه واما قوله
اسودين واحمرين فشاذ هكذا اتفقوا عليه وسكت عليه محشي الاشموني واقول ان كان

بلغ

الاول

المانع من جمعيته جمع سلامة شبهه بالفعل المانع له من الصرف فلا يليق ان يتصف بخواص الاسما التي منها الجمعية وما نقل عنهم ان بعض الممنوع من الصرف يجمع هذا الجمع كافعل الذي لا مونث له وان كل جمع من خواص الاسما فلا يجوز جمع نحو احمر ولو جمع تكسير والامر ليس كذلك وان كان المانع غير ذلك فلينظر ولكني اقول الآن بجواز جمعه والبيت عندي غير شاذ كما يجوز جمع افعل الذي مونثه فعلى بضم الفا كافضل ولا من باب فعلان فعلى كسكران مونثه سكرى لا ندمان الذي مونثه ندمانة وفي هذا ما في قبله ونقل المحقق عن الهمع ان الكوفيين يخالفون في اشتراط ان لا يكون من باب افعل فعلا ولا من باب فعلان فعلا وقد علمت ان هذا هو الذي اقول به فافهم ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث كجريح بمعنى مجروح ومجروحة وسمي سالما لسلامة اه قد علمت انه ليس مطلق تغيير يمنع من اطلاق السلامة فلا حاجة الى ما في الش بنا المفرد اي فاللائق ان الذي يوصف بالسلامة المفرد على ما سبق مع قطع النظر لدفع لما يقال انه تغير بزيادة الواو والنون او اليا والنون كما ان صنوان تغير بالزيادة فلا يصح الحكم بانه سالم بل هو جمع تكسير كما ان صنوان جمع تكسير وانما قطع النظر عن الزيادة هنا بخلاف صنوان لان الزيادة هنا قد تحذف فالنون للاضافة والعلامة لالتقا الساكنين كصالحو القوم وان كتبت العلامة تنبيه مما هو مرفوع قولك جامسلمي فان الاصل مسلمون لي فاضيف مسلمو الى يا المتكلم بعد حذف النون واللام فيقال اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا ثم كسرت الميم لتناسب اليا فهو مرفوع بالواو المنقلبة يا المدغمة في يا المتكلم الاسما الخمسة وبعضهم يقول انها معربة بحركات مقدرة على الحرف فابوك مرفوع بضمة مقدرة على الواو واباك منصوب بفتحة مقدرة على الالف وهكذا وحموك فيه كسر الكاف وفتحها على لغة وفوك اي فمك وذومال اي صاحب مال اما ذو الطائية التي بمعنى الذي فهي مبنية في الغالب كقوله وبئري ذو حفرت اي الذي حفرته واشار بذكر مال الى اشتراط جمود المضاف اليه فلا تضاف الى المشتق نحو قائم فلا يقال ذو قائم هكذا قالوا وعللوه حتى محشي الاشموني بما هو خفي والى اشتراط ظهوره فلا تضاف للضمير الا شذوذا والى عدم علميته واما ذو بكة اي مكة فسماعي ولو قيل ذو المال لصح ايضا ومنه والله ذو الفضل العظيم فيرفع بالواو وبعضهم يلزمها الالف كما في قوله مكره اخاك لا بطل والقياس اخوك

قوله مزدوة

مفردة اي لا مثناة ولا مجموعة جمع تكسير او تصحيح والا عرب اعرابهما
مكبرة اي لا مصغرة والا اعربت بحركات وكذا مفهوم ما بعده لك ذكرها
كذلك اي مفردة مكبرة الخ لكن الاضافة لضمير المخاطب وللحال غير شرط الهن
قيل انه كناية عن الفرج خاصة وقيل عن الاجناس اي الاشيا وان لم تستقبح تبعا
علة لا سقط وقوله لان الخ علة للمعلل مع علته قليلة والاكثر الاعراب بالحركات
كقوله صلى الله عليه وسلم فاعضوه على هن ابيه في تثنية الاسما الاضافة من اضافة
الصفة الي موصوفها اي الاسما المثناة فلا يقال ان الالف تكون في المثنى لا في التثنية التي
هي فعل الفاعل ويصح في دفع ذلك ايضا ان يقال ان المصدر الذي هو التثنية اريد به
اسم المفعول كالجواب الاول لكن الاضافة على معنى من التبعيضية اي في المثنى الذي هو بعض
الاسما وذكر الاسما البيان الواقع لا للاحتراز عن مثنى من غير الاسما والمثنى هو اسم عن اثنين
اتفقا في الوزن والحروف بزيادة في اخره فخرج بالقيد الاول وهو ما ناب عن اثنين ما ناب
عن واحد فقط ولو كانت صورته صورة للمثنى كالبحرين علم على مكان فليس مثنى
وان اعرب بالحروف اعرابه وما ناب عن جمع كرجال واما قوله تعالى فارجع البصر كرتين
فانما افاد وضعا الا تثنية فقط واستفادة الكثرة منه من غير الوضع وبعضهم جعل كرتين
ملحقا بالمثنى لا مثنى وقوله اتفقا في الوزن احترز به عن عمرو وعمر فليس قولك العمرين
فيهما من المثنى الحقيقي وقوله والحروف احتراز عن نحو زيد وعمرو وقوله بزيادة في اخره
يخرج كلا فانها لا زيادة فيها والمراد الزيادة على المفرد فلا يدخل في التعريف اثنان
واثنتان لانه لم يسمع اثن مثلا وكذلك كلتا ملحقة لا مثنى لما ذكر واما قوله في كلت رجليها
فالاصل كلتا فحذفت الالف ضرورة فائدة لكل مثنى شروط نظمها بعضهم في قوله

شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره

فخرج بالاعراب البنا فلا تثنية فيه واما اللذان واللتان ونحوهما فصيغ موضوعة
ابتدا للعدد المعلوم وبالافراد التركيب الاسنادي كبرق نحره والمزجي كبعلبك وسيبويه
او التقييدي كالحيوان الناطق علما فاذا اريد من هذه الدلالة على اثنين او اثنتين
قيل مثلا جاء ذوا برق نحره اوذو وانا برق نحره وهكذا واما المركب الاضافي كعبد الله فيثنى
جزؤه الاول فقط وقوله منكر اخرج المعرفة فلا يثنى العلم الا اذا قصد تنكيره ثم اذا اريد
الدلالة من المثنى على معين اتى باداة تعريف مثلا فلا يثنى ما لا يقبل التنكير كفلان وفلانة

المكني بهما دائما عن معين وقوله مفردا اخرج المثنى والمجموع جمع سلامة فلا يثنيان
وكذا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اما بقية جموع التكسير فيثنى كالجمالين واسم الجمع
يثنى ايضا كالركبين وكذا اسم الجنس كالغنمين وقوله موافقا في اللفظ احترازا عن
الابوين في الاب والام فهو تغليب يلحق بالمثنى وقوله والمعنى للاحتراز عن تثنية
عين مرادا بها الباصرة وعين مرادا بها الذهب مثلا واجازه ابن مالك وادخله
في المثنى اذا لم يخف لبس كقولك عندي عينان باصرة ومنقودة وقوله له مماثل
احترازا من نحو شمسين فانه تغليب وقوله لم يغن عنه غيره اخرج به بعضا
فانهم استغنوا عن تثنية جزء وكذلك نحو خمسة وخمسة فيستغنى بعشرة عن التثنية
وكذلك سوا استغنوا عن تثنيته بتثنية سي وشذ قول الشاعر

فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا سواين فاجعلني على حبها جلدا

ولا يثنى اجمع ولا جمعا للاستغنا عن الاول بكلا تقول جا الركب كلاهما وعن الثاني
بكلتا تقول جات القبيلتان كلتاهما ولا يثنى كل فلا يقال كلان ولا الالفاظ المستغرقة
للزومها النفي نحو عريب وديار تنبيه قد علم مما سبق ان بعض الاسما يثنى ولا يجمع
جمع سلامة وبالعكس فالجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو مفاعل ومفاعيل كما في شرح
الاشموني لا يثنى كما سبق ويجمع جمع سلامة واللفظ الذي يعلم ولا صفة لا يجمع جمع
تذكير ويثنى تقول عندي رجلان خاصة منصوب على المفعولية المطلقة
لعامل محذوف على من يجوز حذف عامل المصدر المؤكد وان منعه ابن مالك في الالفية
وهو الجمع لتثنية بمنزلة فقط افاد حصر كون الالف علامة في المثنى فما قاله المحشي
هنا غير ظاهر اذا اتصل به ضمير تثنية المراد بالاتصال الاتصال على وجه انه
مسند اليه فلا يقال ان الاتصال يصدق باتصال ضمير المفعولية نحو الهندان
يضربهما الزيدان وكذا يقال فيما بعده على ما ياتي تلك ان شا الله تعالى والمراد الاتصال
ولو تقديرا ليشمل ما لو حذف الضمير لساكن نحو لتبلون ضمير تثنية اقتصر عليه
لاخراج الالف في لغة اكلوني البراغيث وهي اسناد الفعل الى الاثنين او الجماعة مع وجود
علامة التثنية او الجمع في الفعل يقولون يضربان الزيدان على ان الزيدان فاعل والالف
في الفعل علامة تثنية حرف يضربان بالتحتانية والالف فيه اما اسم نحو الزيدان
يضربان او حرف على اللغة المتقدمة نحو يضربان الزيدان تضربان بالفوقانية
تقول فيه تضربان يا زيدان ويا هندان فتا الفعل للخطاب سوا في المذكر والمؤنث والالف

في الفعل

لعله على راي من

٥١

الهندان

في الفعل اسم وتقول فيه الهندان تضربان فالتا للغيبة والالف اسم وتقول تضربان
كذلك التا للغيبة ولكن الالف حرف على اللغة المذكورة لمذكر لخرج ضمير جمع النسوة
فيبنى الفعل معها نحو يتربصن يضربون بالتحتانية والواو اسم نحو الزيدون
يضربون او حرف نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة وتضربون بالفوقانية
والتاء فيه للخطاب فالواو اسم نحو تضربون يا زيدون المخاطبة هو قيد للاحتراز
عن نحو ضمير الفعل في هند تضرب وفي نحو ما يضرب الا هي فهذان الفعلان لا شك في اتصال
ضمير المونث بهما ولا يعربان بالحروف لكون الضمير ليس ضمير الخطاب فما في المدابغي وغيره
هنا غير صحيح الافعال الخمسة تسميتها خمسة اجمالا والا فهي عشرة كما يعلم مما
سبق وتزيد عن ذلك باعتبار تغليب المذكر تارة والمونث اخرى وغير ذلك
ثبوت النون اى النون الثابتة ليوافق ما في المتن فالاضافة من اضافة الصفة لنحو
وقد تحذف هذه النون لزوما عند الالتقاء مع نون التوكيد وجوازا عند التقائها نون
الوقاية بناء على المختار من ان المحذوف نون الرفع لا الوقاية فان ذكرت مع نون الوقاية
جاز ادغامها فيها وجاز فكها منها وقد تحذف لغير ذلك نحو قول الشاعر وتبيني
تدلكي والقياس تبيتين تدلكين تنشاعنها اذا اسبقت الكلام فيه هنا
كالكلام سابقا وثلث بالكسرة لانها اخ اي مع ما سبق من ان الالف بنتها
والانفعال كان اللائق تعقيب الفتحة بالكسرة وختم بحذف النون لاحاجة الى
الى التماس داعي تاخيره اذ لم يبق له الا مرتبة التاخير لبعد المشابهة قال فيما
تقدم لضعف وهنا البعد ولعله لكون هناك موجودة ثابتة لكونها علامة رفع وهنا
علامة نصب وفي ثبوتها قد يدعى قرب المشابهة وان كانت ضعيفة بخلاف الحذف
الاسم المفرد ومنه المثنى والمجموع علمين على بعض اعاريبهما وما اشبه ذلك
ضايع مع نحو من نحو رايت اخ زاد نحو لدفع توهم القصور على المثال الذي ذكره
وهو رايت بل يشمل سلفت اباك وقبلت فاك وكنت ذا مال في جمع المونث
السالم فيه ما سبق سوى لا وحوابا وبعض العرب يقول سمعت لغاتهم بفتح التاء وذهب
الكوفيون الى جواز نصبه بالفتحة مفعول به اي اوقع عليها الفعل وهو الخلق وان
قارنت في الوجود الفعل وهنا مذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اي لانه لابد
في المفعول به ان يتقدم في الوجود على الحدث الواقع عليه وكذا نحو قتلت قتيلا اذ لا يتصف
بالقتل قبل فعلك واصحاب هذا القيل لا يشترطون المصدرية في المفعول المطلق بخلاف

القول الاول في التثنية وبعض العرب يلزم المثنى الالف في الاحوال الثلاثة وحمل عليه قوله ان هذان لساحران على بعض القرآت وان اجيب عنه بما يطول هنا الكسورة ما بعدها وبعضهم يفتحها ومنه قوله على احوذيين استقلت عشية وفي الجمع المذكر اي وما الحق به وبعضهم يعربه بحركات على النون مع لزوم اليا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كسنين يوسف وقول الشاعر فان سنيه لعبن بنا شيبا المفتوح ما بعدها وكسرها بعضهم في قوله وقد جاوزت حد الاربعين رفعها بثبات النون اي بالنون الثابتة والباء في بثبات متعلقة بمحذوف والاصل يعلم بثبات ليوافق ما تقدم من ان النون علامة ومن النواصب ما يدخل على هذه الافعال ويهمل كما في قول الشاعر ان تقرآن على اسما ويحكما فان نون الفعل ثابتة مع ان والى ذلك اشار ابن مالك بقوله وبعضهم اهمل ان وليس من هذا قوله عز وجل الا ان يعفون فان النون هذه نون النسوة لا نون الفعل والواو هذه لام الكلمة والكلمة على وزن يفعلن بخلاف الرجال يعفون فاصله يعفوون بواوين بعد الفا فنقل استثقلت الضمة على الواو فحذفت فصار على وزن يفعون على يفعلن المتمكن اي العاري عن شبه الحرف المقتضي لبنائه الامكن اي العاري عن شبه الفعل في علتين فرعيتين وهذا الضابط يشمل جمع المونث السالم والمثنى والمجموع على ما افاده شيخ الاسلام وان كان مثال الشرح قاصرا لدخول تنوين الصرف عليه وقيل لانصرافه عن شبه الفعل وقيل لانقياده الى الذي يصرفه من عدم التنوين الى التنوين وقيل غير ذلك مما بينه الاشموني وهذا التعليل قاصر اذ التنوين الذي في نحو مسلمات تنوين المقابلة على ما ذكروه ولكن اسلفت لك انه تنوين يقال له الصرف ايضا والمراد الدخول ولو بالصلاحية ليدخل ما فيه ال او اضيف من الاسما المصروفة وهو المسمى تنوين التمكين اي بخلاف تنوين العوض والمقابلة والتنكير فانها لا يقال لها تنوين صرف على هذا وقال بعضهم باطلاقه عليها يخفض بالفتحة اي ما لم يكن فيه ال او مضافا والجر بالكسرة فيدخل في حكم المنصرف وان كان معتمدا انه باق على منعه من الصرف ان بقي فيه العلتان المانعتان كافضلكم والافضل فان زالت علة فهو مصروف كمررت باحمدكم لزوال العلمية المسوغ للاضافة وهذا اختاره ابن مالك وارتضاه المحقق في حاشيته الا منصرفا ولكن التنوين الذي فيه للمقابلة فهو مستثنى من قولهم كل ما ليس فيه التنوين المسمى بتنوين الصرف غير منصرف كما في الاشموني وكذا المعرب بالحروف على ما افاده شيخ الاسلام جاز فيه الصرف اي التنوين لما تقدم انه التنوين وهذا الوجه منظور

فيه

فيه لما قبل العجمي كما افاده المحقق فلا حاجة الي ما قيل هنا انه تنوين مقابلة يجامع العلتين
وعدمه اي عدم التنوين اي مع الجر بالكسرة نظرا لما قبل العلمية ولما بعدها او مع
الجر بالفتحة نظرا لما بعد التسمية فان جعل علما المذكر صرف قطعا لفقد العلة الثانية
في الاسماء الخمسة واعربها بعض العرب بغير ذلك كما في قوله بابه اقتدي عدي في الكرم
ومن يشابه ابه فما ظلم المعتلة اي التي فيها حرف علة وهو لازم لذو وللاحتراز
من نحو قول الشاعر المتقدم قريبا فانه بحذف حرف العلة المضافة انما ذكر الشارح ذلك
لان المصنف لم يمثل لها بما يوخذ منه الشروط وكان على الشارح استيفا الشروط في الاسم
الذي لا ينصرف اي الذي لا ينون بنا على ما تقدم من ان الصرف هو التنوين وينبغي تقييد
كلامه بما اذا لم يضف ولم تدخله ال والا جر بالكسرة وسياتي ذلك في الشرح وان قلنا الصرف
هو الجر بالكسرة والتنوين معا لم يحتج لتقييد المتن بذلك لانه مع ما ذكر يكسر وان فقد منه
التنوين نعم ان نظر الي كون النفي يصدق بفقد التنوين وحده فيوجد الكسر احتيج الي ما ذكر
والذي اقتضي ان لا ينصرف الاسم شبهه بالفعل عند حصول علتين مختلفتين مرجع احداها
اللفظ والاخري المعني فان الفعل فيه ما ذكر اذ فيه الاشتقاق علي المختار والمشتق فرع للمشتق
منه وهنا يرجع الي اللفظ وفيه الاحتياج الي الفاعل في الافادة ان قلنا انه موضوع للنسبة التي
لا تعقل الا بين شيئين احدهما الفاعل فمتي كان في الاسم العلتان المذكورتان فقد اشبه
الفعل شبها كاملا وان كانت العلتان اللتان في الاسم غير اللتين في الفعل فانهم تتبعوا
الممنوع من الصرف فوجدوا علته الراجعة للمعني هي العلمية والوصفية والراجعة للفظ بقية
التسعة المنظومة في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
فلو وجد في الاسم فرعيتان غير ما ذكر لم يمنع الصرف ولذا لو وجد فيه اثنتان من جهة اللفظ
كتركيب وزيادة الف ونون ولا يتاتي اجتماعهما من جهة المعني لانحصار المعنوية في العلمية
والوصفية وهما متنافيان كما حققه العلامة يس علي التصريح منتقدا للجماعة في جعل لزوم
التانيث علة معنوية في نحو حائض وفي الف التانيث وجعل التصغير في احمال علة لفظية
وان امكن ان يقال ان كلامهم توسعة للدائرة علي فرض ان التصغير من علل المنع كلزوم
التانيث وكذا المنع لو وجد فيه علة واحدة من العلل المذكورة ولذلك صرف نحو بدوان
كان فيه العلمية نعم الجمعية الخارجة عن صيغ الاحاد وهي التي تنتهي اليه الجموع وكذا الف
التانيث يستقلان بمنع الاسم وان لم يوجد معهما غيرهما من العلل المتقدمة ولا حاجة
الي قول الجماعة ان الدلالة علي الجمعية امر يرجع الي المعني ففي منتهي الجموع علتان في الحقيقة مختلفتان

بل لا يصح لما سبق عن يس رحمه الله تعالى واعلم يكتفى بعلة واحدة في المنع لقوة
الاسم في بابه بكونه معربا بالفعل بخلاف البنا فانه اكتفي فيه بالشبه وان لم تتعدد
جهته فانه لما لم يلزم فيه ان يكون معربا بالفعل وان كان الاصل فيه الاعراب قوي
الحرف على جلبه الى ما هو الاصل القائم به بحيث اشبهه وان لم تتعدد وقال الجماعة
غير ذلك واعلم بين الاسم المشبه للفعل فيما ذكر كالفعل لما يقال ان الفعل ليس
بلازم البنا بخلاف الحرف اولما يلزم من التعاكس اذ الفعل قد حمل على الاسم في الاعراب
فقد تمكن الاسم فيه فلو حمل عليه في البنا لكان اعرابه ضعيفا هكذا قيل وفيه ما فيه
فتامل بقي لي ان اقول ما حكمة التقييد بالفرعية وما المانع من كون الاسم يمنع صرفه
عند وجود امرين اصليين فيه مع انه اشبه الفعل في شيئين اصليين فيه اذ لا يخلو
الفعل منهما وعن اصالة متعدد فيه ونحو مثلا فيه الافراد والتنكير وهما اصلان فهلا
منع من الصرف وقد يقال منع الفعل التنوين لما انحصر سببه في كونه فرعيا احتاجوا الى
تقييد العلة بكونها فرعية فافهم وهو ما كان الضمير راجع الى مطلق ما لا ينصرف
لا الى خصوص مطلق الجموع خلافا لما قيل هنا وما واقعة على لفظ فيشمل الجمع كمساجد والمفرد
والمفرد كسراويل خلافا لمن زعم ان مفرده سروالة مستندا لقول القائل عليه من اللوم سروالة
فان هذا مصنوع وقدم هذا والف التانيث على ما بعدهما لافراد العلة فيهما وتركبها فيما
بعد والمفرد يسبق على المركب وقدم المنتهي على الالف نظرا الى ان الف التانيث اخر الاسم متاخرة
عنه والجمعية قائمة بجميع الكلمة على صيغة اي زنة وهيئة وقوله منتهى الجموع على
تقدير مضاف اي منتهي اوزان الجموع ان قلنا ان الاضافة على معنى من فان قلنا انه
المعين الذي تنتهي اليه الجموع لم يحتج لما ذكر ومعنى الانتها انها لا يزيد عليها وزن من اوزان
جموع التكسير وان جمعت جمع سلامة كصواحب يجمع على صواحبات نحو مررت
بمساجد اي نحو مساجد من مررت بمساجد وهو تمثيل للممنوع من الصرف المجرور بالفتحة
ولو قال بالمساجد لصح مثالا لما لا ينصرف وان جر بالكسرة على ما سبق والمراد بنحو ما ذكر
كل لفظ اوله مفتوح لا كوعذافر وثالثه الف ليست عوضا لا نحو يمان وتهام فيصرفان
لكون الفهما عوضا من احدي يائي النسب المحذوفة فان الاصل يمني وتهمي واما قوله
يجد وثماني مولعا بلقاحها بلا تنوين فضرورة وبعد تلك الالف كسرة اصلية ولو تقديرا
فدخل دواب ونحوه وعذاري فانه مكسور الراء في الاصل وقال بعض انه ممنوع لالف
التانيث لا للصيغة منتهى الجموع وقد يقال لا منافاة وخرج بتقييد الكسرة بالاصالة

نحو

نحو تداني وتواني وان شابه في الاصل الظاهر مساجد لانه في الاصل مضموم النون كبقية مصادر التفاعل وانما كسرت النون لاجل اليا فما قيل هنا غير صحيح وكذا فيما ياتي من طواعية وكراهية وتلك الكسرة على اول الحرفين ولو تقديرا نحو جوار وغواش او ثلاثة احرف اوسطها ساكن لا نحو كراهية وطواعية وملايكة ولابد في هذا الساكن وما بعده من اصالتهما لتخرج يا النسب نحو ظفاري بفتح الظا نسبة لظفار كذلك بلد يجلب منها بعض الطيب وحواري نسبة لحوار وان لم ينطق به ولا فرق في الممنوع بين كونه اولا فيما كمثاله الشم اولا كدراهم ودنانير بالف التانيث ولا فرق فيها بين لحوقها العلم او غيره مفرد او غيره وخرج بها الف الالحاق وهي الداخلة لالحاق اسم باسم في عدد الحروف فلا تمنع الا مع كانت مع العلمية ولم تكن ممدودة بل كانت كالف ارطى اسم شجر للالحاق بجعفر والا لم تمنع الصرف وكذلك خرجت الف التكثير اي تكثير حروف الكلمة كالف قبعثرى اسم للجمل على احد التفاسير فلا تمنع الا مع العلمية والفرق بين الف التانيث والف غيره ان الف التانيث لا تلحقها تا بخلاف غيرها فقد قيل ارطاة وقبعثراة والفرق بين الف الالحاق والتكثير ان ما لحقته الف التكثير ليس من اوزان الاسم الاصلية ما عدد حروفه كعدد حروف مدخولها فان غاية احرف الاسم الاصلية خمسة وقبعثرى احرفه ستة فليس ملحقا الممدودة ان كانت الف التانيث هي الالف الاولى اللينة فوصفها بالمد ظ وان كانت هي المقلوبة همزة ففيه تجوز او كان فيه العلمية والتركيب شروع فيما يمنع لعلتين فيه وقدم ما احدى علتيه العلمية على ما احدها الوصفية لكثرة مواقع الاولى بخلاف الوصفية كما لا يخفى والمراد من التركيب التركب فصحت ظرفيته في الاسم واما ظرفية العلمية فمجازية المزجي اي الذي ليس من اسناد ولا اضافة نشا من تنزيل الكلمة الثانية من الاولى منزلة تا التانيث في فتح ما قبلها وجريان الاعراب عليها هي بخلاف العددي كخمسة عشر ونحو سيبويه فانهما مبنيان وخرج الاسنادي فانه يحكى فيه حركات عليه ويعرب بحركات مقدرة على الجزء ولا يمنع وفيه اوجه اخر ولعل الفارق بين المزجي والاسنادي ان الاسنادي صورته صورة الجملة التي ليس لها دخل في باب الصرف وعدمه وقد قيل هنا كلام فاسد فلا تنظره والمركب الاضافي يعرب جزؤه الاول بحسب العوامل والثاني بحسب الاضافة ويمنع الصرف ان كان هناك علة اخرى زائدة على العلمية كالتانيث في ابي هريرة فيعامل الجزء الثاني معاملة العلم بتمامه حتى انه يمنع منه التنوين اذا اتصل به لفظ ابن ونحوه اضافة او لجزئي المزجي الى الجزء الثاني فيعامل معاملة

العلم الاضافي نعم ان كان اخر الجزء الاول معتلا كمعدي كرب فسائر يبقي علي سكونه علي المختار ولو في حالة النصب كما يسكن مع التركيب من غير اضافة معدي كرب
بكسر الدال علي غير قياس ان كان مصدرا ميميا اذ القياس فتحها كمرمي فان كان اسم مفعول كان كسرها صحيحا وان كان اللائق تشديدها والمراد عداه وجاوزه الفسا
وهذا في الاصل والا فهو علم لا يفهم منه الا المعني العلمي والتانيث اي سوا
اللفظي والمعنوي كما يا اتي فاللفظي نحو فاطمة من كل اسم فيه تا التانيث وان كان علما لمذكر كطلحة او لمونث ولو كان ثلاثيا كهبة علما والمعنوي نحو زينب من كل لفظ
وضع في الاصل لمونث وان استعمل في المذكر كما اذا سمي رجلا بسعاد وزينب والمعنوي
علي تقدير التا وان لم يلفظ بها فهو علة راجعة الي اللفظ ويشترط لتاثير المعنوي
الزيادة علي ثلاثة احرف كما مثل او ما يقوم مقام ذلك من تحرك الوسط في الثلاثي
كسقر اسم طبقة من طبقات النار او كون اللفظ اعجميا كجور اسم بلدة بضم الجيم
او منقولا من مذكر وجعل علما لمونث كزيد لثقل اللفظ بالنقل من التذكير الي التانيث
اما نحو هند علما لامراة فلا يجب منع صرفه لعدم وجود ما تقدم فيه ويجوز صرفه نظرا
لوجود العلتين السابقتين فيه ومال المحقق في الحاشية الي اختيار افصحية الصرف
وان قال الجمهور المنع احق وقد جمع الشاعر بين الامرين في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب ومما يتنبه له ان القائم مقام الرباعي مما ذكر لا يمنع
الصرف الا اذا كان علم مونث بخلاف الرباعي كما سلف ولو تقديرا كما اذا حذف منه
حرف ولوحظ نعم قد يصرف الرباعي علما للمذكر فيما اذا غلب استعماله قبل العلمية
في المذكر كذراع الغالب في اعلام المذكرين وان وضع في الاصل لمونث واعلم
ان اسما القبائل والامكنة ونحوهما ان لوحظ تاويل معناها بمذكر صرفت او بمونث
منعت فالتذكير باعتبار المكان مثلا والتانيث باعتبار البقعة ومن ذلك قوله
تعالي اهبطوا مصرا مع قوله ادخلوا مصر نعم ان ورد عن العرب تذكير فقط
او تانيث فقط اتبع ومن الثاني دمشق هكذا قيل قلت لا مانع من التاويل
فان حمل علي الاولي فقد نسلم علي ان عموم ايجاب الاتباع يجري فيما علي وزن
هند وهو مونث وقد علمت ما فيه من الخلاف فلا تغفل او العلمية والعجمة
اي مستعملا عند العرب في معين وهو اعجمي اي من لغة غير العرب والعجمة راجعة
الي اللفظ لكن قلت قد يتوقف في فرعية العجمة اي فرعية كون اللفظ اعجميا

مع

مع ان العربية متاخرة الا ان يقال فرعيته بالنظر لاستعمال العرب اذ الاصل
ان يفيد العربي المعنى بالفاظ عربية وفيه ما لا يخفى اذ لا يظهر الا لو جعل الوضع
علما لغير ما وضع له في لغة العجم وذلك ليس بلازم فافهم نحو ابراهيم
اي من كل اسم زائد على ثلاثة احرف وقد وجد وضعته العجم في لغتهم لمعين
وان استعملناه في غير ما وضعوه له كما هو الواقع فغير الزائد لا يمنع ولو تحرك
الوسط لضعف العجمة بخلاف ما تقدم في التانيث وكذا ما ليس موضوعا
عندهم لمعين كلجام اذ جعلناه علما فان شك في اللفظ الاعجمي هل هو
موضوع لمعين او لغير معين ففي ذلك خلاف فقيل بالمنع وقيل بالصرف
واسماء الانبياء كلها اعجمية الا الاسم الذي كتب على ابواب الجنة وعلمه ادم
قبل المخلوقين وشعيبا وصالحا وهودا على خلاف في هذا وايد كونه اعجميا
كذا قالوا قلت الظ ان يحيى كذلك ليس اعجميا وانه منقول من الفعل المضارع
كاحمد وكذا ادم على حد ما قيل في اشتقاقه وكذا ذا الكفل ثم رايت
في البيضاوي وغيره في تفسير سورة مريم ان الاظهر ان يحيى اسم اعجمي
ويحتمل انه منقول عن حكم الفعل كيعمر ويعيش وفي شرح الهمزية لابن حجر
مع احتمال عربية ادم على القول باشتقاقه اه وهو لا حصر وقد كنوح ولوط
وشيث قال العصام وعزير على كلام فيه مبين في شرح الاشموني
ووزن الفعل اي الوزن المختص بالفعل كالمبدو ببناء المطاوعة كتعلم والمبدو
بهمزة الوصل كاستخرج او ما الفعل اولى به لكثرة مجيئه في الفعل كاحمد
او لدلالة اوله على معنى المضارعة كما في احمد ويزيد فان في الاول الهمزة وفي
الثاني اليا اما نحو ضرب المبني للمعلوم فليس من المختص ولا من الغالب
فلا يمنع وزيادة الالف والنون سوا كان الاسم الذي هما فيه مضموم
الاول كعثمان او مفتوحه كحمدان او مكسوره كعمران ومثل النون اللام الواقعة
بدلا عنها كما في اصيلال باللام اصله اصيلان بالنون الزائدة كالالف
فان لم تكن النون زائدة لم يمنع كما في حسان ان اخذ من الحسن بالنون ضد القبح
فان اخذ من الحس اي الاحساس منع كما في قوله رضي الله عنه
ما هاج حسان رسوم المدام وعلامة زيادتهما في ما لا ينصرف سبق
ثلاثة احرف اصول عليهما والعدل هو اخراج الكلمة عن صيغتها

الاصلية لغير قلب او تخفيف او الحاق او معنى زائد بخلاف ايس مقلوب يائس وفخذ بفتح الفاء باسكان الخا مخفف مكسورها وكوثر بزيادة الواو للالحاق بجعفر وجبيل بالتصغير للتحقير

وهو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف كما في مثنى وثلاث فاستفادة التكرار من كل ينفي عدولهما عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وتقديري ان لم يدل عليه الا منع الصرف كما في عمر اذ لولا تقدير العدل عن عامر للزم استقلال العلمية بمنع الصرف وقاعدة الباب خلافه وفائدة العدل في عمر تعينه للعلمية بخلاف عامر لاحتماله الوصفية او كان فيه الوصف

والعدل شروع فيما الحدي علتي منعه العلمية الوصفية وفي كلامه تشبيه النشر على اللف المختلط نحو مثنى وثلاث ونحوهما غيرهما من الفاظ العدد للكرة الى عشار ومعشر وافادتها الوصفية فلانها لم تستعمل الا نعوتا كما في اولي اجنحة مثنى الخ او احوالا كانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى الخ او اخبارا كما في صلاة الليل مثنى مثنى وهي تفيد التكرار كما علمت ولذا قال بعض الخوارج في آية النكاح ان المستفاد منها حل نكاح ثمانية عشر وبعض اخر منهم قال يوخذ منها نكاح تسعة والكلام مبسوط في محله فعليك بكتب الشرعية يعنه او الوصف

ووزن الفعل ويشترط في الوصفية فقدنا التانيث في مونثه بان لا يكون له مونث بالكلية او له مونث على فعلا بالمد كحمرا او على فعلا بالضم كما في مثال الشارح وكذا يشترط اصالة الوصفية وان تغيرت الآن باسمية كما في ادهم الوصف اصالة المستعمل بعد اسما كما في قول الحجاج لاحملنك على الادهم اي القيد ولا عبرة بالوصفية العارضة وان ورد في الشعر اللفظ ممنوعا منها كما في قوله فما طاري عليك بالخيلا والخيل في الاصل اسم طير ويشترط في وزن الفعل كونه الفعل اولى بها على قياس ما سلف ليخرج المشترك نحو بطل او الوصف وزيادة الالف والنون ويشترط في الوصفية هنا ما في سابقه قريبا ولا ياتي ذلك الا عند فتح فا الوصف ومما خرج باشتراط الاصالة نحو صفوان فلبرا اي قاس مما عرضت له الوصفية وقد جرى بينهم خلاف في صرف الرحمن وعدمه تبسطه المحقق في رسالة البسملة الكبرى ونقلنا حاصله في رسالة البسملة لنا والنون اما نحو سيطان فان لوحظ اخذه من شطن اذ ابعد كانت نونه اصلية فيصرف او من شاط اذ احرق كانت زائدة فيمنع سكران اي على لغة غير بني اسد لقولهم في مونثه سكرانة بالتا ولهما شروط لم تظهر شروط منتهى الجموع ولا ما قبله الف التانيث والعلمية مع العدل وفي مد ما يفيد ذلك فالمراد لمجموعها تتطلب من المطولات قد اغنيتك عن طلبك منها بما اسلفناه لك مع زيادات كثيرة والله الموفق كخمض بالفتح اي ولو

تقديرية

تقديرية كما في مثني ونحوه ولو قال لكون الفتحة علامة خفضه لوافق المص مالم
تضف ان قلت ان العلم لا يضاف ولا تدخله ال قلت اذا اضيف نكر لئلا يجتمع تعريفا
العلمية والاضافة وال اريد بها هنا ما يشمل الزائدة كاليزيد او تل ال او بمعني
الواو اي مدة عدم كل من الاضافة ولحوق ال ثم هذا انما اذا لم يقصد تناسب الالفاظ
بعضها والا كان اللفظ كاليس فيه شبه الفعل ومن ذلك قوله تعالى سلاسلا بالتنوين
لمناسبة اغلالا وسعيرا ومالم يكن ضرورة والا جر بالكسرة نحو ويوم دخلت الخدر خدر
عنيزة وقوله بتصر خليلي هل تري من ظعائن ومثل ال ام في لغة حمير على ما سبق
با فضلكم اختار التمثيل بذلك جريا على مختار ابن مالك من بقا منع الصرف مع الجر
عند بقا العلتين كما هنا فان وزن الفعل والوصفية باقيتان فان لم تكن علة كالعلمية تزول
بالاضافة زال المنع وان حصل تعريف الاضافة كاحمدكم وزاد لك خلاف
السكون والحذف مجموعهما بدل من قوله علامتان اعطي كل منهما اعراب المجموع لعدم تاتي
ظهوره عليه على قياس الخبر في قولهم الرمان حلو حامض فاندفع ما قيل اذا كان البدل
هو المجموع فما عامل الاعراب الذي هو هنا الرفع في الاجزاء ونقل سم ان البدل الا قسطلاني
هو الاول في التفصيل وان كان في المعني مجموع الاجزا وعليه فعامل الرفع ظ لان
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وهو الابتدا هنا والمضاف في قول الشاعر
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشلت
ومن العجائب ان بعض المولفين في هذا الزمن بالازهر انكر اصل هذه المسئلة وقال
لي ان هذا البيت من تائية ابن الفارض او السبكي مع انه في الاشموني مستدلا به علي
هذه المسئلة بعينها والله الموفق وقدم المص السكون لانه الاصل وهو
حذف الحركة لو قال عدم الحركة او سقوط الحركة لكان اولي لان الحذف صفة الشخص
والسكون صفة الكلمة الا ان يقال المراد من الحذف الانحذاف المجازم خرج
الموقف فليس علامة على الجزم يلزم من وجوده الوجود كما هو شان العلامة
وهو سقوط يشير الي ان الحذف بمعني الانحذاف والانفال وهو اسقاط حرف العلة
الاخر خرج السكون فالعطف مغاير وان كان المتن محتملا لكونه عطف عام علي خاص وانما
لم يستغن المتن بالحذف الاعم من حذف الحركة وحذف الحرف لئلا يتبادر منه الحذف
المتقدم في قوله وحذف النون فافهم ولا تلتفت لما كتب هنا واضافة حرف الي العلة من
اضافة السبب الي المسبب اي الحرف الذي هو سبب في اعتلال كلمة ومرضها

ونون الرفع اي النون المفيدة الرفع لسبب ثبوتها وخرج سقوط غيرها وقوله للجازم
راجع لحرف العلة ونون الرفع والظ من قوله للجازم ان الجازم حذف الحرف لانه لما وجد
الحرف شبيها بالحركة ولم يجد الحركة حذفه وحذفه وقيل ان الجازم انما حذف فحركات
مقدرة على حرف العلة وعلى اخر الفعل الصحيح في الافعال الخمسة ثم حذف الحرف فرقا بين
صورة المجزوم والمرفوع فيهما او المنصوب والمرفوع في الافعال الخمسة من نحو سندع
الزبانية من كل فعل معتل حذف حرف العلة منه لغير الجازم كالتقا الساكنين في المثال
حذفت في الخط للحاجة الى افادة حكم الخط لان الاعراب ليس له تعلق بالخط بل باللفظ تبعا
علة لقوله حذفت في الخط لا حال من الواو وان كتب هنا لفساده الظ للتنبيه وقوله
لالتقا الساكنين علة لحذفها في اللفظ ان قلت ليس كل التقا تحذف معه اول الساكنين
اذ من ذلك قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف قلت فرقا بين التقا الساكنين على
حده الذي لا حذف معه وعلى غير حده الذي الحذف معه وضابط الاول ان يكون
الساكنان في كلمة والثاني منهما مدغم في ما بعده كالاية السابقة الثانية بخلاف الاولى
كان الساكنين من كلمتين والثاني غير ذلك وهو يحذف معه الا في الوقف كروس الاي
او لاجرا الوصل مجرى الوقف كما ومحياي ومماتي على قراة من سكن محياي وصلا ونحو
لتبلون اي من كل فعل حذفت منه نون الرفع لتوالي الامثال النونات ومما احترز عنه البعض
بتقييد للجازم سقوط نون الرفع للناصب كلن يسمعوا او للتخفيف كقوله ونبيتي تدلكي
على ما سلف لك فلا تغفل لتوالي النونات اي لاجل ونون التوكيد الساكنة والمتحركة
واصله على وزن تنصرون فاما ان تقول تحركت الواو الاولى التي هي لام الكلمة اي مقابلة
اللام في يفعلون الذي هو الميزان وانفتح ما قبلها قلبت الفا فحذفت لالتقا الساكنين
فحركت واو الضمير بحركة تجانسها وهي الضمة لئلا تلتقي ساكنة مع نون التوكيد الساكنة
او تقول استثقلت الضمة على واو الفعل التي هي الاولى فحذفت تلك الضمة ثم حذفت
الواو لالتقا الساكنين ثم حركت واو الضمير الى اخر ما سبق فوزن تبلون تفعون ولم
تحذف على هذين الواو الثانية لانها عمدة او تقول حذفت نون الرفع لتوالي النونات
ثم واو الضمير لالتقا الساكنين ولا يصح في الحذف كونها فاعلا لثبوتها في الفعل الصحيح
كتنصرن موكدا بالنون ولم يقلب الواو الاولى فانها متحركة مفتوح ما قبلها لما يلزم من
قلبها الفا حذفها لالتقائها ساكنة مع النون ويحتمل غير ذلك وهذا الوجه هو الظ ويشهد
له كلام الناظم في مواضع حذف الفاعل وعليه درج السيوطي في الاية واعتراض محشيه

عليه

عليه لاوجه لما الحقناه بالهامش هناك وان بلغني ان بعضا انكر علي فلا حول ولا قوة
الا بالله ووزن الكلمة تح تفعلن هذا وانما اغتفر توالي الامثال في نحو جنن بخلاف ما نحن
فيه لان الثلاثة الامثال هنا زائدة بخلاف نحو جنن فان النونين الاول ليس من بنية
الفعل علي انه فرق بين نون النسوة وغيرها   مواضع تقدم ما فيه   الصحيح
الاخر اما بجر الاخر علي الاضافة او الرفع علي الفاعلية بالصفة المشبهة لان صحيح صفة
مشبهة او النصب علي التشبيه بالمفعول به وكذا في قوله المعتل الاخر واصله معتل
بكسر اللام وعلي الرفع فهاء للموصوف اما المحذوف اي الفعل الصحيح الاخر منه او ال
الواقعة عوضا عنها علي مذهب الكوفيين القائلين بالعوضية علي ما ذكروه في قوله
ر وجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب   ولم يتصل بأخره شئ تقييد
للمتن لانه يصدق بالافعال الخمسة ان قلنا المراد بقوله الصحيح الاخر مقابل المعتل
فان اريدت الصحة من الزيادة ايضا لم تدخل الافعال المذكورة وان كان هذا خلاف
الظاهر والمراد بالشئ الشئ الذي ينقل الاعراب فقط كما قاله الشيخ السنواني لانا نقول
بناه ايضا حتي يرد ما تقدم علي الشم ان الكلام في المعربات فاعتراض م د وغيره علي
السنواني في اقتصاره علي ناقل الاعراب بسبب الغفلة عن ما تقدم واستنادهم الي ان
المبني في محل جزم لا يصلح الايراد عليهم فتامل   والمراد بالصحيح الخ انما اتي بلفظ
المراد الذي لا يؤتي به الا عند ايهام خلاف المقصود دفعا لما عساه ان يتوهم من ان الصحيح
الاخر معناه عند الصرفيين وان كان الكلام في فن النحو وهو ما سلم من حروف العلة ومن
الهمزة ومن التضعيف فيفيد ان نحو نقرء بهمزة وشد المضعف لا يكون السكون
علامة علي جزمهما لانهما غير صحيحين بالمعني المتقدم وليس كذلك   ما لم يكن
اخره الفا كذا نسخة وهي ظاهرة وفي اخري ما لم يكن في اخره الف الخ واعترض عليها
بلزوم ظرفية الشئ في نفسه اذ الالف وما بعدها هي الاخر واشتهر الجواب عن
مثل ذلك بان المراد في الاخر ما ليس اولا فيصدق بالالف مثلا وما قبلها من حروف
الكلمة فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل ولكن ربما يقال ان الكلام تح يصدق بالف يخاف
اذ هي مظروفة في غير الاول فيقتضي خروجه من الصحيح الاخر وليس كذلك الا ان
تقيد الالف وما بعدها بالمتطرفة هكذا قلت فاحفظ عليه   الف الخ اي اصليات
اما الالف مثلا المبدلة من همزة كيقرا ويوضو ويقري بكسر الرا من الرباعي فان دخله
الجازم قبل قلب الهمزة فسكنها ثم قلبت الهمزة لينا لم يجز حذف ذلك اللين

وان دخل بعد القلب فالاكثر النظر لاصلها فلا تحذف وقد ينظر للحالة الراهنة فتحذف
اه صبان بالمعنى   علامة للجزم و بعض اللغات يثبت فيه حرف العلة مع
الجازم ومنه قوله لم تري قبلي اسيرا يمانيا وقوله لم تهجو ولم تدعي وقوله الم يأتيك
فهو عندهم مجزوم بالسكون المقدر وقيل ان الاحرف تولدت من اشباع الحركات
بعد حذف الجازم الحرف الاصلي ولكن قد يخالفه الرسم للاحرف فانه قال بعض من
من كتب على التلخيص ان حرف الاشباع لا يكتب ذكره لذلك عند الاستشهاد بقول امرئ
القيس   الا ايها الليل الطويل الا انجلي   بصبح وما الاصباح منك بامثل
فارجع اليه   المعتل الاخر ذكر الاخر للاحتراز اذ المعتل عند النحاة المعتل الآخر
وانما خص الحذف بحالة الجزم هنا بخلاف الافعال الخمسة فانه حمل النصب على الجزم
فيها لان الاعراب هنا بالحركات في النصب يسهل ظهوره بخلاف الافعال المذكورة
اتصل به اي قد علمت معنى الاتصال وما يتعلق به سابقا فارجع اليه بعين

مطلب
فصل

التامل   في اعرابه ما تقدم في باب الا ان النصب يمنع منه الرسم
اذ كان حقه اثبات الف بعد اللام بدلا عن التنوين نعم لغة ربيعة الوقف على المنصوب
المنون بالسكون فيجئ الخط تابعا ولكن مع الاكتفا بالشكل وهو في الاصل مصدر
يأتي بمعنى اسم فاعل وبمعنى اسم المفعول ثم جعل علما على الالفاظ المخصوصة الدالة
على المعاني المخصوصة على مختار السيد ومناسبة التسمية ظاهرة فان الالفاظ فاصلة
ما قبلها عن ما بعدها ومفصولة عن غيرها بحدودها ويصح ملاحظة ذلك مع
العلمية بل الظاهر ملاحظة الاصلي في قولهم تتمة وفرع وان كتب هنا ما هو ساقط
ثم علميته كبقية اسما التراجم والكتب علمية شخصية على ما حققه العصام وتبعه المتاخرون
وكذا اسما العلوم فما كتب هنا مخالف للتحقيق وان وافق ما استظهرناه اول الكتاب
بقي ان يقال على علميته ما وجه لحوق ال وكذا سائر الاسما المتقدمة ولعل ال فيها
كال الداخلة على الفضل والعباس والحارث ولهذا قلت لو قيل بان فصلا ونحوه كباب
وفرع وتنبيه ليست اعلاما لكان وجيها جدا بل هي نكرة كرجل فالواضع وضع فصل
لقطعة من الالفاظ تابعة لما قبلها وتنبيه لالفاظ ماخوذة مما قبلها وهكذا ورجح ودخول
ال عليها للتعريف هذا الذي انا عليه الآن حتى يظهر خلافه فتامل بالانصاف وجانب
الاعتساف   في ذكر حاصل لا يخفى ان الذي يتحصل انما هو المعاني فتعلق الذكر
به على ان المعنى ذكر الحاصل والدال هو الالفاظ ثم ذكرا بمعنى مذكورا اي الفاظ

مذكورة

مذكورة فاضافته لحاصل بمعني ذا الحاصل بيانية وظرفية الفصل فيه من
ظرفية العام في الخاص واما الذكر باق علي مصدريته فاضافته لما بعده من
اضافة المصدر لمفعوله والظرفية من ظرفية المتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسرها
اي الفاظ يتعلق بها الذكر المتعلق به الحاصل الخ فالالفاظ هي ذا الحاصل
فاحرص عليه   من اول الخ مقابلة من بابي ظاهرة في انها للابتدا متعلقة
بحاصل اي المتحصل من الاول الي الاخر ولا شك في صحة ان التحصيل يتعلق
بمدخول من علي معني انه حصل منه شيء كما في سرت من البصرة فالسير تعلق بمدخول
من علي انه ابتدئ منه السير ويصح ان تكون من بيانية لما تقدم والي متعلقة بمحذوف
اي الذي هو اول باب العلامات وما عطف علي الاول المستمر الي هنا هذا تحقيق
الامر فما قيل هنا خطاء نشا من التقليد وعدم التامل نعم لا يصح جعل من ابتدائية
متعلقة بذكر علي انه ذكر هنا من اول الباب الخ بقطع النظر عن كونه متحصلا فافهم
هذا الشريف   رحمهم الله جملة دعائية والرحمة في جانب الله بمعني ارادة الاحسان
او الاحسان ولكن في طلب ارادة الاحسان من الله شيء لان الارادة قديمة ولا يطلب
الا ما يتجدد الا ان يراد طلب تعلقها التنجيزي الحادث وهو التخصيص علي ان للارادة
تعلقا تنجيزيا حادثا وان كان خلاف ما للمحققين واما طلب الرحمة بمعني الاحسان فظاهر
اذ هو من التعلقات الحادثة فقول بعض ضعفة الفقها يا قديم الاحسان اما يراد به
غير القدم المعلوم عند المتكلمين او علي حذف مضاف اي قديم صفة الاحسان اي
القدرة التي يصدر عنها الاحسان والله الموفق   وحاصله ان يقال الضمير
عائد علي ما في قوله ما تقدم وقوله ان يقال علي حذف مضاف اي معني ان يقال لان من
ان والفعل القول بمعني المقول او علي حذف مضافين ان ابقي القول علي مصدريته اي
الحاصل هو مدلول متعلق القول والمتعلق هو الالفاظ فتفطن   المعربات اي
الحقيقة في ضمن جميع الافراد اي الالفاظ المعربة وانقسام الحقيقة باعتبار محالها التي
هي الالفاظ الخارجية فما اجمعوا عليه هنا من ان الجنسية يصدق مدخولها بالواحد
والاثنين فلذا صح اللجارة الجمع الا المثنى غير صحيح لان المراد الحقيقة في ضمن الجميع
نعم لما جنسيتها بطلت معني الجمعية استعمال جمع القلة في مدلوله الذي اخره عشرة
واريد بمدخولها الاكثر علي حد ما وقع لحسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى
حيث وصف جمع القلة الذي هو الجفنات بجمع الكثرة الذي هو الغر لدخول ال الجنسية

بلغ

علي جمع القلة لايقال سياتي ان الذي يعرب بالحركات اربعة والذي يعرب بالحروف اربع
والمجموع ثمانية فجمع القلة باق علي حاله لم تخرجها الي الكثرة لانا نقول جعلها غاية باعتبار
الانواع لاينافي عدم نهايتها باعتبار الافراد فاحرص علي هذه التحقيقات
قسمان علي حذفاذ اهم فريقان فان القسم كالفريق يصدق علي المتعدد فاحتمل عدم مطابقة
الخبر لفظا للمبتدا وهذا التقسيم يجري في المبنيات يعرب بالحركات اي ظ في ان الاعراب
لفظي وكذا قوله وكلها ترفع بالضمة الخ ولكن كلام سابقا جار علي انه معنوي ويمكن التوفيق
بينهما بجعل الباهنا وما ياتي متعلقة بمحذوف اي تعرب ويدل علي اعرابها بالحركات وهكذا
فافهم الثلاث قصره المتن علي الحركات والحروف الوجودية يودي الي ان الاقسام اربعة
لا اثنان الذي ادعاه المص فيتعين جعل الحركات والحروف شاملة للعدمي والوجودي ويشهد
له قوله فيما ياتي وتجزم بالسكون الخ فلا تغفل او بالسكون قد علمت التحقيق وكذا
قل في الحذف المفرد اي المصروف وغيره بدليل اخراج الاسم الذي لاينصرف وكذا يقال
فيما بعد وقد قدمهم دون غيره ان المفرد في باب الاعراب ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا
بهما ولا من الاسما الخمسة فلاحاجة لما ذكرهنا من استشكال الملحق بالمثني في اعرابه من قول
المتن الاسم المفرد فلا تغفل وجمع التكسير تقدم انه الذي تغير فيه بنا المفرد من غير
لحوق علامة جمع للمفرد فلاحاجة الي استثنا نحو سنين وارضين من جمع التكسير فلا
تقلد لم يتصل باخره شي اي صحيحا او معتلا بدليل الاستثناء بعد اي
مجموع الانواع لاجميعها الخ حمل الكل علي الكل المجموعي الذي لايراد منه الا الهيئة المجتمعة لاكل
فرد فرد لتخلف بعض الاحكام الذي هو الخفض والجزم في بعضها الذي هو الفعل المضارع
بالنظر الي الخفض فانه لايخفض والاسم باقسامه بالنظر للجزم لعدم دخوله فيه هذا
مراد الش وهو لاينافي ان الثلاثة الاشيا الخارجة ملاحظ خروجها من قوله
كلها حتي يصح ما اجمعوا عليه من انه لايحتاج الي حمل الكل علي الكل المجموعي الا اذا لم ينظر
الي قوله الاتي فيما ياتي وخرج عن ذلك الخ الذي هو في قوة الاستثناء اما اذا انظر
اليه فكل علي معناها الشائع الذي هو الكل الجميعي وانظر كيف تكون كل علي معناها
المذكور ويكون الماتن حاكما علي الفعل بانه يخفض بالكسرة والاسم بانه يجزم بالسكون
حتي يعترض علي الش الدقيق الفكر والنظر الجاري علي ما يشهد له الحس والعقل فلا يغرنك
اجماعهم والله هو الموفق اي فمجموعها لايصح عليه الجار بقوله يرفع وما بعده
الا لو قرنت الافعال بيا الغيبة التحتانية والمفرده الفوقانية ولو قال اي فهي مجتمعة لكان

ظاهرا وفي قوله ترفع بالياء مراعاة لمعنى كل على حد قوله تعالى وكل اتوه داخرين نحو
يضرب زيد اي تأمل امثلته جميعها تجدها جارية على ادق نظر هذا هو الاصل اسم
الاشارة راجع الى الاحكام المتقدمة وكذا قوله وخرج عن ذلك وازد للتاويل بالمذكور
وجمع فقوله جمع المونث وما بعده على حذف مضاف اي حكم جمع المونث الخ ويكون قوله
ينصب بالكسرة وهكذا بيان لهذا المحذوف وتقديم جمع المونث السالم على الاسم الذي
لا ينصرف ظ ويصح ان يكون اسم الاشارة في المعنى الى الانواع الاربعة ولا تقدير في جمع
المونث وما بعده ولكن نكتة تقديم جمع المونث على الاسم الذي لا ينصرف مع انه متاخر
عنه في عدد الانواع السابقة هي انه لما كان حكمه وهو النصب متقدما على حكم ما لا ينصرف
وهو الخفض ظهر تقديمه عليه وان كان النصب بالكسرة والخفض بالفتحة لم يتقدم في
الكلام فتنبه وكان حقه ان ينصب بالفتحة اي لصلاحيته لها وانما عدل به
عن حقه للحمل على اصله وهو جمع المذكر السالم فانه ينصب بما جر به وهو اليا فكذا هذا
ينصب بما جر به وهو الكسرة وقيل غير ذلك مما يطول على المبتدي وقد قدمنا لك ان
بعضهم ينصبه بالفتحة وفاقا للصالح له يخفض بالفتحة اي ان لم تدخل عليه ال
او يضف على ما حققناه لك بتوفيق الله عز وجل باحمد ومساجد كرر المثال للاشارة
الى الاسم المفرد وجمع التكسير الذين لم ينصرفا وكان حقه ان يخفض بالكسرة ولكن لما اشبه
الفعل فيما تقدم منع من حقه يجزم بحذف اخره ان قلت اذا كان يجزم بالحذف
كان مما يعرب بالحروف كما تقدم فلا وجه لادخاله في المعرب بالحركات وكان حقه
ان يجزم وقد علمت وجه العدول عن حقه فلا تغفل التثنية وبعض العرب يعربه
بحركات ظاهرة على النون قال المحقق في الحاشية واذا كان وصفا نحو صاعان منع الصرف
للوصفية وزيادة الالف والنون وبعضهم يعربه بحركات مقدرة على الالف والالف
لازمة عنده هو لا قيل ومنه ان هذان لساحران في قراءة تشديد النون مع اثبات
الالف والجمهور على تاويل في الاية بجعل اسمها ضمير الشان المحذوف وهذان مبتدا واللام
داخلة على مبتدا المحذوف اي لهما ساحران فلا يقال ان لام الابتدا لا تدخل على خبر
المبتدا في غير النسخ ونوقش هذا التوجيه بان ضمير الشان لا يحذف الا مع ان المخففة
وكان المخففتين وفي بعض شروح الشاطبية من التاويلات ان ان ليست ناصبة
بل هي بمعنى نعم التي هي حرف جواب فهذان مبتدا لا ناصب معه ينسخه ويحتاج الى التاويل
في لام الابتدا بما ذكر او بانها مزحلقة عن المبتدا والاصل لهذان ساحران على ما قيل

في نسخة قلت وجه ادخاله في المعرب بالحركات النظر

بذلك في قوله خالي لانت وقيل غيرذلك وجمع المذكر السالم قد قدمت الكلام
عليه وفيما اذا سمي بالمثنى الاعراب كما يعرب قبل العلمية والاعراب مع منع الصرف للعلمية
وزيادة الالف والنون هكذا قالوا وهو يفيد التزام الالف ولو نقل من حالة النصب
او الجر ملاحظا خصوصها وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما ياتي من بعض اوجه جمع المذكر
السالم المسمى به التي هي الاعراب كالاعراب قبل التسمية والاعراب بحركات على النون
مع لزوم اليا كحين وتنوين ما لم يكن مع العلمية علة اخرى تمنع الصرف والاعراب بحركات
كذلك مع لزوم الواو كعربون والتنوين ان لم يكن هناك علة اخرى ايضا والاعراب
اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الواو والمانع من الصرف العلمية وشبه العجمة لانه ليس في الا
العربية المفردة ما اخره واو ونون زائدتان واخر الاعاريب الاعراب بحركات مقدرة على
الواو فهي لازمة والنون مفتوحة وفي الحواشي هنا ما ناقش فيه المحقق في حسن الاشموني
من اطلاق المصدر الخ اي فهو مجاز علاقته البعضية فان الحدث بعض المشتق
اذ هو ذات وحدث هكذا قال بعض المحققين زاد به على الجماعة في قولهم علاقته
التعلق فان كلا من المجازات جميعها فيها التعلق ولا يخفاك ان كلامهم صحيح بان يراد
تعلق خاص على وجه انه واقع على الذات مثلا على انه يلزم على كلامه تكلفات التزام
الشروط التي ذكرها اهل البيان في مجاز البعض فافهم وقيل ان التثنية صارت حقيقة
عرفية عندهم هكذا قالوا هنا قلت ثم لا يرد ما كتبوه على قول المص سابقا في تقسيم الاسما
خاصة فلا تغفل وحذفها للناصب والجازم جعل هذا شيئين بالنظر لحالتي
النصب والجزم والا فالحذف شئ واحد ولما كان حذف الاحرف الثلاثة لا يكون الا بالجازم
جعله شيا واحدا اي باب بيان تعددها وانواعها لتلك
الاعداد وقد ذكرها بقوله ماض الخ وكذا بيان حقيقتها وهو قوله نحو ضرب على ما ذهب
اليه ابن الحاجب من الاكتفا بالحد بالمثال كما نقله الجماعة هنا وبيان احكامها وقد ذكره
بقوله فالماضي مفتوح الاخر على ما ذهب اليه الشم وسياتي الكلام عليه وبيان النواصب
للمضارع منها والجوازم فالجماعة هنا من الاقتصار على بيان الحقيقة لا دليل عليه وقدم
الكلام على الافعال على الكلام على مرفوعات الاسما ومنصوباتها ومخفوضاتها مع ان
شرف الاسما يقتضي العكس زيادة على مراعاة الترتيب في قوله سابقا اسم وفعل وقد
يقال المرفوعات وما بعدها معمولة والافعال عاملة وان كانت لا تعمل الجر والعامل اشرف
من المعمول فلذا قدم الكلام على الافعال او لقلة الكلام عليها والنكات لا تتزاحم والتكلم
هنا

مطلب
باب الافعال

الاصطلاحية اي لا اللغوية
هنا علي النواصب والجوازم لتعلقه بالافعال
التي هي جمع فعل بفتح الفا ما يحدثه الشخص من قيام وقعود وغيرهما واخذ هذا القيد من
الكلام الاتي كالفتح والجزم ودخول احرف الزيادة في الاول واما قوله ثلاثة فلا يفيد وان
زعمه الجماعة هنا قائلين ان الافعال اللغوية لا تنحصر قلنا لهم ان اريد افراد الافعال
اللغوية فكذا افراد الافعال الاصطلاحية لا تنحصر كما سيعترفون بذلك قريبا
وان ارادوا انواع اللغوية فتنحصر في ثلاثة من حيث زمانها اذ هي ماضية
او حالية او استقبالية كما ان الافعال الاصطلاحية كذلك باعتبار الزمان
الماخوذ فيها جزء والاصطلاحية نسبة للاصطلاح والمراد اصطلاح النحويين
وال في الافعال المضاف اليها للعهد الذهني عند اهل البيان ويقال له الخارجي
عند النحويين وهي التي علم مدخولها من غير تقدم ذكر ولو جعل اللام للاشارة الي
ما تقدم في قوله اسم وفعل لكانت للعهد الخارجي الذكري وان اختلفا افرادا
وجمعا واما لم يكن ال للاشارة الي قوله والافعال من ذلك مع انه موافق له جمعية
لان الافعال هناك مرادها المعربة بخلاف ما هنا فافهم الافعال ثلاثة
اي جميع الافعال لاجل اللجبار والا لو قال الفعل ثلاثة بمعني انواعه ثلاثة لصح
لكن من غير توافق في اللفظ وهي ثلاثة حل معني لا رابع لها
اما اخذه من التفصيل بقوله ماض الخ فانه في مقام البيان يفيد الحصر علي ما هو الظ
او اخذه كما قال الجماعة من ان المبتدا اذا عرف بلام الجنس كان محصورا في الخبر كقوله
صلي الله عليه وسلم الائمة من قريش فان عرف الخبر فبالعكس كقولك زيد الامير وقد
لا يقصد الحصر مع التعريف كما افاده السعد في قول الخنسا في اخيها صخر
اذا قبح البكاء علي قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا
وكما هنا والشاهد في بكاءك الحسن فان اصلها المبتدا والخبر فان تعرف الجزان باللام
فان كان احدهما اعم فهو المحصور سوا تقدم او تاخر علي ملحقة عبد الحكيم في قولك
العلما الناس والناس العلما فان كان بينهما عموم وجهي كالحيوان الاسود فالمعول
عليه القرينة واستدل الجماعة علي الحصر في الثلاثة بما فيه شئ ماض قدمه
علي ما بعده لسبق مدلوله علي مدلول ما بعده فان الماضي وقع وانفصل وغيره لم
يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشئ مستقبل اولا ثم يصير ماضيا
والاول ناظر لشيئين شئ ماض وشئ غيره والثاني نظر الي شئ واحد بحركته

(margin notes:) علي ما هو الظاهر — قدمه علي ما بعده — ٩٣

عليه الا زمنة الا صبان بايضاح وهو ما دل ما وافقه على لفظ وقوله دل على حدث
اي مباشرة او بواسطة فدخل اسم الفعل والمراد الدلالة الاعم من الحقيقية او المجازية ليشمل
قتل المستعمل في ضرب ضربا شديدا والحدث الشيء الحادث اي الذي يحدث بفعل فاعل ماخوذ
من الحدوث بمعني الوجود بعد عدم او التجدد بعد العدم فيشمل الفعل الذي اقترن بزمان
امر اعتباري كما قرر في علم الكلام فيرد على التعريف خروج نحو مات زيد على ان الموت عدمي لا تتعلق
به القدرة الا ان يقال هذا اصطلاح اخر وانما المراد هنا بالحدث مطلق الشيء ولو عدميا
ولا مانع من الحكم عليه باقترانه بالزمان مقترن اسم فاعل لكن ليس المراد به الحال
لئلا ينافي قوله بزمان ماض ثم ان كان المراد الاقتران في الخارج والوضع فقط كان قوله
او لا دل معناه دل دلالة تضمنية وهي الدلالة على جزء المعني اذ هو موضوع للحدث
والزمن فقط على كلام الجمهور والذي دل على النسبة جملة الكلام على ما سبق لك
هل النسبة جزء من الكلام اولا وان اريد الاقتران بالزمان في الدلالة ايضا كانت
الدلالة دلالة مطابقية اذ هي الدلالة على تمام المعني ولا ينافي ما قلناه من انها في الاول
تضمنية ما نقل عن سم في حواشي المختصر في دلالة التضمن والالتزام عن الغزي فارجع
اليه ولا قوله هنا مقترن اذ الاقتران فما ذكر لا يستلزم دلالة اللفظ على الحدث وحده
هذا التحقيق المسئلة ولهم كلام مع بعضهم لا صحة له فتامل ماض اي فتسمية
الفعل بالماضي باعتبار احد معنييه وان لزم منه مضي الاخر وقبل تا التانيث لاخراج
اسم الفعل على انه دخل فيما سبق والمراد القبول اصالة فلا يضر منع الاستعمال لها كما
في افعال الاستثنا من نحو خلا بقي ان يقال ان التعريف لا يشمل نحو علم الله ولا كان
زيد قائما على ما قيل ان الافعال الناسخة لا دلالة لها الا على الزمن واما الحدث فلا
وكذلك لا يشمل نحو استمر زيد مما هو مستعمل في الدوام لا في زمن ماض والذي
يظهر في ذلك ان اطلاق الفعلية الماضوية عليها مجاز علاقته المشاكلة ولا يلزم
في المجاز ان يكون للفظ معنى سبق استعماله في معني حقيقي كما هو مبين في محله فلا يضرنا
ان مثل هذا لم تستعمل الا هكذا فتامل وافهم اي مشابه اما بكسر البا
فتكون الرا في المضارع مكسورة اي ضارع هو الاسم وشابهه ويصح الفتح اي
ضارعه الاسم وشابهه لانها مفاعلة من الجانبين وان كان الاسم بشرف الاسم كسر الرا
والبا والمشابهة في امور اطال بها الاشموني وحشو وبعضهم مادل على
حدث مقترن فيه ما سبق فالاقتران وضعي بمعني ان الواضع قرن بين الزمن والحدث

وضع

العلامة

ووضع لهما لفظ الفعل فلا يرد اسم الفاعل لان الزمان ليس جزأ من مدلوله بل مدلوله
ذات ومعنى عليها قيل واما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه حقيقة في الحدث
الحال ويلزمه الزمن الحال افاده محشي المختصر رحمه الله تعالى باحد ان اريد الحد
فتطرح من التعريف ما اريد به مجموع الحال والاستقبال وان اريد الاحد ولو صح
غيره فلا زماني الحال والاستقبال اضافة الزمان اليهما على معنى اللام ان
اريد بالحال والاستقبال الحدثان الحال والمستقبل ولكن لا يوافق ما في تعريف الماضي
من جعل المضي صفة للزمان بل المناسب جعلهما هنا صفتين للزمانين وان
جعلت الاضافة بيانية على تاويل الاستقبال بالمستقبل وافق ما سبق والمعنى
باحد الزمانين الذين هما الحال والزمن المستقبل والحال له معنى عند اهل
العربية ومعنى اخر وهو جزء من اجزاء الزمن حاضر لا يقبل التجزي بخلاف
الاول فهو زمن الفعل حال الفعل فيتقدر بقدر الفعل طولا وقصرا ولذا يقولون
صلاة زيد حالية وحجه حالي مثلا ويقولون في تعريفه اجزاء من اواخر الماضي واوائل
المستقبل وما بينهما قلت للمانع من ارادة المعنى الاخر لاهل العربية عذراتهم
تجوزوا في جعل جميع الفعل الحالي بتغليب الفعل الصادر وقت كلامهم وفي تعريف
الحال بالاجزاء المذكورة مناقشة للغزي وقيل لم لا خرج اسم فعل المضارع
كوي واوه بمعنى اعجب واتوجع كقوله يضرب ان قلت ان المراد تعرض به الماضي
لا الحالي ولا الاستقبالي حتى يصح التمثيل به قلت عدمه لا اثر على معناه الاصلي الذي
هو ما ذكر بواسطة ثم فهو مجاز والقرينة لهذا تفضل عن ما اسلفناه
على طلب ان قلنا ان مدلول الامر الانشائي تعبيره على صحته وان قلنا مدلوله
الحدث المستقبل المطلوب كانت الاضافة من اضافة الصفة للموصوف اي
على حدث مطلوب وعلى كل فالاستقبال صفة للحدث والا فالطلب حالي فالتلفظ
بالامر يقارن مدلوله على الاول وان كان في النفس سبق طلب على التلفظ ويتقدم
عليه على الثاني مضي ودخل في التعريف كف وانكفف وخرج لتضرب بلام الامر لان
الدلالة ليست بالصيغة الفعل كما ياتي في المتن في زمن الاستقبال اي
على الفور على ما بين في التلخيص عند قوله وحقه الفور كالنهي والاستفهام
او يراد هنا ما هو اعم ويفرق بين الاصطلاحين ظرف مستمر صفة لحدث ولهذا
الصنيع يتوي ان المراد في التعريفين السابقين الاقتران في الخارج وانظر لم لم

57 للزمانين

زمن الحال

وارد الاقتران

يعبر هنا بالاقتران ايض وقيل بالمخاطبة لاخراج اسم فعل الامر كصه
و للتنصيص علي ادخال هات في فعل الامر خلافا للزمخشري الذاهب الي انه اسم فعل كما
يوخذ من كتابات الالفية ثم ان التعريف يشمل الامر والالتماس والدعا والاول الطلب
من الادني والثاني من المساوي والثالث من الاعلي وهل مع استعلا في الاول وتذلل
في الاخير في الكلام علي ذلك طول فعليك بالتلخيص نحو ضرب ويضرب واضرب
راجع لما قبله علي ترتيب اللف فلكل صيغة ولذا قال بعضهم ان الفعل للمضارع حقيقة
في الحال فقط ليكون الامر فقط المستقبل واستدل ايض بتبادر الفهم عند الاطلاق
في الحال ورد ذلك بان المشترك قد يشتهر بفرد من افراد معانيه وقوله نحو اضرب اي من
كل مفيد للطلب فافعل في فعل التعجب فعل ماض كاسمع بهم وابصر وقول الشعب
اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها لكنه علي صورة الامر واما احكامها
جعل كلام المص بيانا للاحكام ولكن لا يظهر في قوله والمضارع ما كان في اوله احدي
الزوائد فانه تعريف عند النحويين والذي يظهر في هذا المقام ان قول المص فالماضي
الخ تعاريف للافعال الثلاثة متفرعة علي التعريف بالامثلة علي ما سبق لا بيان للاحكام
كما قال الش والمعني فالماضي هو الذي تجد اخره مفتوحا دائما والامر هو الذي تجده مجزوما
دائما والمضارع ما كان الخ لكن يقال ان مفتوح الاخر دائما يصدق في بنحو اين والمجزوم
دائما يصدق بنحو كم فالتعريف غير مانع ولا يشمل نحو ضربوا مما حصل فيه تغيير فهو
غير جامع ولك دفع ذلك بان مفتوح الاخر ومجزوم الاخر وافعان علي فعل والمعني
فعل مفتوح الاخر وفعل مجزوم الاخر فلا يدخل ما تقدم وسياتي في الش عدم الشمول
فتامل علي الاصل اي لان الاصل في اللفظ اذا بني او اعرب علي حركة ان تظهر
عليه هذه الحركة فلا يجيء علي خلاف الاصل الا ما هو لسبب كما ياتي في الش نحو ضرب
الخ كرر المثال لاستيفاء انواع الفعل الماضي حتي السداسي ولا يزيد الفعل علي ذلك
واما زيادته بسين التنفيس فزيادة ظاهرية لان السين كلمة وحدها
مالم يتصل تقييد لفتح اخر الماضي دائما بانه قد يسكن للثقل وقد يضم للمناسبة وانما
لم يتعرض الش رحمه الله الي التقييد بنحو رمي من كل فعل ماض لم يفتح اخره للتعذر لجريان
الخلاف فيما ذكره فقد ذهب بعضهم الي انه مبني علي السكون في الاول وعلي الضم في الثاني
ورد عليهم بان هذا تسكين لا للبنا وضم لا للبنا يدلك علي ذلك قوله علي خلاف
الاصل الراجع لكل من التسكين والضم لا للضم فقط وان زعمه بعض من خلط في هذا
المقام

بلغ

بلغ

بلغ

للمقام كما سيظهر ان شاء الله وبي التوفيق والاتصال على ما سبق هو الذكر على وجه
ان الضمير مسند اليه فخرج بالضمير الظ وقوله رفع الاحتراز به عن ضمير النصب ليس
على بابه لما علمت معنى الاتصال المفقود في ضمير النصب متحرك خرج الساكن
فان كان ضمير جمع فسيذكره وان كان الفا فالفعل مفتوح فلا وجه لادراجه بالتقييد
في التقييد وان وقع في فتحة الفعل مع الالف كض باخلاف هل هي الاصلية اوجلبتها
مناسبة الالف والمرضي الاول لتقدم فتح الفعل ولذا كانت الكسرة في مررت بغلامي
للمناسبة لتقدم يا المتكلم المقتضي للكسر على الجار فاستصحب في كل من الموضعين
مالكان سابقا فكانت مع الالف لا للمناسبة ومع يا المتكلم للمناسبة هكذا افاد المحقق
في حش الاشموني فيسكن اي لاستثقالهم اربع متحركات تتوالي فيما هو كالكلمة
فان الضمير الذي هو فاعل بمنزلة الجزء من الفعل وقال بعضهم انما سكن اخر الفعل للفرق
بين ضربنا زيدا على ان نا فاعل وضربنا زيد على انه مفعول وزيد فاعل وحمل ضمير النسوة
وتا الفاعل عليه لاشتراك الثلاثة في الرفع والاتصال ولا نقل يسكن تسكين بنا
لئلا يظهر قوله على خلاف الاصل فانه راجع لما هنا ايضا نحو ضربت اي وضربنا
نحن والنسوة ضربن واو الجمع منها واو الحرفية على لغة اكلوني البراغيث
فانه يضم اي مع كونه مبنيا على الفتح المقدر منع من ظهوره ضمة المناسبة على
خلاف الاصل قيل هنا ان معناه على خلاف الاصل في البنا الذي هو السكون كما في الخلاصة
فيكون الشيخ جاريا على القول بان الضم للبنا لا للمناسبة والبنا على الفتح للقدس ويقاس
قوله سابقا يسكن ليكون الباب على وتيرة واحدة فلا يصح قولكم دنا بعا لغيره ان
كلام الش محتمل للقول بان الضم للمناسبة بل يتعين انه جار على القول بانه للبنا فتامل
بانصاف اه بالمعنى قلت الانصاف الحكم عليه بالفساد لانه لو كان معنى خلاف الاصل
ان بناه على خلاف الاصل لزم ان قوله اولا على الاصل معناه ان بناه على الاصل
لانه مقابل له كما يشهد بذلك افاضل ولا يصح ان يقال ان الفتح على الاصل في البنا
والذي قلته انه على خلاف الاصل راجع لكل من السكون والضم ومعنى كونه على خلاف
لانه لم يوافق ما الفعل بني عليه وهو الفتح فكلام الشمتعين اجراؤه على القول بانه
مبني على الفتح المقدر في هاتين الحالتين فلا تكن اسير التقليد عند
الكسائي تقييد للقول بان الذي في الفعل اعراب لا بنا كما هو قضية التلقيب بالجزم ومثل
الكسائي الاخفش والكوفيون قيل هنا وخص الكسائي لانه امام اهل الكوفة وقيل ايضا

يمنع من الحمل على هذا المذهب قول المص اولا الافعال ثلاثة اهـ اي والاقسام اثنان
وتعقبه الشيخ الدلجي بانه لا مانع من الحكم بانها ثلاثة نظرا للصورة وان كان اصل الامر
المضارع الامر فاصل اضرب لتضرب لختاره في المغني كما نقله الاشموني ولكن بعده
للجماعة خوف الالتباس بالمضارع اي حالة الوقف والالتباس ظاهر في المثال
الذي ذكره واما الفعل المعتل فيجزم بالحذف ونحو ليقوم يجزم فتحذف الواو فلا التباس
الا انه حمل ما فيه لبس على ما فيه لبس ثم اتى بهمزة الوصل اي الهمزة التي يتوصل
بها للنطق بالساكن والكلام على همزة الوصل عقد له ابن مالك في الالفية فصلا
عند الاحتياج اليها اي لا في نحو قال وسالم وعندي ان الامر مبني يحتمل كلام
المص ولا يصح قوله الجزم لانه قد يطلق القاب الاعراب على القاب البنا والقرينة
قوله ابدا فان شان الاعراب انه يتغير كثيرا ان كان صحيح حاصل المسئلة
انه اما خال من نوني التوكيد والنسوة ومن ضماير الرفع الثلاثة او متصل بواحد وعلى
كل اما ان يكون صحيحا او معتلا فان اتصل بضمير الرفع بني على حذف النون صح او اعتل
او بنون النسوة بني على السكون كذلك او بنون التوكيد بني على السكون المقدر وان
لم يتصل به شيء بني على السكون ان كان صحيحا وعلى الحذف ان كان معتلا
للمذهب المنصور يظهر انه لا ثمرة له الا التكلف وعدم الاربع تقييد للزوائد
لانها لا تنحصر في اربعة اذ منها ما اشتهر حروف سالتمونيها وتذكير العدد لان المعدود
مونث وان كان يصح التذكير هنا لو فرض ان المعدود مونث مذكر لما افاده الاستاذ
النووي نفعنا الله بمدده نقلا عن النحاة ان محل القاعدة المشهورة اذا ذكر المعدود
موخرا عن العدد كما في نحو سبع ليال وثمانية ايام والا فلا شيء يجب وما هنا قدم المعدود
للمتكلم قال الشيخ م د اي لتكلم المتكلم والا كانت ضميرا وهكذا يقال فيما بعد
همزة اكرم اي الذي هو فعل ماض بدليل ما ياتي وخرج ايض همزة اكرم الامر
نرجس اي جعل في الشيء نرجسا والكلام عليه ليس هذا محله يرنا تقول يرنا
الثوب اذا خضبته باليرنا التي هي الحنا ان تصلح للمخاطب لم يقل كسابقه
بشرط ان تكون لان الموقتية تاتي للغيبة تقول هند تقوم بخلاف ما سبق فهو قاصر على
حالة واحدة واعلم ان اسند الصلاحية للغيبة مع صحتها ايض لان الاحتمالية قد ذكرت
في اليا التحتانية فاراد ان لكل حرف شيئا غير ما للاخر فافهمه ماضية لعدم
دلالة الخ عدم الدلالة المذكورة لا يمنع فعلية الامر حتى ينتج خصوص الماضي فهو

فعليل

تعليل المحذوف والاصل لا مضارعيه لعدم الخ ثم ان احترازه عن الماضي هنا
لا حاجة اليه لعلم الماضي من تعريفه الذي لا ينطبق على المضارع
الزوائد يفيد ان نون نرجس وياء يرنا زائدتان وهو كذلك في النون كما نص
عليه الاشموني قال لان الاسم الذي هو النرجس بكسر الجيم فلو كانت النون اصلية
لزم ان الوزن فعلل بكسر اللام الاولى ولم يوجد هذا الوزن في الاسماء وزيادة
من محشيه واما الياء في يرنا فالذي يظهر منها انها اصلية لقولهم انه من البرنا التي
هي الحنا والياء في اليرنا اصلية لا زائدة لانها لا تزاد الا مع اكثر من حرفين اصول والالف
الاخيرة هنا زائدة فالنون والزاء هما الاصليان فقط فلعجز المجرد اي الخالي
وهو تقييد للحكم عليه بالرفع ابدا الانه معهما مرفوع ولا محلا على ما نقله العلامة في حسن
الاشموني عن شيخه م دعن ق ل وغيره وقد تقدم ذلك وان كتب م د هنا عن
الغنيمي خلافه وال في النونين للعهد الذكري اي نون النسوة والتوكيد المباشرة
لفظا وتقديرا ولو حذفت كما في لا تهين الفقير على ما سبق ومن المباشرة لفظا لا تقديرا
نون لتبلون واما ترين ولا يصدنك على المختار سابقا ان المحذوف واو الضمير
مراد الباب علي وتيرة واحدة وان قيل هنا خلافه وكلام الش يجعل في المتن
استخداما حيث ذكر للمضارع مرادا اطلاقه ثم ذكر ضميره مرادا به المجرد بما ذكره الش
واسم الاشارة كالضمير في حصول الاستخدام ومن الناصب والجازم
عن من وري مرفوع ابدا اي لفظا او تقديرا بالتجرد ينجري
على مختار ابن مالك واصله للكوفيين ان الذي رفع للمضارع انما هو التجرد
وترك ذلك الحوال للحاجة الي بيانها هنا وبيان ما يرد عليها وان سكت الجماعة هنا
لكن يرد على المختار ان الرفع وجودي والتجرد عدمي ولا يكون العدمي عاملا في الوجودي
ويرد ذلك بانه لا مانع من كون العدمي المضاف لا العدمي المطلق عاملا في الوجودي
وبان التجرد وجودي اذ هو كون الفعل مستعملا على حالته الاولى التي لا ناصب فيها
ولا جازم فينصبه قيل اتى بذلك لان النواصب الاتية والجوازم
قد يدخل بعضها على الفعل مع بقائه على رفعه كقوله ان تقرآن على اسما ويحكما
مني السلام وقوله يوم الصليفا لم يوفون بالجار ولكن هذا يظهر لو حذفه الش
فا التفريع والتسبب والظ ان كلام المتن مبني على اللغات المشهورة التي لا تهمل
وقوله فينصبه تصريح بحكم النصب والجزم المقابلين للرفع وقدم المتن الناصب

علي الجازم لان اثر الناصب وجودي بحسب الاصالة وهو الحركة فلاينافي نصب الافعال الخمسة بالحذف واثر الجازم عدمي والوجودي اشرف من العدمي هكذا قال الجماعة ولكن هذا لايظهر علي ان الاعراب التغير المخصوص اذ هو وجودي نصبا وجزما عنرانه معنوي فالنواصب عشرة قدم الكلام علي النواصب لتقدمها في الذكر فال ع هي نذكرية وان لم يتوافق مدخولها وما قبلها افرادا او جمعا كما قيل هنا وهو يوافق ما قلناه سابقا عند قوله باب الافعال فلا تغفل او لان الكلام عليها اقل وفاقا وخلافا اني بذلك لاجل قوله عشرة والا فالجمهور علي انها اربعة واما لام كي وما بعدها فالنصب ليس بها بل بان مضمرة وسياتي الكلام علي ذلك علي ما هنا او الانها وقع خلاف ما المصدرية ولم واستدل للاولى بقوله صلي الله عليه وسلم كما تكونوا يولي عليكم وان رد بان نون الافعال الخمسة التي منها تكونون قد تحذف تخفيفا كقوله وبتيني تدلكي واستدل علي الثانية بقراة بعض السلف الم نشرح بنصب الحاء ورد هذا ايض بان الفتحة لاتباع الحاء اللام في قوله لك وبان نون التوكيد متصلة بالفعل لكنها حذفت وبه تعلم ما في الحواشي هنا والمتفق عليه اربعة اي هي ان ولن واذا وكي والمراد الاتفاق بين الجمهور والا فبعضهم قال ان النصب بان دائما ظاهرة او مقدرة كما نقل عن ابي حيان وهي ان اي وما عطف عليها وان كان قول الشر فيما ياتي والثاني لن والثالث اذا وهكذا يميل الي ان ما ياتي اخبار لمبتدآت محذوفة ولعل ما ياتي حل معني وبدا بان لانها ام الباب بدليل نصبها محذوفة الساكنة النون خرجت المشددة فانها تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد الساكنة اصالة فخرجت المخففة من الثقيلة كما اذا وقعت بعد مفيد اليقين فان الفعل يرفع بعدها ومنه علم ان سيكون اما اذا وقعت ان بعد مفيد الظن فتحتمل التخفيف وتحتمل المصدرية فيرفع علي الاول وينصب علي الثاني والظن اذا اريد به العلم كان من قبيل اليقين كما ان العلم اذا اريد به الظن كان من قبيل الثاني فيجوز به الوجهان والنصب ارجح لاجماع السبعة علي نصب الفعل في احسب الناس ان يتركوا علي ما فيه فانه يكون اجماع السبعة علي مرجوح كما في حش الاشموني نقلا عن السعد والمراد ان المصدرية اما غيرها كالمفسرة فلا تنصب الافعال لعدم دخولها عليها وهي التي سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولم يدخل عليها جار لا لفظا ولا تقديرا فليست مفسرة في قوله تعالي واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

لانها

لانها سبقت بمفرد لا جملة ولا في قولك قلت له ان قم لتقدم حروف القول دون
معناه بل زائدة نعم ان اريد بالقول الامر صح كونها مفسرة على ما مال اليه ابن هشام
في قول الزمخشري ان قوله تعالى حكاية عن عيسى ما قلت لهم معناه ما امرتهم فكانت
ان مفسرة في قوله ان اعبدوا الله قال ابن هشام فقولهم دون حروف القول اي
باقية على حقيقته وكذلك ليست مفسرة في قولك اشرت اليه بان قم ولا ان قم على
تقدير الباء بل هي مصدرية لان الجار لا يدخل الا على الاسما قال الشيخ في حشية الاشموني
ما نصه قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا
هو قم او ظاهرا نحو اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه دماميني اه قلت الظ
انها في نحو كتبت المذكور زائدة كهي بعد صريح القول لتنبيههم بان الجملة تقع مفعولا
لصريح القول فلا تفسر فيه ان اذ الكتابة تتعلق بالجملة كما تتعلق بالمفرد الا ان يعرف
بان لفظة قم لا تتعلق بها الكتابة من حيث هي لفظ بل من حيث هي نقوش بخلاف
صريح القول ثم الظ انها مفسرة في اخر دعواهم وانه لا فرق في المفسر بين الظ والمقدر
اخذا من كلام الرضي المتقدم والمفعول لية غير تعبد على الظ والاصل في الاية ولخر دعواهم
شيء هو الحمد لله رب العالمين او هي زائدة وعلة الزيادة ليست افراد ما قبلها
وان ذكروه وسبق بل ان مثل القول الدعوي التي في الاية وكذا الاسماع تقول اسمعته
قم فان قلت ان قم فهي زائدة لا مفسرة لتقدم ما هو كحروف القول فلا تغفله
والماضي محلا سكت عن الامر مع انها توصل به تقول اشرت اليه بان قم اي بالقيام
على سبيل الامر وكذا توصل بالنهي تقول بان لا تقم على ما ارتضاه كل من وصلها
بالامر قال العلامة القليبوني كما نقله الشيخ م د الصواب انه لا يحكم على محل الماضي
الا في الجزم لتغير معناه اه وهو الذي يفيده كلام محشي الاشموني هنا نقلا عن ابن
هشام فما كتب هنا من نسبة المحلية النصب في الماضي لابن هشام خلاف ما نقله
المحقق المذكور عنه وهي موصول حرفي وبقي من الموصولات الحرفية ان المشددة
المفتوحة الهمزة وكي وما المصدرية ولو وزاد بعضهم عليها الذي واستدل بقوله
تعالى وخضتم كالذي خاضوا اي بخضتم كخوضهم وضعف ذلك والموصول الحرفي
هو الذي لا يعود اليه من صلته عائد بخلاف الموصول الاسمي كالذين واللاتي
تسبك هو حكم الموصول الحرفي التقدير يعجبني من ضربك وانما عدل عنه
الى ان تضرب للدلالة على زمن الضرب وهو الاستقبال وهو لا يستفاد من ضربك جملة

وقد يكون المعدول لغيره لك فعليك بحشي الاشموني حرف مصدري الظ فيه
الوصفية وقوله بعد ونصب واستقبال مرفوعان على تقدير ذو ولو قال مصدرية
لظهر الجر فيه وفيما بعده فتامل وافهم واستقبال ذكره لخصوص المثال والا فهي
ليست ذا عامل تقول عجبت من ان ضربت لنفي المستقبل اي لنفي الحدث المستقبل
او لنفي الحدث في الزمن المستقبل والمراد من النفي الانتفا والا فالنفي حالي وان كان المنفي
مستقبلا فلا يعول على ما كتب هنا وادعى بعضهم انها لتابيد النفي مستند القوله
عز وجل لن يخلقوا ذبابا واجيب بان ذلك لم يجيء من لن بل من دخولها وقال بعض
المعتزلة لن في قوله تعالى لن تراني لتابيد النفي فلا يرى المولى في الاخرة وما ورد من
ذلك فموول ورد ذلك بانه علق الروية على ممكن وهو استقرار الجبل مكانه بقوله
عز وجل فان استقر مكانه فسوف تراني ولا يعلق على الممكن الا الممكن والكلام ليس
بهذا المحل ونصب وجزم بها بعضهم في قوله لن يخب الآن من رجائك من
حرك دون بابك الحلقه اذن تقلب نونها في الوقف الفا كما في الخلاصة والجمهور
على كتابتها الفا وهي حرف وذهب بعضهم الى انها ظرف جواب وجزا
اي حرف يجي في جواب كلام ملفوظ او مقدر سوا كانت اوله او حشوه او اخره فلا تقع
من غير تقدم كلام ومعنى الجزائية ان مضمون ما بعدها جزا مضمون ما قبلها كما
في مثال الش وقد يتخلف عنها الجزائية كما في اذن تصدق جوابا لمن قال احبك
في صدر خرج الاخر والحشو وما ورد من النصب فيه فشاذ كقوله اذا اهلك او اطيرا
قوله
مستقبل في بعض النسخ مستقبلا بالنصب على انه خبر يكون وقوله
والفعل بالرفع عطفا على اسمها وهو تابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع فلا يضر
تانيث الفعل الذي هو تكون بالتا وخرج الفعل الحالي فلا ينصب باذن قال بعضهم
لان المعنى الحالي واقع فاشبه معنى الاسم الذي لا تعمل فيه الحروف ولم يتعرضوا لما
اذا كان الفعل للحال والاستقبال هل تغلب الحالية الاستقبالية او الحالية والظ
تغليب الحالية فراجعه متصل خرج ما اذا انفصل عنها بالقسم وكذا
لا يضر الفصل بلا كما انها لا تضر ان وجموع القسم ولا كذلك لا يضر الفصل به
كي المصدرية اي التي تسبك ما بعدها بمصدر واحترز عن كي التعليلية
وهي التي قامت مقام لام الجر في المعنى والعمل وقد تختصر كيف الاستفهامية الى كي
كما يختصر سوف الى سو وسف وتدخل على ما كانت عليه قبل الاختصار من اسم او فعل

فيرفع المضارع بعدها كما في قوله كي تجنحون الى سلم اي كيف وقد يختصر كي التي كلاسا
منها باسقاط آليا وحمل عليه قول الشاعر كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر حيث
نصب تحسبوا باسقاط نونه قاله ابن مالك واجابوا عن البيت بان الافعال
الخمسة تخفف بها بحذف النون وهي الداخلة عليها اي من غير ذكر ان
بعدها وان احتملت للمصدرية وان موكدة لها فالذي نصب الفعل هو ان واحتمل
ولحتمل ان الناصب هوان والمكي موكدة للجار قبلها وهذا هو الارجح لان ام
الباب ان فالاولى اضافة العمل اليها حيث وجدت فلو كان هناك كي وان فقط
تعينت كي للتعليلية والجر وان للنصب هكذا قالوا وهو يوهم ان لا تقدر اللام فلا
يحتمل تاكيد كي لها وتاكيد ان لكي ولو ذكر بعد كي اللام كما في قولك جئت كي لاقرا تعينت
للجر ايضا للفصل بينها وبين الفعل باللام سوا ذكرت ان بعد اللام اولا
لام التعليل يظهر ان المعنى اللام الموضوعة للتعليل ولو استعملت في غيرها كالصيرورة
على قياس ما قالوه في لام كي الآتية ان قدرت اللام اي فعند فقد اللام
لفظا يحتمل تقديرها فتكون كي مصدرية وان لا تقدر فتكون حرف جر قلت
لو قيل الاولى حمل كي مصدرية مع اللام ملفوظة او مقدرة لانه متعين لكان
ظاهرا اذ لامانع من اضماران وكيد توكيدي للام الجارة فالظاهر انه لا تعين في صورة
الاتي ذكر كي وان فقط وان كان ذلك في الضرورة فهذه يتعين فيها كون كي جارة لا توكيدا
للام محذوفة لما يلزم من حذف الجار وتوكيد المحذوف وفي المقام اسيا الجانا الى
تركها قصر المبتدي المختلف فيها اي اختلافا شائعا والافقد اختلف في غيرها
اذ ذكرت ان ولو مع لن واذا على ما سبق عن ابي حيان مضمرة اي
جوازا في لام كي ووجوبا في جميع ما ياتي وقد تظهر مع لام كي لزوما اذا دخل على الفعل
لا النافية كقوله تعالى لئلا يكون او الزائدة كقوله عز وجل لئلا يعلم اهل الكتاب
وهي لام كي اي وما عطف عليها وصنيعه هنا يقتضي ان قوله سابقا
وهي ان ولن الخ عائد على الاربعة المتفق عليها وهو خلاف ظ المتن بل صريحه
التعليلية يصح جره صفة لكي ويشير الى ان في كلام المص شبه استخدام
وهو ذكر اللفظ بمعنى واعادته ثانيا بمعنى اخر فان كي تقدمت بمعنى المصدرية
ومن شبه الاستخدام ذكر الضمير او المرجع ثم ذكره ثانيا للمرجع المتقدم بمعنى
اخر ويصح رفعه صفة للام والمراد الموضوعة للتعليل وان استعملت في غيره

كالعاقبة والصيرورة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وكالتوكيد في قوله
تعالى وامرنا لنسلم لرب العالمين على ما قيل في الاية والتعدية في نحو قولك اعددت
ابني ليقاتل   فانه يصح ان تحذف اللام الخ كلامه يقتضي المستتر في قوله
لانها تخلفها عائد على كي ولو قيل ان اضافة لكي لان اللام تخلف كي في ذلك لصح وهو
الذي يميل اليه كلام الاسموني سميت لام كي لانها للسبب كما ان كي للسبب ولعله
لما كانت اللام متاصلة في افادة التعليل جعلت اصلا   فان ورك اي للتقدم
في قوله حينئذ لان ورك لا للتاخر في قوله كي ان ورك بدليل قوله مضمرة جوازا
لان ان تضمر وجوبا بعد كي ولقوله بعد اللام والا فال بعد كي   وتسمى هذه
اللام لام التعليل هذه فائدة زائدة على ما سبق واما قوله سابقا التعليلية
على انه مرفوع صفة لام فيفيد انها يقال لها التعليلية لا لام التعليل وان كان
المعنى واحدا ولكن الاقدح في المعنى جعل التعليلية سابقا بالجر صفة لكي لتقوي فائدة
قوله هنا وتسمى فافهم   والثانية انث بالنا هنا وفيما ياتي نظرا للشائع
والا فيجوز تذكير الحرف بتاويل اللفظ مثلا ولكن قوله وانث التذحتي وان كان
صحيحا الا ان اللائق به اجراوه على قياس قوله سابقا والثاني لن الخ
اي لام النفي اي فاطلق الخاص وهو نفي الشئ مع علم وقوعه واراد مطلق النفي
في خبر كان البصريون على ان خبر كان محذوف والجار والمجرور متعلقان
به والتقدير في الاية ما كان الله مريدا ليعذبهم اي لتعذيبهم والكوفيون
على ان خبرها حقيقة هو الذي دخلت عليه اللام وانما نصب باللام فالشارح ان
جرى على كلامهم فظاهر لكن سياتي يقول منصوب بان فلعل تسمية الفعل خبر
كان اما منظور فيها للصورة او على تقدير مضاف اي متعلق خبر كان وقد تحذف
كان كما في قول الشاعر فاجمع ليغلب جمع قومي اي فما كان وان صح ان جمعا اسم
ما الحجازية وما دام وكان ويكن قيود معتبرة وان كانت ان النافية في المعنى كما
وبقية اخوات كان كهي لكن المرضي ان لام الجحود هي المعرفة بما في الشارح ويغلب
فيها ان يكون الفعل الذي بعدها اسند الى لفظ مدلوله هو مدلول اسم كان
كما في الآيتين ومدلولها المولى تبارك وتعالى ويجوز ان تقول ما كان زيد
ليقوم ابوه على انها لام الجحود افاده المحقق في حاشية الاسموني نقلا عن بعضهم
فالجماعة هنا غير صحيح   المنفية بما اي مع بقاء النفي عن غير انتقاض

فلا

فلا يجوز ما كان زيدا الا ليفعل بعد لام الجحود ولا يجوز حذف اللام واظهار
ان خلافا لبعضهم ولا يدل له قوله تعالى ما كان هذا القران ان يفترى وان استند اليه
بالكون المنفي اي مدلول كان ويكن ولو قال لانها مسبوقة باداة نفي لصح
والنفي يسمى جحودا اي خلافا لمن صوب التعبير بالنفي الجارة لا بما سبق عدها
لها من النواصب فلو اسقطه لصح وتاتي الخلاف وحرفي العاطفة وستاتي ان
شا الله تعالى والابتدائية وهي الداخلة على كلام مبتدا او لو جملة فعلية وقد يتعين
مدخول حتى للنصب في مواضع منها اسير حتى تطلع الشمس فلا يجوز الرفع لان
الطلوع لا يتفرع على السير فهي هنا جارة وقد يتعين للرفع فيما اذا كان مدلوله
حاليا كما اذا قلت سرت حتى ادخل البلد وانت داخل او موولا بالحال المفيدة
للغاية اه نقل في حاشية الاشموني عن بعضهم ان الغالب فيها التعليل والغاية قليلة
ولكن في شرح الاشموني العكس وعليه الجماعة هنا وهو الظ المفيدة للسببية
اي مع العطف وان تمحضت للعطف او للاستئناف والواو زاد بعض الكوفة
ثم واستدل بحديث لا يبولن احدكم في الما الراكد الدائم ثم يغتسل فيه بنصب يغتسل
ونوقش ذلك باقتضائه جواز البول في الما الدائم اي الراكد بدون اغتسال واجيب
واجيب بان العمل بالمفهوم مالم يقم دليل على خلافه بعد الامر اي صريح فعل
الامر او المضارع المبدو بلام الامر ومثلها المصدر الصريح النائب مناب الفعل
نحو سكوتا فينام الناس كما ارتضاه ابن هشام ولم يرتضه في حاشية الاشموني
فما للجماعة هنا غير صحيح والظرف متعلق بالواقعتين اي الفا والواو والمراد
الامر وما بعده وقال ابو حيان لا ينصب بعد الواو المذكورة الا بعد الامر والنهي
والاستفهام والتمني لورود السماع بهم فقط العرض هو الطلب برفق
والحظا والتحضيض الطلب بازعاج او بعد الترجي النصب بعد الفا
في جوابه ضعيف عند الجمهور واما قوله تعالى حكاية فاطلع بالنصب بعد
قوله لعلي ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه في جواب الامر في قوله ابن لي صرحا
وقيل غير ذلك او بعد النفي جملة ما ذكره تسعة اشيا وقد اشار اليها بعضهم
في قوله مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمني وارج كذاك النفي قد كملا
او بعد النفي المحض صفة للنفي ومعنى كونه محضا انه لم ينتقض فلا نصب
في نحو ما تاتينا الا فتحدثنا وكذا يشترط في النهي والدعا والامر التمحض بان يكون

ابن هشام
لم يرتضه
هو الصحيح
شرح

وانه لم يجز النصب بعده نحو ما تاتينا فتحدثنا فتحدثنا
ما زال تاتينا فتحدثنا

بلفظ الفعل علي ما سبق لابن هشام في الامر فلا نصب بعد اسم الفعل ولا نصب
في الدعا بصيغة الخبر نحو رزقني الله فاتصدق واما الاستفهام وغيره فلا يأتي
فيه ذلك بل يكون بالحرف كما قال الش وبالاسم فتوقف الجماعة مبني على زعمهم
جريان الشرط في غير الاربعة المتقدمة وليس كذلك كما نقله في حاشية الاشموني
عن سم نعم يشترط في الجميع الذي يتاتي فيه الاشتراط ان لا تكون الجملة السابقة
علي المخبر بها جامدا وان قيد الجماعة بالاستفهام فلا يجوز النصب في نحو ما زيد
اخاك فاحسن اليه في الجواب قال شيخ الاسلام الواو للمعية فدخولها
لا يراد به الجواب والجزا فقول النحاة واو الجواب على تسمح اه صب اي وان كانت
امثلة الش ظاهرة في ان ما بعد الواو كما بعد الفا مترتب على ما قبلها لان الجواب
منصوب كلامه يقتضي ان الجواب في المتن مدلوله الكلمة او اللفظ ولكن الظ من
تعديته بالبا ان فيه ارحة للمصدرية التي بمعنى الالة وكذا اللام للتعليل نحو
اطيع الله او ادخل الجنة اه م د ثلاثة مع حروف الجر جعل لام كي ولام الجحود
شيئا واحدا والجوازم يقل الش وفاقا وخلافا على قياس ما سبق اما مع
الحذف من الثاني له لا له الاول وان كان يبعد بل يمنع في مثل هذا المقام او لقلة
المختلف فيه هنا اذ هو كيما فقط بزيادة ما وبها فذهب الكوفيون الى ان
الجزم بها ثمانية عشر اي على ما في بعض النسخ من اسقاط اذا في الشعر
خاصة والافهي تسعة عشر والمراد على هنا والا فقد سبق ان بعضهم يجزم بان
المصدرية ولن وكذا للتعجزم بعضهم بلو الشرطية في الشعر جازما
تمييز مفسر للعدد المبهم في حد ذاته وان كان بضميمة قوله الجوازم معلوما فلا يضر
ذلك في كونه تمييزا مفسرا كما افاده محشي الاشموني في قوله تعالى اثني عشر شهرا
بعد قوله ان عدة الشهور وقوله جازما يميل الى ان الجوازم جمع جازم لما
ما يجزم فعلا واحدا وذلك الفعل هو المضارع فقط ويجزم لفظا ان لم يكن
فيه احدى النونين ومحلا ان كانت فيه والمراد بكونه واحدا انه لا اجزاله فلا ينافي تعدده
بنحو عطف يجزم فعلين اي ماضيين او مضارعين او الاول ماض والآخر
مضارع ويقل العكس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له وسياتي الكلام تتمة ستة اي بناء على اتحاد الصورة والاختلاف فان صورة
لام الامر ولام الدعا واحدة وكذلك لام صورة لم ولما غير الم والما وهي لم الخ

كلام

كلام المتن فيه الضمير للثمانية عشر والشارح جعله لستة فارتكب شيأ في المتن
وخلاف الافصح اذ ان كان الضمير راجعا للجمع عشرة فاقل بدون الافراد وان
كان فوق افرد علي قياس قوله تعالي منها اربعة حرم فلا تظلموا فيهن فافرد الاول
لرجوعه للاثني عشر وجمع في الثاني لرجوعه للاربعة افاده المحقق في الحاشية عن
السيوطي بجزم المضارع اي في الشائع كما سبق والمراد بجزم لفظ المضارع
وينفي معناه اي التضمني الذي هو الحدث لان القيام هو المنفي لا الزمن
ويقلبه الضمير راجع الي المعني لكن لا يخفي ان الذي يقلب انما هو الزمن
لان الحدث قد نفي بها فلا ينافي قلبه الي المضي ففي الكلام استخدام حيث ذكر المعني
اولا واراد به الحدث واعاد اليه الضمير مريدا به الزمن كذا يفيد الشيخ الشنواني
والشيخ م د نقل عبارته وفسرها بما هي برأيه منه وادعي ان الضمير في يقلبه عائد علي
المضارع وتبعه بعض فلا تكن لهما مكذا تابعا للمرادفة المترادفان هما المتفقان
معني كانسان وبشر ولما كان ذلك غير صحيح هنا احتاج الشارح الي قوله فيما ذكر
لا مطلقا كذا يفيد الشيخ م د فلا وجه للاعتراض علي الشارح بان الاولي التعبير بالمشاركة
او بالضها ولحترز بالقيد عن لما الايجابية التي بمعني الا كما في قوله عز وجل ان كل نفس
لما عليها حافظ وعن لما الحينية اي التي تفيد رائحة الظرفية نحو فلما ذهب عن ابراهيم
الروع وذهب شي الي حرفيتها ورجحه الدماميني ولكن تقدم سابقا ان الاصح انها
ظرف فيه معني الشرط الي اخر ما سبق فيما تقدم في الحرفية والجزم والدخول
علي المضارع ونفي معناه وقلبه وسياتي دخول الهمزة عليهما فقد شراد فا علي هذه
الستة ولكن يتخالفان في اشياء منها ان لم يدخل عليها اداة الشرط نحو ان لم تفعلوا
بخلاف لما ولا يشترط في نفي لم اتصاله بالحال اي زمن التكلم تقول لم يضرب زيد
امس ولكنه الآن يضرب بخلاف لما ولا يحذف الفعل بعد لم الا لضرورة نحو وان وصلت
وان لم بخلاف لما فيجوز اختيارا قالوا تبعا للاشموني وابتداء النفي مع لم لا يشترط
به من الحال تقول لم يضرب زيد العام الماضي بخلاف لما ومنفي لم لا يشترط فيه
توقع حصوله بخلاف لما ولذا لا تقول لما يجتمع الضدان قلت نقل الاشموني
عن ابن مالك ان قرب النفي للحال في لما اغلبي لا كلي بدليل قول الشاعر
وجدرتا كالدر لما يثقب فان الشاعر يشبه دمع عينيه بالدر الغير المثقوب
من غير ترقب منه لتثقيبه في المستقبل كما انه لم يرد تقييد ابتداء نفي التثقيب

٧ دعوى النظر وان لم يتعرض له [illegible]
وكذا الشرطية فهي [illegible]

بتقريب زمن التكلم فيشهد لابن مالك ودعوى ان الش تجوز بذكر لما بدل لم وايضا
فتامل حرف تقرير التقرير جا من الهمزة وهو حمل المخاطب بما يعهده من
ثبوت كالم نشرح او نفي كقوله عز وجل انت قلت للناس اتخذوني
وفي ظني ان في كتابة التلخيص ان المخاطب عن فيه فرجعه وقد يدخل الاستفهام
مراد ابن التوبيخ نحو اولم نعمركم او الاستبطا نحو الم يان للذين امنوا والاستفهام
قبل لم اكثر منه قبل لما صبان لام الامر والدعا عطف الدعا على الامر لما
اشتهر من التفرقة بين الاعلى والادنى والمساواة وكذا في النهي والدعا وكان
عليه ان يذكر لام الالتماس ولا فيه والمراد بلام الامر ما يشمل ما استعملت في التهديد
نحو فمن شا فليومن ومن شا فليكفر وكذا يقال في لا الناهية نحو قول السيد
لعبده لا تطعني واللام اوسع مدخلا من لا اذ لا يجزم بلا فعل المتكلم وحده او مع
غيره الا في ضرورة نحو فلا نعدل لها ابدا ما دام فينا الجراضم نعم ان كان مبنيا للمفعول
جاز في غير الضرورة ايضا نحو لا اخرج ولا نخرج وهي لام الامر بناء على مشهور
من ان الامر يشمل الدعا والمنظر في مغايرة الامر للدعا تادبا اي من المسمي
كما هو قضية اتحاد المفعول لاجله والعامل فيه في الفاعل فانه م د غير ظ ولكن كلام
الش يقتضي ان لام الدعا خصوص الداخلة كدعا المولى مع انه ليس كذلك الا ان
يقال الحامل على التادب في التسمية ذلك فلا ينافي تسمية اللام في طلب الادنى منا للاعلى
منا دعائية المستعمل في النهي جعل الجار متعلقا بمحذوف صفة ويصح الحالية
ويصح تعلق الجار بمحذوف مفهوم من اسناد الجزم للا اي كانه قال بجزم في النهي
وخرج الزائدة والنافية وان جزم بها بعضهم اذا صلح قبلها كي نحو لحبسته
لا يفلت نحو لا تخف في كون لا في مثل هذا ناهية شي بل الظ انها بعد تنزل
الاعلى الى خطاب المساوي لمساويه وهذا ليس نهيا بل النهي طلب الاعلى
مع قصد الاستعلا فرجعه في التلخيص وهي لا الناهية في الحقيقة فيه ما سبق
والذي فعلين الاول فعل الشرط والثاني الجواب والجزا والفعلان تارة يكونا
ماضيين او مضارعين مجردين عن لم او مع لم او لا او مختلفين فالصور تسعة لكن
ذهب ابو حيان كما في حش الاشموني الى ان ايان مختصة بالمستقبل فلا يكون ايان دخلت
وانظر هل كلامه في الاستفهامية فقط او لا نعم وقد يرفع الفعل الثاني مع الادوات فعلهما
ان كان الفعل الاول ماضيا او مضارعا منفيا بلم فان لم يكن معه لم فرفع الثاني ضعيف ان لم

يسبق

يسبق اداة الشرط التي هي ان فقط على ما في الاشموني ما يطلب الجواب نحو زيد
ان يزر نانكرمه   اثني عشر وهي حروف واسما الاول ان واذما والثاني ملعداهما
وهو اما غير ظرف وذلك من وما ومهما واينما وظرف وذلك غير هذه الثلاثة
والظرف اما ظرف زمان وهو متى وايان او ظرف مكان وهو غيرها واما اي فبحسب
ما تضاف اليه فان اضيفت للزمان كانت زمانا او للمكان كانت مكانا وهكذا واما
اذ فسياتي الكلام عليها ان شا الله تعالى   وهي ان قدمها لانها ام الباب لاختصا
با شيا كحذف الشرط والجواب معا كقوله قالت وان وحذف فعل الشرط وتفسيره
بفعل بعده نحو وان احد من المشركين استجارك وشذ قوله اينما الريح تميلها تمل
الشرطية نسبة للشرط اي التعليق فخرجت الزائدة والنافية وغيرها
.بجزم المضارع وبعضهم رفع بعدها لفظا اي ان لم يبن ولم تقترن به لم
والا فهو مجزوم بها لا بان على الاظهر وقد يدخل في قوله والماضي محلا اذ هو ماض
في المعنى   ويقلب معنى الماضي لذا اي التضمني جميع الادوات الاتية كذلك
ولو مع كان على الاصح خلافا لمن قال لا تقلب كان مع الادوات لتوغلها في المضي مستندا
لقوله تعالى ان كنت قلته ورد بان المعنى ان اكن في المستقبل متصفا باني كنت
قلته في الماضي   ان قام زيد قمت هذان فعلان ماضيان واحسن منهما ان
يكونا مضارعين لقبولهما تاثير العامل لفظا وان كان الماضيان فوق الماضي ثم المضارع
لتشاركهما في عدم التاثير فيهما لفظا ثم المضارع مع الماضي بعده حتى ادعى بعضهم
انه ضرورة كما سبق وقوله قمت يشير الى اشتراط تغاير الشرط والجزا ليحصل الفائدة
بخلاف ان قام زيد قام فلا يكون نعم يجوز لنكتة كما في قوله صلى الله عليه وسلم فمن
كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله على ان من شرطية وما بعد
الفا هو الجواب   ما الشرطية لاخرج الاستفهامية وسائر اقسام ما المشهورة
نظمها وهي في الاصل موضوعة لما لا يعقل على الاصح وقد تستعمل في غيره لغرض من
الاعراض   فاسم شرط اي اما مبتدا وفعل الشرط خبره وان توقفت الافادة
على الجواب واما مفعول بالفعل بعده لما ياتي ان شا الله تعالى   من الشرطية
خرج الاستفهامية وغيرها وهي في الاصل موضوعة لمن يعقل وقد تستعمل في غيره
كقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه   لعلي الى من قد هويت اطير   ثم ضمنت
هنا معنى الشرط   فمن اسم شرط اي مبتدا لا غير لان القاعدة ان اسم الشرط

قوله المشهورة نظمها بعضهم
محامل ما عشر اذا رمت حصرها
فدونكها في ضمن بيت تقررا
ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكرة
بكف ونفي زيد هيات مصدرا
وبعضهم من الاسما من ذا ان شرط
والمهيئة حرف كما ترا
كما في حاشية الامير على الشذور
قال اراد بالزائدة غير الكافة
نحو فبما رحمة مما قليل وبالكافة
غير المهيئة نحو قلما ولا سيما ان بعد
نكرة لكنت سي عن الاضافة ولا يذكره
الزائدة تشملها كما ان الكافة تشمل
المهيئة ا هـ

اذا كان الفعل بعده لازما فهو مبتدا او متعديا واقعا على غير مدلول الاسم فكذلك
كما هنا فان يعمل متعلق وواقع على سوا الاعلى من فان وقع الفعل على الاسم السابق كما
سبق في وما تفعلوا فان الفعل واقع في المعنى على ما الذي بين بالخير جاز لك النصب
على الاشتغال والرفع على الابتدائية والنكرة تقع مبتدا في سياق الشرط افاده في حاشية
الاشموني بزيادة   مهما هي موضوعة لمطلق شي عاقل او غيره   بيان لمهما
حكم من البيانية ومدخولها الاستقرار فيكون الظرف نعتا للنكرة النكرة والمعرفة حالا
بعد المعرفة وصاحب الحال هو المبين بفتح اليا اذا علمت ذلك علمت ان قضية جعل
الظرف بيانا انه صفة لا حال لئلا يلزم مجيء الحال من النكرة وعلى تسليم الحالية فهي
من المبين الذي هو مهما لا الضمير به كما يقول الا ان يقال في الكلام حذف والاصل
بيان لضمير مهما اي للضمير العائد عليها وهو المجرور في به   في موضع النصب
على الحال فيه تسمح اذ الحال في الحقيقة المحذوف الذي ناب عنه الجار والمجرور كما
افاده الشيخ في حاشية الاشموني فما قال رحماعتنا هنا فاسد   رابطة اي
مع كونها لها محل اذ الجزم محل لمجموع الفا والجواب على القول بان الجواب له محل
ان قدرت حجازية وهو الاولى لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من البا الزائدة بعد
ما الا منصوبا نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم افاده في حاشية الاشموني فان قدرت
تميمية اي مهملة لا عمل لها لان الاهمال انما هو لغة تميم فنحن مبتدا وبمومنين في محل
رفع خبر وبه ندر القائل   ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب . فاجاب ما قتل المحب حرام .
اي فرفع حرام دل على انه تميمي   وبمومنين في موضع نصب اي في محل نصب مبني
على ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات والاقال منصوب بيا مقدرة منع من ظهورها
بحرف الجر الزائد والياء في النصب غير اليا في الجر تقديرا كما سبق اول باب الاعراب ولو
قال ومومنين بدون اليا لكان   وجملة فما نحن له مبني على ان جملة الجواب لها محل
جزم وفي حاشية الاشموني قال الدماميني واقره الشمني التحقيق ان جملة الجواب لا محل
لها من الاعراب والجزم يذرهم في قوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فليس
للعطف على جملة الجواب حتى يكون لها محل بل بحرف شرط مقدرا اي وان يفعل ذلك يذرهم
ا هـ   حرف شرط اي يلزمه ما فلا يجزم بدونها كما ان حيثما كذلك ولا تدخل ما على من
وما ولا اني المشددة النون وكذلك مهما وبقية الادوات يجوز دخول ما عليها
وبعض من يجزم بكيف اشترط زيادة ما كما سبق   فايا اسم شرط منصوب

اي علي انه مفعول ثان لتدعوا بمعني تسموا والاصل اي اسم تسموا الله
وجملة فله الاسما فيه ما سبق عن الدماميني جواب الشرط فيه ان جواب
الشرط مستقبل عن الشرط مترتب عليه وثبوت الاسما الحسني له ليس مترتبا
علي تسميته باي اسم بل تسميتنا وعدمها علي حد سوا فالجواب محذوف نحو اي اسم
تسموا الله به فلجعلوه من الاسما الحسني والله اعلم ولا يقال جواب الشرط لا يحذف
الا اذا كان فعل الشرط ماضيا كما في قوله تعالي واتقوا الله ان كنتم مومنين وقوله
يا سلمي وان كان فقيرا معدما الا انا نقول محل ذلك اذا لم يتم مقام غيره افاده
محشي الاشموني متي اي الشرطية لا الاستفهامية نحو متي اضع صدر
البيت انا ابن جلا وطلاع الثنايا والمراد ركاب الصعاب وابن خبر الضمير اضيف
الي جلا مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون الحكاية لان العلم المنقول من
جملة يحكي كبرق نحره وقد سبق ذلك ولا يصح ان يكون مجرورا بالفتحة لمنعه من الصرف
لوزن الفعل ان قدر انه منقول من الفعل وحده لان وزن الفعل لا يمنع الا ان اختص
بالفعل كان كان ماضيا مبنيا للمجهول او غلب فيه كان كان اوله حرف مضارعة
كاحمد ويزيد الي اخر ما سبق في منع الصرف اما الماضي المبني للمعلوم الذي كضرب
ودحرج فلا يمنع الصرف كما نص عليه الاشموني وجلي كضرب فلا يمنع فما قاله الجماعة
هنا سهو عن ما سبق فلا تلتفت اليه العمامة اي عمامة الحرب التي هي اللامة
فمتي اسم شرط اي منصوب علي الظرفية بالفعل بعده وكذا بقية الادوات
الاتية بفتح الهمزة اضافة الفتح الي الهمزة ونحوها لا يتعين جعلها من اضافة
الصفة للموصوف وان قاله جماعتنا في ما سبق بل الظاهر انها علي معني اللام والبا للملابسة
من ملابسة الشي لصفته وتسجر بدل اي لانه اذا وقع بين فعل الشرط
والجواب فعل بدون عاطف فان كان مجزوما كما هنا كان بدلا او مرفوعا كانت جملته
حالية كقوله متي تاته تعشو الي ضو ناره تجد خير نار افاده محشي الاشموني عن
الفارضي وهو بدل اشتمال وتجد جواب الشرط ولا يتعين ان يكون من وجد
المتعدية لاثنين بل يصح كون تاججا صفة لحطبا ونارا والعفا للتثنية وغلب
لحد الموصوفين وهو السابق فذكر له الوصف والا فنارا مونثة يقتضي تانيث
وصفها في غابر اي مستقبل كيفما تجلس اجلس يميل الي اشتراط
اتحاد الشرط والجزا معني فلا يقال كيفما تجلس اذهب وهي عند البصريين

شرط معنى لا عملا ويشترط الاتحاد للمذكور الاخر فعل مستقبل نحو ينفق كيف يشاء
اي ينفق اهـ من الحاشية الجليلة في الشعر خاصة نقل الاشموني عن التسهيل ان
الجزم بكثرة مختص بالشعر ويكون على قلة في غيره قال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
لعلي وفاطمة اذا اخذتما مضاجعكما فكبرا ثلاثا وثلاثين واذا تصبك خصاصة
اي مجاعة وفقر فتحمل بالحاء المهملة ويروي بالجيم بدلها فاذا اسم شرط جازم
وهو ح ليس خافضا اذ لا يجتمع اضافة الشي للشي وجزمه له فاذا لم تجزم كان
الشرط في محل جر باضافتها اليه ثم هل هي منصوبة عند الجزم بالشرط او بالجواب
خلاف افاده المحقق في الحاشية عن بعضهم كذلك جملة فعلية في موضع جزم
فيه ما تقدم عن الدماميني لانه فعل طلب اي وهو لا يصلح ان يكون شرطا وكلام
يميل الى ان الفا لا تدخل الا على ما لا يصلح وليس كذلك نعم لا يجب دخولها الا في غير
الصالح المشار اليه بقوله اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد وبالتنفيس
ورد عليها اشيا اخر والحاصل ان اداة الشرط لا يليها الا فعل اما ماض
متصرف خال من قد وغيرها او مضارع خال من قد والتنفيس والنفي بلم او لا
والمراد الفعل ولو تقديرا فيشمل نحو وان احد من المشركين استجارك
وانما عملت اذا اي في الشعر خاصة على ما في المتن وقوله غير جازم اي وضعا فلا تنافي
بين قوله عملت وقوله غير جازم حملا على متى اي لتشاركهما في ظرفية الزمان
وانظر لم خص الحمل بمتى مع ان ايان من ظروف الزمان ولعل ذلك لقوة تشابههما
بسبب حمل متى عليها في الاهمال دون ايان اسيف من الاسف وهو الحزن
مقامك اي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس اي لبكائه وحصل من السيدة
عائشة معنى هذا القول غير مرة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات
يوسف الى اخر البخاري

مطلب باب مرفوعات الاسماء

الاضافة اما من اضافة الصفة للموصوف وعلى هذا ينبغي ان المفرد مرفوع
لا كلمة مرفوعة لان الموصوف الذي هو الاسما مذكر او على معنى من وهي التي
يقال لها البيانية اي المرفوعات التي هي الاسما ويصح على هذا جعل مرفوعات
جمع مرفوعة بمعنى كلمة بهذا انظر ما في مرداوي بعد غيره والاحتراز بالاسما
عن مرفوعات الافعال فانها تقدمت في قوله وهو مرفوع ابدا وقد تقدمت
حكمة تقديم الاسما والحكمة تقديم المرفوعات هنا على المنصوبات والمخفوضات

فهي

فهي شرف المرفوعات بكونها عمدة دون غيرها فانها فضلة ولو في الصورة
فلا يقال ان مفعولي ظن مثلا منصوبان مع ان اصلهما المبتدا والخبر ولك
ان تقول قدم المرفوعات ثم المنصوبات من الاسما مراعاة لتقديم المرفوع
من الافعال فيما سبق ثم المنصوب بقوله مرفوع حتى يدخل عليه ناصب
وتاخير المجرورات كتاخير المجزومات فيما سبق والمراد المرفوعات استقلالا
وانما ذكر المرفوع تبعا بقوله والتابع للمرفوع وذكر المستقل قبل ذلك
الاسما جمع اسم ولا يخفى انه كلمة دلت اى فيفيد كلامه ان الفاعل وما
بعده دائما اسما اى كلمات مفردة وهو وان ظهر في بعضها كالفاعل والمبتدا او اسم كان
لا يظهر في جميعها اذ الخبر يكون جملة وكذلك خبر ان الا ان يقال مراده بالاسما ما يشمل
الجمل وشبهها والمراد ما ليس فعلا بقرينة انه مقابل للمرفوع من الافعال فافهم ويحتمل
انه قصر النظر على المفرد لانه الغالب ويدل لذلك تصويباته الاتية خاصة
تقدم اعرابه في المثنى وبعوامله الجمع لمرفوعات فيكون احترازا من المنصوبات والمجرورات
فانها ستاتي واما للاسما والمنص الاحتراز عن مرفوعات الافعال وقد سبق ويصح
رجوعه لهما معا الفاعل بدا به دون المبتدا لما قيل ان الفاعل اصل المرفوعات
لكون الذي يغلب فيه انه الاصل في العوامل وهو الفعل او لان عامله لفظي بخلاف
المبتدا او تبعا لتقدم الفاعل لان الغالب ان العامل فيه الافعال وقد تعرض للافعال
في الباب السابق فالانسب الصاق معمولها بها كما يلتصق حال العمل غالبا
المفعول الذي لم يسم فاعله الاولى ان يقول ونائب الفاعل كما قاله ابن هشام
في القواعد واقره شارحها قال لصدقه بدينارا في قولك اعطي زيد دينارا اهـ ولان مطلق
النائب ولو جملة مرفوع ولان المفعول يتبادر في المنصوب وهو حال الرفع ليس مفعولا
بل مفعوليته قبل ذلك وان اجيب عن ذلك بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار حقيقة
عرفية فيما ينوب عن الفاعل ولو ظرفا او جارا ومجرورا لكن كلامه الاتي في باب النائب يقتضي
انه لم يرد به هنا ما يشمل الظرف فتامل لم يسم فاعله اى لم يذكر فاعله فعله بل
حذف لفظ الفاعل والمراد الفاعل الاصطلاحي فمتى لم يذكر الفاعل الاصطلاحي للفعل
الاصطلاحي العامل في ذلك المفعول كان ذلك المفعول مرفوعا ولو ذكر الفاعل اللغوي
بغير هذا الوجه كما اذا قلت اهين زيد من عمرو والمعنى عمرو اهان زيدا كان زيد
مرفوعا لانه مفعول لم يسم فاعله فعله الاصطلاحي وان ذكر وسمي فاعل الفعل اللغوي وهو

الواقع مجرورا هذا هو الظاهر في معنى كلام الشيخ الشنواني وان خلط الجماعة فيه
فتامل والله يوفق وخبره يحمل كلامه بدليل ما ياتي في باب الخبر على الخبر الحقيقي
لا الوصف الذي اغنى عن الخبر بل هو داخل في الفاعل والمفعول المتقدمين
اسم كان جعله زائدا على الفاعل على ما ذهب اليه بعضهم وبعض يسميه فاعلا
واخواتها المراد ما يعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر فيشمل افعال المقاربة
وما حمل على ليس في العمل لكن كلامه فيما ياتي في باب النواسخ ليس فيه تعرض لذلك
وكذا اخوات ان يدخل فيها لا النافية للجنس وسياتي التبويب لها خبر ان
عده من المرفوعات على اللغات السابقة والا فبعضهم ينصب بها الخبر ايضا كما
في قوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا
والشاهد في هذا وكذا كان التشبيهية ورد نصب الجزءين بها كما في شرح الاشموني
التابع للمرفوع اما تابع المبني كالمنادي الذي هو مضموم نحو يا زيد اذا ضم تابعه نحو
الظريف بالضم فضمته ضمة اتباع لا ضمة اعراب وكلامنا في الاعراب نعم ينبغي ان
يحمل المتن شاملا لتابع المرفوع محلا كما اذا رفع تابع الفاعل المجرور في نحو قولك
ما فيها من احد كريم بالرفع على ان احد فاعل وهو اربعة اي اجمالا والا فهي
خمسة تفصيلا لاندراج عطف البيان تحت قوله العطف لكن لم يتعرض للمصنف لما
سبق لعطف البيان فيحتمل انه جار على مذهب من يقول ان عطف البيان والبدل
لا فرق بينهما في الحقيقة وعمرو هذا في عطف النسق اي العطف بحرف على
ما ياتي ان شاء الله تعالى ومثال عطف البيان جاء ابو بكر من قولك جاءني الرجل الفاضل
ابو بكر تفصيلها الضمير راجع للاسماء السبعة يحمل التابع واحدا او المعنى
بعد كل واحد في ابواب ليس المراد ان كل واحد سياتي في باب وحده بدليل جمع
المبتدا والخبر في باب واحد وكذا اسم كان وخبر ان واخواتهما هذا هو مراد الشيخ
وان كان قوله بعد ذلك مقدما الاول فالاول قد يتبادر منه خلاف مراده وان
صح ان المراد بتقديم الاول فالاول التقديم لتفصيل كل واحد وان ذكر بعضها
مع بعض في باب واحد فتامل مقدما الاول فالاول يصح ان يكون راجعا
للتفصيل بل يتعين لما سبق وقوله على هذا الترتيب راجع للابواب وترتيب
الابواب على هذا الصنيع لا يقتضي ولا يستلزم تفصيلها هكذا فلا يرد ما قاله
م د وغيره هنا من انه لا حاجة لقوله مقدما الاول فالاول فتامل

باب الفاعل

مطلب
باب الفاعل

اي باب بيان حقيقته بالحد وبالتقسيم وبالمثال

ورسمه ببعض خواصه الرسم هو تمييز الشئ بغير اجزائه الحقيقية تامة اما تمييزه باجزائه تامة فهو حد فاذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق فقد عرفته بالحد لان ماذكر اجزاؤه حقيقية على التمام اوقلت الانسان الانسان الضاحك كان هذا رسما لا حدا على ما اصطلحوا عليه ان الضحك خارج عن الحقيقة لكنه خاصة اي لازم من لوازم الانسان الذي لاينفك عنه كالكتابة ومن التعريف بالخاصة التعريف بالمثال كما اذا قلت الفاعل نحو زيد من قولك قام زيد وبالتقسيم وبالمرادف على ما حققه الشيخ الملوي في شرح السلم والظاهر ان قوله الاسم المرفوع المذكور قبله فعله حد حقيقي فيه استيفا اجزا الماهية وان ذكر في بعض الكتب مطولا اما قوله نحو قام زيد ويقوم زيد فرسم لانه بالخاصة على ما سبق قريبا فالاولى للشارح ان يبدل قوله ورسمه ببعض خواصه وحده بعد ان ذكره مجملا في الباب السابق بقوله الفاعل الخ وان قال بعد ذلك ورسمه ببعض خواصه تقريبا للمبتدي بقوله نحو يقوم زيد فلا مرية في ذلك فلا تقلد ثم رأيت الشيخ الامير على شرح الازهرية حقق ان تعريف المتن هنا حد حقيقي فلله الحمد خواصه جمع خاصة وهي تارة تكون حقيقية كالضحك والكتابة واضافية كالمشي فانه يخص الانسان بالنسبة للجماد لا لبقية الحيوانات الاسم هو جنس في التعريف كالحيوان في تعريف الانسان وقوله المرفوع ومابعده بمنزلة الناطق والمراد الاسم ولو تاويلا نحو المسبوك من ان المصدرية ولو حكما ايضا كما في جملة قصد لفظها نحو صدر منه قل هو الله احد اي هذا اللفظ ولايقال فيه ادخال المجاز في الحد لانا نقول لا مانع من تسمية النحاة الجملة المقصود لفظها اسما ويكون قولهم في تعريف الاسم هو الكلمة اي ولو حكما او يقال لا مانع من دخول المجاز الحد ان ازيد في الحد كالحقيقة فان الفاعل يشمل كلا من نحو زيد والجملة المقصود لفظها قياسا على ماذكره الشيخ الملوي من ادخال المشترك في الحد اذا اريد كل من معنييه المرفوع صفة لاسم الواقع في التعريف الصادق بالمبتدا فلا دور في التعريف وان استشهر قال الشيخ الصبان في كتابة الملوي المحكوم عليه بالرفع هو الاسم لا الفاعل فالرفع لحكم بالرفع انما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور اهـ وقوله يتوقف على تصور مطلق الاسم غير ظاهر لوجود الرفع في الافعال الان

بقال المفصل قوله لا على تصور الخ فتامل   بفعله الاولى حذفه لما فيه من
القصور وان احتمل التاويل ان مثل الفعل اسم الفعل والصفة المشبهة
وامثلة المبالغة والمصدر واسمه وافعل التفضيل ولما فيه من الدور فتامل
المذكور قبله فعله المراد بالفعل الفعل اللغوي اي الصادر منه والمتعلق
به تعلقا لا كتعلق الفعل في ضرب زيد بالبنا للمجهول وتسليط الذكر على
الحدث بمعنى ذكر داله سواكان ذلك الدال فعلا او اسم فعل او صفة مشبهة
الى اخر ما سبق فلدخل في التعريف نحو مات زيد وفهم زيد وحرج كان زيد قايما
ونحوه فانه دال الفعل اللغوي لزيد هو قائما لكان على ما قالوه هنا حتى في افعال
المقاربة نحو كاد زيد يقوم ولعل ذلك لرجوع القرب الى قيام زيد والاصل
قرب قيام زيد نعم يخرج من التعريف الثوب في قولك خرق الثوب المسمار
لان الخرق ليس فعل الثوب الا ان يقال هو فعله تنزيلا او الكلام منظور فيه
للسامع والمراد الفعل الصادر منه على ما يقتضيه التركيب فدخل الفعل المنفي في
نحو ما قام زيد   الا مرفوعا اي ولو محلا كالمبنيات او تقديرا كالفتى واتقا
وغلامي والمجرور بالبا الزايدة نحو كفى بالله شهيدا   الا وجوز الجاز الكوفيون
تقديمه وكذا بعض البصريين في الشعر   وهو على قسمين من كينونة الحمل
على المتصل وهذا التقسيم يجري في جميع المرفوعات السابقة غير التوابع
الا ان المتصل الاتي لا يجري الا في النايب عن الفاعل واسم كان   الماضي والمضارع
اي غالبا والا فافعال الاستثنا لا ترفع الا الضمير ومثل الماضي اسم الفاعل
وغيره مما سبق والمفصل اخراج الامر   ولا يرفعه الامر اي لا يرفع استقلالا
كما هو قضية جعل التابع للمرفوع فيما سبق غير الفاعل فلا يرد انه رفعه في نحو
اسكن انت وزوجك على احد الاوجه   المذكر ذكره من فتامل
والتاسع والعاشر هما داخلان فيما سبق لكن الاضافة التي فيهما اكسبتهما
صفة زائدة   المضمر من الاضمار وهو الخفا اطلاقه على البارز ولو حرفا
ولحد المجاز وهذا اذا نظر للمعنى الاصلي والا فلا تجوز   اثنى عشر اي
اجمالا واربعة وعشرون تفصيلا على ما ياتي في الشرح واربعة وستون على ما في شرح
الاسموني للتبيلغ وذلك لان الاثنى عشر الاتية في المتن في المتصل المرفوع ومثلها
اثني عشر في كل من المتصل المنصوب والمجرور والمنفصل المرفوع والمنصوب ولا
يكون

يكون بحروف الجملة ماذكر ستون وزاد عليها اربعة وهي ضمير اضرب المتكلم وحده ونضرب المتكلم ومعه غيره وتضرب للمخاطب واضربي للمؤنثة وهذه الاربعة منفصلة فاذا قدم ذكر الشيخ المدابغي عن ش ن من انها احد وستون باسقاط الثلاثة الاول من الاربعة الزائدة وفي النفس شئ لايحتمل بيانه هذا المقام
وهو ماكني به الخ لو قدمه عند قوله ومضمر كان احسن وضمير هو عائد علي المضمر من حيث هو متصلا او منفصلا فاعلا او غيره بارزا او مستترا ولكن في هذا التعريف اشياء الاول شموله لاسم الاشارة الثاني انه لايظهر في ضمير يوافق لفظه في العدد لفظ الظاهر لانه لا اختصار ثم الثالث الضمير انما يكني عن الذات لا عن الظاهر الذي هو الاسم ويمكن دفع هذا بان يقدر مضاف في قوله عن الظاهر اي عن مدلول الظاهر وهو الذات او عن بمعني بدل اي بدل الظاهر ودفع الثاني بان الاختصار في الغالب وعن الاول بانه تعريف بالاعم علي راي من يجيزه لوجود التمييز في الجملة او هناك قيد محذوف اي ماكني به من غير اشارة حسية نعم يشمل التعريف الكنية واللقب والعلم اذا اريد التعبير باحدها بدلا عن الاخر وحده اي من غير تعظيم او مثنيها جمعه شيئا واحدا مع صدقه بالمذكرين فقط والمؤنثين فقط وواحد مذكر واخري مؤنثة وكذا يقال في مثني الغائب الاتي
فالمتصل هو الذي لايبتدا به الخ لو قدمه علي بيان المواضع المتقدمة لكان احسن والمراد انه لايبتدا به علي الحالة التي كان عليها مؤخرا فلا يرد ان من المتصل الضمير في ضربتهم ومع ذلك يبتدا به فنقول هم قاعون وحاصل دفع ذلك انه قدم علي جهة انه مبتدا لا علي انه مفعول مقدم بخلاف اياك فيتقدم علي انه مفعول هكذا في حشم الاشموني ... بما يخرج الضمير في قوله ماضرب الا هو لانه اذا قدم لايتقدم الا الابتدائية لا الفاعلية والمنفي الابتدا في الفصيح لاعقلا ومن المنفصلة الضمائر المستترة كما يوخذ من الشرح فيما ياتي افاده م د وهو في حاشية الاشموني احد اقوال ثلاثة ولايلي الا في الاختيار ذكره بعد قوله لايبتدا به لزيادة التمييز لا لاخراج مبتدا به لايلي الا والمراد بالا ما يعم الاستثنائية وغيرها كالتي بمعني غير التي تقع صفة فلا يجوز مامررت برجل الاك اي غيرك افاده الشيخ في حاشيته وخرج بالاختيار الضرورة كقوله الاك ديار

ويرفعه اي يرفع محله وقوله الماضي الخ خص الثلاثة لان الاصل في العمل هي
والمراد يرفع الضمير المتصل من حيث هو والا فبعض الضمائر لا يرفعه الامر
المعظم نفسه ظاهره ان استعماله في ذلك حقيقة وفي الحكم عن الدماميني
انه مجاز حيث سكن ما قبلها اي الحرف الذي قبلها من بنية الفعل وقوله
وكان غير الف اي ولو ياء نحو رمينا القوس فلا عبرة بسكون ما ليس من بنية
الكلمة نحو التاء في ضربتنا الجماعة والواو في ضربونا وكلامه في الماضي اما المضارع والامر
فهي فيهما مفعول والميم والالف حرفان الدال على التثنية انما هو الالف
لا الميم انما الميم لتبيين ان الالف ليست اشباعا من فتحة التاء فلما دخلت
الميم ضمت التاء لشبهها في الواو والميم حرف الخ فيه شيئان الاول ان قضيته
جعل الالف دالة على التثنية ان الدال على الجمعية هي الواو المحذوفة التي توجد
تارة الثاني ان الدال على الجمع هو التاء والميم دلت على الجمعية لا على الجمع وقد
يدفع كل من هذين فتامل هذه التاء اما نا فتقع منصوبة ومجرورة
وقد جاءت للاحوال الثلاثة في قوله تعالى ربنا اننا سمعنا فنحو ضرب
اي بحسب الوهم والعقل فقط وفي الحقيقة لا شيء فيه ولا بعده جوازا
منع تمييزه بانه يؤدي الى التحويل فيفيد وصف الجواز بالاستتار وقد يقال
ليس بلازم في التمييز التحويل كما في حكم الاسموني واستدل بنحو امتلا الاناء ماء
تقديره هو هذا الترتيب للمبتدي والا فلا شيء مقدر في الحقيقة كما علمت
وان نزلوه منزلة اللفظ في جعل الفعل معه جملة لالتقاء الساكنين اي
فالحركة غير اصلية حتى يلزم اجتماع الاربع المتحركات الممنوع على انهم عدوا
تا التانيث في تقدير الانفصال ساقطا اي نظرا لكون الضمير فيما قبله هو
الذي فيه وايضا قال ابن عشر والواو ضمير الجماعة الخ اي ان كانت في الفعل
كما في المثال فان كانت في الوصف فحرف نحو الضاربون افاده في حكم الاسموني
حكم لو قال بيان لكان اولى ما يقع بعد الا ام من الفاعل الا متصلا
اي لغير الغائب وللمتكلم
الذي صدر منه الفعل لو قال الاصطلاحي لكان مناسبا
قد يسلم هنا ببعض خواصه اي مع الجنس وفصل فقوله الاسم ويعبر
جنس وقوله المرفوع فصل وقوله لم يذكر الخ لصدق بالمبتدا فلا فالتعريف

مطلب باب المفعول الذي لم يسم فاعله

غير تام الا ان تلاحظ او حال قوله نحو ضرب زيد على ما في بعض النسخ من كتابته
بالحمرة ولك ان تريد بعدم الذكر الحذف ولو بالملاحظة فيكون التعريف جامعا
مانعا والمراد فاعله الاصطلاحي والاصل اي ما يكون الكلام عليه بحسب
الشان للمجهول ان اريد بالفاعل جهله من حيث اللفظ وان علم من
الخارج الى تمييز وكان الضم في ضمير التكلم اعطا للاقوى الاقوى والفتح
في المخاطب لستعمله المخاطبة فاعطى الاخف والاخلال بهذا بما يعلم مما سبق
نكتة الاخلال

مطلب
باب المبتدا والخبر

اي بابا لحقيقة كل منهما وتقسيمهما فقسم الاول بعد تعريفهما الى ظاهر ومضمر
والثاني الى مفرد وغيره وغير المفرد الى جار ومجرور الى اخر ما سياتي ان شا الله تعالى
وجمعهما في باب واحد بخلاف ما تقدم لكون المبتدا عاملا في الخبر على ما ياتي فلم
يفرد الخبر على انفراده بباب او لكون المبتدا ماخوذا في تعريف الخبر فاحتاج الخبر
اليه ولا يرد ذكر الفاعل في تعريف نائب الفاعل على ما سبق للفرق بين الذكرين
فان الفاعل ذكر ثم على انه منفي والمبتدا ذكر في تعريف الخبر على انه نائب مسند اليه
ويحتمل غيره لذلك كان يقال المبتدا والخبر يجتمعان في التركيب الواحد بخلاف
الفاعل ونائبه من حيث انه نائبه وقدم المبتدا لانه عامل في الخبر او لمناسبة
اسمه او لكون المبتدا اكثر وقوعا في الكلام لانفراده عن الخبر في الوصف المعتمد
على نفي او استفهام المستغني بمرفوعه عن الخبر نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا
ظعنا فان قوم فاعل قاطن لغناه عن الخبر وكقولك ما قائم الزيد ان فالزيدان
فاعل لقائم مرفوع به اغناه عن الخبر قلت لو اخذ من هنا ان المبتدا اصل
في المرفوعات بخلاف الفاعل فان الفاعل قد يستغني بالمبتدا لكان وجيها
وهو قال الجماعة الضمير راجع للمذكور الذي هو مثنى فصح الاخبار بقوله
الثالث والرابع ولك ان تقول ان الضمير عائد على الباب وفي الكلام حذف
اي وباب المبتدا والخبر باب الثالث والرابع من المرفوعات هو الاسم
اي حقيقة كزيد او حكما كالمبتدا المركب المقصود لفظه نحو لا اله الا الله كلمة التوحيد
وسبق لك ما يتعلق بذلك فلا نغفل لفظا ومحلا ان قلنا ان الاعراب
المحلي مختص بالمبنيات كان المراد بقوله محلا خصوص نحو الضمائر ويراد بقوله
لفظا ما قابل المعرب محلا بان ظهرت الحركة عليه او قدرت للثقل او للتعذر او للمناسبة

الى آخره

او غيره للك لحركة حرف الجر الشبيه بالزائد نحو بحسبك درهم ولعل الى المقوار
منك قريب فلنحوله مامرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف
الجر الزائد او الشبيه به وهو داخل في قوله وا مرفوع لفظا وان قلنا المحلي
لا يختص بالمبنيات بما ذكر فهو شامل لكل مما تقدم وعلى كل حال فلا حاجة
لقول الشارح فيما ياتي غير الزائدة وما اشبهها   بالابتدا الاولى او الصواب
اسقاطه لان الرفع بالابتدا حكم من احكام المبتدا واخذه في التعريف يوجب
الدور وايضا يودي الى ان قول المتن العاري عن العوامل اللفظية لانه
متى كان مرفوعا بالابتدا الذي هو معنوي كان عاريا عن العامل اللفظي
وايضا يودي الى دور ثان حاصل بيانه انه اخذ الابتدا في تعريف
المبتدا فلا يعرف المبتدا الا بعد معرفة الابتدا وسياتي ياخذ الخبر في تعريف
الابتدا بقوله يكون الثاني خبرا عن الاول فلا يعرف الابتدا الا بعد معرفة
الخبر وسياتي في المتن اخذ المبتدا في تعريف الخبر فلا يعرف الخبر الا اذا عرف
المبتدا المتوقف على معرفة الابتدا المتوقف على معرفة الخبر المتوقف على معرفة
المبتدا فقد توقف الشيء على نفسه ولكن سياتي لنا في تعريفه ما يمنع الدور
فافهم   العاري فيه رد على الكوفيين القائلين ان المبتدا مرفوع بالخبر
كما ان الخبر مرفوع بالمبتدا   اي المجرد لو قال اي المتجرد على صيغة اسم الفاعل
لكان فيه موافقة للعاري الذي هو اسم فاعل نعم لو قال المتن المعري بصيغة
اسم المفعول لكان صنيع الشارح نفيسا   العوامل ال فيه للجنس فيشمل العامل
الواحد على ما سبق اول الكتاب من منازعة العصام في ذلك   اللفظية
نسبة للفظ من نسبة المتعلق بالفتح الذي هو العوامل للمتعلق بالكسر الذي
هو اللفظ ان اريد به التلفظ لانه متعلق وواقع عليها فان اريد باللفظ الملفوظ المنسوب
اليه الملفوظ كان من نسبة الجزئي الذي هو العوامل للكلي الذي هو مطلق
لفظ والمراد اللفظية ولو تقديرا فلا يدخل في التعريف الفاعل اذا حذف فعله
مثلا لانه مقدر صبان بايضاح   غير الزائدة قيد لادخال المبتدا المجرور
بالزائد وشبهه وقد علمت انه داخل في قوله لفظا او محلا على ما سبق فلا حاجة الى زيادة
هذا القيد على ان الظاهر ان العوامل لا تشمل الزوائد وشبهها حتى يحتاج الى
تقييده المذكور لان العامل قد اخذ في تعريف الاعراب فهو الذي حركته اعرابية

وحركة

وحركة الزائد وشبهه كحركة المناسبة الا ان يقال تقدم ان المراد بعامل الجر
ما يشمل الزائد وشبهه فحركتهما حركة اعراب وبهما يؤيده كلام التلخيص في فصل
المجاز بالحذف والزيادة في قوله تعالى ليس كمثله شيء وما اشبهها اي
الزائدة اي اشبهها في عدم التعلق بعامل وان افادت معنى ظاهرا في الكلام
وللشيخ الامير كلام في قولهم الشبيه بالزائد دون ان يقولوا الشبيه بالاصلي
ويمكن توجيهه فتامل فيخرج بالاسم فيه ان الاسم جنس في التعريف
والجنس لا يخرج به بل يخرج منه بالفصل بعده ان قلت قد اشتهر انه اذا كان بينه
وبين فصله عموم وخصوص وجهي كما هنا اخرج به ما دخل في فصله كما يخرج
بفصله ما دخل فيه قلت هذا وان ظهر في اخراج الفعل من المرفوع لا يظهر في الحرف
لانه لم يدخل فيه حتى يخرجه على ما في الاخراج بالمتقدم من المتاخر فلعل الاولى ان يقال
ان الاسم وان كان جنسا الا انه في قوة الجنس والفصل لان معناه كلمة دلت على
معنى في نفسها الخ والكلمة تصدق بالفعل والحرف بغير حرف جر الخ فيه ما سبق
الفاعل واسم كان اي مثلا فكذا اخرج نائب الفاعل وبقية المرفوعات ومن
البين فساده ما كتب هنا ان نائب الفاعل يقال له فاعل في اللغة فهو داخل في قوله
الفاعل وكيف هذا مع ما سبق له ان الفاعل من اوجد الفعل زيادة على ما يقال انه
الفاعل اللغوي الذات ونائب الفاعل لفظ ثم لاخراج اسم كان على ما هو الصحيح
من ان الرفع الذي فيه غير الرفع الحاصل بالابتدا اذ ذاك فنسخته كان وقيل انه هو
فلا مانع من صدق التعريف به الا ان يقال المانع دعوى ان المبتدا رافع للخبر اما
لكون عاملها لفظيا علل هنا ملخرج من التعريف بخلاف ما سبق وقد يقال
التعليل في اسم كان للرد على القول بانه باق على رفعه الاول وفي الفاعل للرد على القول
بان عامل الرفع فيه الاسناد وقد سبق في حاشيته ثم رد نفعنا الله به وهو الفعل
زاد هذا التحقيق الرد في اسم كان فان القائلين بانه باق على رفعه السابق هم الكوفيون
القائلون بان المبتدا مرفوع بعامل لفظي وهو الخبر فتامل عن الاهتمام له اي
كونه مهتما به ومجهولا او عن اثر الاهتمام والجهل وهو الكون المذكور فلا يقال ان الابتدا هنا
صفة للمبتدا الذي هو اللفظ والاهتمام والجهل صفتان للشخص المهتم والجاهل فلا
يصح بيان الابتدا بهما وجعله اول بحر نجمل على العطف على الاهتمام المجرور
بعن لا كما قال الجماعة انه معطوف على الشيء في قوله الاهتمام بالشيء ثم ان اول ان كان

بمعنى اسبق افعل التفضيل منع الصرف للوصفية ووزن الفعل وان كان مقابل
الثاني اوظرفا صرف ولعل وجهان اول في الاول انثاه لم تختم بتا التانيث بل هي
اولي بخلافه في الثاني فان انثاه اولة بالتا ان صح ذلك فرلجعل لان الوصف
لا يمنع الصرف الا اذا افقدت التا مونث كما سبق في منع الصرف لئلا لايشمل
ما اذ لجعل او لا المتعدد كما في للبتدا الذي تعددت اخباره نحو زيد عالم فاضل والرمان
حلو حامض الا ان يقال المراد بالثاني غير الاول والمعنى وجعلوا او لا غيره فيشمل
المتعدد او يقال المبتدا الذي تعددت اخباره في الحقيقة شي واحد وهو مز في الرمان
حلو حامض اي بين الحلاوة والحموضة وفي المثال الاول يوول الى للتصف بالعلم
والشجاعة خبرا عن الاول لو قال تابعا للاول او محمولا على الاول لكان
تعريف الابتدا عاما للابتدا في المبتدا الاسم وللابتدا في غيره كا لبنا مثلا نعم
لو ابدل قوله او لا الشي الذي هو عام كما هو قضية ال بقوله الاسم كما صنع
الاشموني لكان قوله خبرا عن الاول ظاهرا لكن يرد عليه انه ان اريد الخبر الاصطلاحي
ولو حكما فيشمل مرفوع الوصف المعتمد على نفي او استفهام لزم الدور السابق بيانه
وان اراد الاخبار لغة لا اصطلاحا لزم خروج مرفوع الوصف السابق وان
امتنع الدور المتقدم الا ان يقال كلامه منظور فيه للاكثر وان كان غير المالوف في التعاريف
وقائم خبره قد يقال لا وجه لذكره هنا لانه لم يعرف الخبر الآن حتى يحدث
عنه الا ان يلاحظ قوله يكون الثاني خبرا عن الاول مرفوع بالمبتدا اي وحده
وقيل مرفوع بالابتدا والمبتدا جميعا وقيل الابتدا هو الذي رفع كلا من المبتدا والخبر
وسبق لك قول الكوفيين ان قلت يلزم على القول بان المبتدا رافع للخبر في نحو قولك
القائم ابوه زيد عمل الشي الواحد عملين متحدين نوعا من غير اتباع لان ابوه مرفوع
بقائم وقد قلت ان زيد الذي هو الخبر مرفوع به ايض واجيب بان الجهة مختلفة
اذ ابوه مرفوع على الفاعلية وزيد مرفوع على الخبرية هكذا في حشي الاشموني
ولك ان تقول ان العامل في هذا المثال متعدد لان ال مبتدا على الصحيح
انها في اسم الفاعل موصول لتوجه التي رفعت الخبر واما ابوه فمرفوع بقائم الذي
هو صلة ال فافهم لكن يمكن ان المراد الدوام قال معرفة وان كان البحث في المثال
واهيا المووول اي باداة ظاهرة كما في الاية الكريمة او مقدرة كما في تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه على ان بعضهم ذهب الى ان الفعل اذا قصد به الحدث والنسبة

دون

دون الزمن مع الاسناد اليه افاده في حشي الاشموني والتقدير صومكم
لمختار صومكم على صيامكم لما في الثاني من الزيادة والاعلال بقلب الواو الاصلية
يا لانكسار ما قبلها ولمجيء صيام محمولا على متعدد جمعا كقوله خيل صيام
الاصلي زاده الش لما قد يتوهم من قوله الاسم انه لا يشمل الجملة وشبهها فتعريف
الخبر غير جامع للمعرف وان كان قول المص وهو قسمان مفرد وغير مفرد قرينة
على ان الاسم اريد به ما يشمل ذلك وان كان المثال في المفرد وانما كان الخبر
المفرد اصلا لانه جزء والجزء سابق على الكل ولك ان تقول ان قوله الاصلي
لاخراج المرفوع بالوصف الذي اغنى عن الخبر من قوله الخبر على انه يطلق عليه
لفظ الخبر وانما اخرجه ليصح قول المص المسند الى المبتدا فان مرفوع الوصف
المذكور اسند اليه المبتدا لا انه اسند هو الى المبتدا فتامل الاسم اي حقيقة
او حكما كما اذا قصد لفظ الجملة كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العا
اي هذا اللفظ وكما في ضمير الشان اي ضمير القصة والحديث العائد على مجمل يفسره
ما بعده كما في قوله تعالى قل هو الله احد على القول بان الضمير للشان والمعنى
والله اعلم يا محمد الحديث والقصة هذا اللفظ اي لفظ الله احد وليس مرادهم
بالشان الحال والصفة والا لم يلزم تفسير ضمير بجملة بل كان يقال قل هو الاحدية
مثلا افاده الشيخ في حاشية الاشموني عن الشيخ يس وهو كلام نفيس فقولهم ضمير
الشان يعود على متاخر على ضرب من التساهل والصواب ان يقال على مجمل يفسره
ما بعده وكذا يقال في بقية الضمائر التي يقولون انها تعود على متاخر فاحفظه
فانه نفيس بالمبتدا فيه ايجاب للدور والغا قوله المسند اليه لا يقال
ليس ملغيا لصدق الكلام بابوه في قولك القائم ابوه زيد لما تقدم لنا مع محشي
الاشموني المسند اليه فيه تصريح بان الجملة مسندة للمبتدا ان قلت
الاسم في التعريف يشملها والذي نقله الشيخ في حشي الاشموني عن الدماميني
ان النحاة يتسمحون في جعلهم الجملة مسندة في نحو قولك زيد قام ابوه
اذ لا اسناد للجملة من حيث هي جملة الى زيد بل القيام في نفسه مسند الى الاب
وفي تقييده مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة
الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام ابوه بانه قام
الاب اقول هو مبني على ان المراد الاسناد في المعنى فان اريد الاسناد

في اللفظ كما هو الاقرب الي صنيع النحاة فلا توقف ولا تسمح ولا يرد ما قاله السنواني واقره من جا بعده انه لا يصدق التعريف علي قائم في قولك زيد قائم اذ القيام مسند للضمير لكن لما كان الضمير مرجعه شيئا واحدا سهل ان يقال ان قائم مسند الي زيد فتامل والخبر مفرد بين ذكر افراد الخبر لاجل افراد المبتدا او الاتيان في المتن التعرض لافراد الخبر او يقال المفرد هنا غير المفرد هنالك وان كان هذا يندرج فيما ياتي وقائم خبر اي والرابط الضمير الذي فيه ولا يكون ظهور هذا الضمير الا لنكتة كما اذا قصد الحصر في نحو قولك زيد ما قائم الا هو او جري علي غير من له كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فان الضمير المنصوب عائد علي عمرو لا علي زيد حتي يكون الضارب هو عمرو فيكون الضمير جاريا علي من هو له ومذهب ... جواز اظهاره قاله صبان رحمه الله تعالي فالظاهر ما تقدم ذكره اي فبعض الظاهر ما تقدم ذكره والا فاسم الاشارة والموصول من قبيل الظاهر او يقال هاد لعله تحت قوله نحو قولك زيد قائم ونحوه كل اسم ليس ضميرا كهذا وهذه وهذا الذي الي اخره وتسمي هذه الضمائر اي المتقدمة لا بقيد كونها مبتدات وقوله ضمائر الرفع الاضافة فيه لادني ملابسة لا من اضافة الموصوف للصفة كما قيل هنا لانها سماعية علي ما نقله في حشية الاسموني في باب الاضافة عن الدماميني واظنه في حشية الامير علي عبد السلام والغالب فيها الخ اي ومن غير الغالب قد لا تحصل المطابقة كما في الاخبار بافعل التفضيل المجرد من ال والاضافة لمعرفة كقولك هما افضل من عمرو فانه يجب افراد افعل وتذكيره واما قول ابي نواس

كان صغري وكبري من فواقعها حصباء در علي ارض من الذهب

فاجيب عنه بان من زائدة بين المضاف والمضاف اليه والاصل كان صغري فواقعها وكبراها فهو مضاف لمعرفة لا مجرد ولا يخفي ان حكم افعل التفضيل المذكور ثابت سواء كان مع الضمير او الاسم الظاهر فلا وجه لتخصيص الشارح الضمير بقوله والغالب فيها المطابقة علي ان لقائل ان يقول دعوي الشارح المطابقة في المعني وافعل التفضيل مطابق في المعني وان لم يطابق لفظا في كونهما افضل حلبية وانما قلنا اي ان اريد الاخبار عن المثني للذكر فان اريد الاخبار عن مونث قيل قائمتان بتاء التانيث وجوبا ولو كان التانيث غير حقيقي وكذا يقال في قوله بعد وهما قائمان سواء فقط وقيل ان واللاحق لها وثمرة الخلاف تظهر فيما

اذا جعل الضمير علما فعلى انه ان فقط يمنع اللفظ من الصرف لتركيبه في الاصل
من حرف واسم وعلى انه مجموع ان ولاحقها لم يمنع من الصرف لفقد التركيب هكذا
في حشية الاشموني عن الشيخ يس تدل على المعنى المراد اي من الجمعية
والتثنية والتذكير والتانيث وبهذه الاحرف ايضا حصل للضمير تعدد والا
فيقال اذا كان الضمران فقط فاين اثنى عشر من حيث هو هي حيثية
اطلاق ويحتمل ان يراد بها هنا عبر ما الجماعة بان يقال اي لا من حيث انه الجزء الاصلي
المتقدم في قوله والجزء الاصلي على ان المراد بالاصلي غير الجملة وشبهها فيكون
في الكلام شبه استخدام حيث ذكر الجزء مريدا به غير الجملة وشبهها واعاده ٥
بلفظه ثانيا مريدا به مطلق الجزء مفردا او غيره فتامل مفرد قدمه على المفرد
لانه الاصل والكثير ولان الجزء يسبق الكل هنا اي وكذا في باب النعت
والحال وكذا في باب الاستثنا على ما يقع في بعض العبارات من استثنا الجمل وكذا
في ابواب كثيرة وان سكتوا الا عن النعت والخبر وسياتي في باب النعت
تحقيقه فلا تغفل والمفرد في باب الكلام ما لا يدل جزؤه على جزء المعنى كزيد وعبد الله
علما وفي باب المنادى ولا النافية للجنس ما ليس مضافا ولا شبيها به وفي
باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسما الخمسة كما اشتهر
شبهها شبهها هو الظرف والجار والمجرور اي في وقوعهما صفة وحالا وخبرا
وغير المفرد الجملة وشبهها اي في الصورة والا ففي الحقيقة الاقسام اثنان وكما
ينقسم غير المفرد ينقسم المفرد الى مشتق عرفا وجامد صرف وجامد في معنى المشتق
فالاول ما صيغ من المصدر لاجل ان يتصف بصفة وهذا فيه ضمير يربطه بالمبتدا
واسما الزمان والمكان والالة كمقتل ومجلس ومسجد ومفتاح ليست من المشتق
اصطلاحا هنا وان اطلق عليها الاشتقاق في مقام اخر كمقام الاستعارة التبعية
والجامد الصرف نحو العلم في قولك هذا زيد على من يجيز الاخبار به وكذا الجملة
المقصود لفظها كخبر ضمير الشان اي الحديث والقصة المتقدم وهذا لا ضمير
فيه على الاصح للبصريين والجامد الذي في معنى المشتق نحو اسد في قولك هذا
اسد لانه في معنى شجاع وذو مال بمعنى صاحب مال وهذا فيه ضمير اتفاقا
كذا يوخذ من الاشموني وحاشيته بزيادة التامان اي الجار والمجرور
والظرف والتام هو الذي يفهم معنى متعلقه بدون ذكره سوا كان التعلق

قوله هكذا في حشية الاشموني
قال في الحاشية عند قول
الش تنبيه مذهب البصريين
ان الف انا زائدة والاسم
هو الهمزة والنون قوله
مذهب البصريين الخ نظهر
فائدة الخلاف فيما اذا سمينا
به فعلى ان الضمير مجموع
الحروف يعرب لان سبب
البنا قد زال وعلى انه ان
يحكي لكونه مركبا من اسم
وحرف نقله يس اهـ
فليتامل قوله هنا يمنع
اللفظ من الصرف وقوله
في الحاشية يحكي

كونا عاما كما اذا قلت في الدار او عندك اي كائن او خاصا كما اذا قلت زيد
زيد من العلماء اي معدود منهم كما يوخذ من حاشية الشيخ الصبان على الملوي
وخرج غير التام وهو ما لا يفهم معه متعلقه الا اذا ذكر كما اذا قلت زيد بك
اي واثق بك والاول يقال له ظرف مستقر لاستقرار الضمير فيه وانتقاله اليه من
المتعلق والثاني لغو لعدم انتقاله له بل هو محذوف مع عامله اذا حذف العامل
والكون العام يجب حذفه وشذ قوله لدي بجبوحة الهوي كائن وغيره يجوز حذفه
عند فهمه وعند ذكره مطلقا هو الخبر دون الظرف   الشيئان في الجملة جعلهما
شيئين باعتبار الفاعلية في الاولى والخبرية في الثانية ومع ذلك فقد بقي جملة
ويحتمل انه اشار بالفعل مع فاعله الى الجملة الفعلية ولو عدتها نائب فاعل او غيره
واشار بقوله والمبتدا مع خبره الى الجملة الاسمية ولو جملة اسم الفعل ومرفوعه
نحو العقيق هيهات فصحت التثنية في قوله الشيئان في الجملة ولا بد في الجملة
من رابط يربطها بالمبتدا ولو مقدرا كما في قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان
منه اي السمن   المفرد او غيره اي من الجملة وشبهها وقد كان في الكلام
ثلاث جمل جملة صغري وهي الواقعة خبرا عن غيرها وهي المراد بقول النظم او غيره
وجملة كبري وهي المخبر بها عن مبتدئها جملة وهي جملة التركيب بتمامه وجملة
ذات وجهين وهي جملة المبتدا الثاني وخبره فمن جهة وقوعها خبرا عن المبتدا
الاول جملة صغري ومن جهة الخبر عن مبتداها جملة تسمي كبري فنحو قولك
زيد قائم لابيه باسم من الاسماء الثلاثة   عندك ظرف مكان
المحذوف بالرفع صفة المتعلق بفتح اللام اي الذي يتعلق به الجار والمجرور
وان صح كسرا للام ايضا كما يصح فتحها اذا قيل الجار متعلق   لانها اي
الظرف والجار والمجرور الذي في حاشية الشيخ عن الهمع وغيره يفيد تاييد
هذا   وان تقديره اي والصحيح ان تقديره اسم فاعل لا فعل ايد هذا
باشيا منها ان الاسم يظهر فيه ما حكم به على الخبر وهو الرفع بخلاف كان او استقر
فان الحكم عليه بالرفع باعتبار محله ورده الاشموني بمعارضة ان الاصل في العمل
للافعال وذهب ابن هشام الى ان تقدير الاسم والفعل على حد سوا ما لم يقتض
المقام احدهما فان كان المعني على الحال قدر الاسم او الفعل المضارع او الاستقبال
قدر المضارع او على المضي قدر الماضي فان جهل الامر قال الدماميني يرد الامر

ويقال

ويقال ان اريد به المضي قدر الماضي وهكذا ولا يقتصر على تقدير شيء
بعينه هكذا في الحشي للشيخ الصبان بتلخيص ولكن بقي ما اذا كان المعنى
على الدوام كما في الحمد لله الذي يقدر فيه ولعل الأولى تقدير الاسم وان
كان ظاهرا في الحال ويكون قرينة المقام مانعة من ارادة الحال منه فتامل
كائن او مستقر او نحوهما كحاصل وثابت من كل ما لم يدل على صفة
خاصة واذا قدر كائن فهو من كان التامة التي يكتفي بمرفوعها والا تسلسل
للكان الخ ومما يترتب على الخلاف المذكور من كلامهم امتناع تقدير المتعلق
قبل المبتدا على القول الثاني لان الخبر الفعلي يمتنع تقديمه على المبتدا
كما في حواشي المنهج عند تقدير الشيخ في الشرح فعلا قبل المبتدا من انه
بيان للمتعلق بغير صحيح اما على القول الاول القائل بانه اسم فاعل فيجوز
تقديمه على المبتدا . زيد قام ابوه الخبر هنا وما يأتي جملة خبرية
وقد يكون جملة انشائية كما في قولك زيد اضربه بخلاف النعت فان
جا الطلب بعد ما قد ر الخبر نحو قوله جاوا بمذق هل رأيت اي مقول فيه هل
رأيت والمضاف اليه كان الذي دعاه الى ذكره وان تمت الجملة بدونه
قولهم لا بد في الجملة من رابط وفيما سيأتي لا يتعرض للضمير في اجزاء الجملة
ذاهبة خبر المبتدا الثاني سكت عن كون ذاهبة مبتدا ثان وجاريته مرفوع له
اغناه عن الخبر لما يلزم عليه من تقديم الفاعل على رافعه وذلك ممتنع
الها في جاريته والرابط بين جاريته وذاهبة الضمير المستتر في ذاهبة

باب العوامل الخ اي باب اقسامها وهي ثلاثة وبيان عمل كل قسم
وبيان عدده وبيان معاني ان واخواتها المشار اليه بقوله ومعنى ان وان
للتوكيد الخ ما يأتي وتبويبه للعوامل مخالف لما سبق اذ القياس ان يقول
باب اسم كان وخبر ان واخواتهما من غير تعرض لظننت اذ لا رفع معها
وكلامنا في المرفوعات ولعل وجه صنيعه الاهتمام بالعوامل لكثرتها واختلاف
بخلاف الاسم والخبر اذ الكلام عليهما هو الكلام على المبتدا والخبر السابقين وذكر
ظننت واخواتها لاستيفاء الاقسام وال في العوامل للجنس ان نظر الى اشخاص
العوامل واستغراقية ان اريد الانواع وجرينا على ان قوله واخواتها لا دخل لافعال
المقاربة وما حمل على ليس في العمل وكذا لا النافية للجنس ولكن هذا خلاف الظاهر

من عبارته الداخلة اي التي تدخل عليهما وان لم تكن داخلة بالفعل والمراد
الدخول ولو تقديرا كما اذا حذف العامل وبقي عمله وتسمى النواسخ من النسخ
وهو الازالة لانها تزيل حكم المبتدا والخبر وهو الرفع بالابتدا في الاول والرفع بالمبتدا
في الثاني على الخلاف السابق في المبتدا والخبر هنا احتاج الى هذا القيد
نظرا التبيين المنى الاخوات بما هو قاصر على بعض النواسخ المحمولة على كان وعلى
ظن اي واما عند مسافي اكثر من ذلك كافعال المقاربة وافعال التصيير
فان نظر الى عموم الاخوات لما ذكر كان قوله هنا لا مفهوم له كان واخواتها
المراد باخواتها نظائرها في العمل وقدم هذا القسم لكون الجزء الاشرف فيه وهو
المبتدا ابا قيا على عمدية الظاهرة بخلاف غيره من بقية الاقسام والحظ لخروج
الجزئين معا عن العمدية الظاهرة ونص على كان لاختصاصها بالكلام كزيادتها
حشو الكلام على ما قيل وكذا ايقال في ان وظننت لانهما اختصا بالكلام ولهم كلام من
اول الباب الى هنا الحسن منه عدم التعرض لفساده اي المبتدا اي تحدث
فيه رفعا غير الرفع الاول الذي كان فيه وهذا هو الاصح وقيل انما عملت في الخبر
ورد بعدم وجود عمل نصب من غير رفع والا في المبتدا المجنسي اذ منه ما لا يتسلط
عليه كالمبتدا الانشائي كاسم الاستفهام ويسمى اي المبتدا المرفوع اسمها
وتنصب الخبر الا فيه للجنس ايضا لا للاستغراق لامتناع وقوع الجملة الماضوية
خبرا لصار ونحوها على ما ياتي لك تحقيقه ان شاء الله تعالى اي خبر المبتدا وانما
لم يقل اي خبرها مع انه اظهر لان خبرها منصوب فلا معنى لنصبها له وان صح
ان يقال خبرها على مجاز الاول ويسمى خبرها اضافة الجزاليها وكذا الاسم
لادنى ملابسة والمعنى اسم مدلول معمولها وخبرها اي الخبر عنه قال الشيخ
في حاشية الاشموني وعلى قياسه يقال في اسم ان وخبرها وانما لم يسموا الخ اي
تسمية حقيقية والا فقد سمي الاول فاعلا والثاني مفعولا مجازا والمنصوب
معطوف على قوله المرفوع الواقع صفة للاسم الذي هو مفرد اما الجملة الواقعة
خبرا المنصوبة فلا يقال فيها لم تسم مفعولا به لان المفعول به لا يكون جملة
ولو مع القول فتامل مفعولا اي به لانه المراد عند الاطلاق لان هذه
الافعال الخ علة لقوله لم يسموا ويظهر ان الاقرب من جوابه ما قلته وهو ان
عدم التسمية المذكورة لان الفاعل والمفعول ذاتا مختلفان في الماصدق ولو بالاعتبار
كما

كما في قتل زيد نفسه ولا كذلك اسمها وخبرها لان ما صدقهما واحد كما لا يخفى
في نحو قولك كان زيد قائما واصبح الامر سهلا اذ القائم في الحقيقة والواقع هو
نفس زيد والسهل عين الامر واما قولك ليس هذا بكرا او عمرا والا كان يتراءى
منه خلاف ما ذكر فالاصل هذا عمرو وظني قد جاء النفي لازالة الظن وقلت
ايضا جوابا اخر غير هذا ولكن في هذا الكفاية فلعرفه فانه نفيس والله الموفق
نقصانها اي رفعها الاسم ونصبها الخبر وحال التمام هو حال الاكتفاء
بمرفوع وبعض الافعال دائما ناقص وسيأتي بيانه ان شاء الله فقوله
في حال نقصانها اي اللازم او الممكن غيره وهو التمام الذي من شأنه
الصفة للحدث اما كاشفة لا مخصصة للاحتراز عن حدث ليس شأنه وصفته
ما ذكر ومعنى كلامه حينئذ انها لا حدث لها حتى يقال لمرفوعها فاعل ومنصوبها
مفعول لان الفاعل والمفعول انما يكونان للفظ المفيد للحدث وهذه لا حدث
فيها وهذا ما ذهب اليه السيد الجرجاني وكثير من اهل المعاني من انها لا حدث لها
فلا يتعلق بها الظرف وربما يؤيد هذا الاحتمال قول الشارح بعد ذلك وصارت
كالروابط الخ وان كانت الكاف متبادرة في خلافه ويصح اذ قوله في حال نقصانها
اذ هي في حال التمام تفيد الحدث الذي يصدر من الفاعل وان لم يقع دائما على
المفعول كما في كان زيد بمعنى وجد ولذا يسمى المرفوع حينئذ فاعلا ويحتمل ان
الصفة مخصصة والمعنى انها مجردة عن الحدث المقيد بان صفته الصدور
الخ وان كان فيها حدث غيره وهو غير المفيد اذ المفيد المقصود بالافادة حدث
خبرها وهذا هو الذي يسمى المرفوع معه فاعلا والمنصوب مفعولا دون
الحدث الذي فيها وهذا ما ذهب اليه الرضي ومال المحقق في حاشية الاطول
من افادتها حدثا فيتعلق بها الظرف والكاف حينئذ في قوله كالروابط على بابها
ولكن قوله قبل ذلك في حال نقصانها يفيد مفهوما ان لها الحدث الذي صفته
الصدور المذكور وليس كذلك بالنسبة للمفعول لانه لا يلزم وقوع مفعول
لها الا ان يقال كلامه انما يفيد تجردها حال النقصان عن الحدث الصادر
من الفاعل الواقع على المفعول ولا يلزم ان يكون مفهومه انها حال التمام
تفيدهما انما المعنى انها ليست متجردة عنه بجميعه فلا ينافي عدم الوقوع على
المفعول بل هذا غاية ما في المقام فعليك مني السلام ثم الظاهر ان الخلاف

بين السيد والرضي انما هو في كان اما نحو اصبح وامسى فلا يسع السيد فيه ان
يدعي التجرد بالكلية   كالروابط اي في الاحتياج الى شيئين   ومن ثم
ان كان المعنى من اجل انها لاحدث لها بالكلية لم يظهر ترتب الحرفية عليه الا ان
قلنا ان الحرف لا معنى له اصلا وان قلنا اي من اجل التجرد عن الحدث المفيد صح الترتب
وان لم يجر على القول بان الحرف لا معنى له   وهي ثلاثة عشر الضمير راجع للعوامل
التي ترفع الاسم وتنصب الخبر لا للاخوات فقط بدليل ذكر كان في الثلاثة عشر
كما هو ظم   اكثر من ذلك اي لان منها افعال المقاربة وكذا افعال بمعنى صار
كاستحال في قوله   ان العداوة تستحيل مودة • بتدارك الهفوات بالحسنات
المخبر عنه لو قال معنى اسمها كان اوفق بما سبق وقوله بالخبر اي عد لوله
التضمني وهو الحدث وكذا ايتمال فيما بعد   في الماضي اي الزمن الماضي
ولو تخيلا كما في كان الله عالما   وهي لاتصاف اي موضوعة لافادة الاتصاف
المذكور والمراد هي ومدخولها لانها وحدها لا تفيد ذلك وكذا ايقال فيما بعد
في المسا بفتح الميم والمد من الزوال الى الغروب هكذا قال م د وتبعه
غيره ولكن الذي في ظني انه الى نصف الليل وان الفقهاء ذكروه في باب السواك
فراجعه   بالظا المسالة الذي نعرفه من المشايخ ان معناه المسالة باللسان
اي ان اللسان يسال بها عند النطق وللشنواني كلام اخر تبعه فيه من جا بعده
وبات بالتا المثناة فوق من البيتوتة وكذا ابات بالنون وعليها قول المنهج
ولو بات اماما كافر وجبت اعادة   صار وكذا ما بمعناها نحو آض ورجع
وتحول وكان وامسى واصبح واضحى وظل فانها تاتي للتحول والانتقال
قيل م في خبرها ان لا يكون جملة ماضوية ولما قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اي فصاروا فسهل وقوع الماضي فيه خبرا دخول قد المفيدة لتقريب الماضي
من الحال مقاربة تعطي حكم المقارنة على ما حققه السيد الجرجاني في قد الداخلة
على الجملة الماضوية الحالية فتنظير الشيخ الصبان في البيت مبني على عدم قد
وليس لنفي الحال اي لنفي الحدث المفهوم من خبرها في الزمن الحال وانما
خالفت سائر الافعال الماضوية في افادة الزمن الماضي لشبهها الحرف في الجمود
وعدم التصرف الله صبان   والتجرد عن القرينة عطف تفسير على الاطلاق
اما مع القرينة فالعبرة بها بقي ان كلام الشم وغيره صريح في نفيها الحدث الذي

بفيده

يفيده الجزم ومقتضاه عدم وقوع الجامد خبرا فلا يقال ليس هذا زيد بدل زيدا لمن ظن
ذلك والظاهر خلافه الا ان يرجع للقول بحمل الجمود على تاويله بالمسمى فافهم
ما زال كذا اي بشرط النفي وهكذا فيما بعد والمراد زال التي مضارعها
يزال بخلاف التي مضارعها يزول فهي تامة ومصدرها الزوال والتي
مضارعها يزيل فهي متعدية لمفعول ومصدرها الزيل بمعنى التمييز تقول
زال ضانك عن معزك زيلا اي ماز ها ولا مصدر للناقصة افاده في هامش
الاشموني فتي بتثليث التاء اه صبان مقرونة اي الافعال المذكورة
فهي تعمل بشرط بخلاف ما تقدم والمراد الاقتران ولو تقديرا كما في قوله تعالى
حكاية تفتؤ تذكر والاصل لا تفتؤ ويشترط كون المحذوف لا النافية واستفادة
القسم ومضارعية الفعل كما في الاية قال العلامة الدنوشري ويحذف نافيه
مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم كالنهي الكاف لادخال
غيرها من ادوات النفي فلا يرد ما قيل هنا ولادخال الاستفهام على ما قاله
في شرح الازهرية وحكاه الشيخ الصبان بقيل وقيده بالانكار والدعا
اي بلا كما اقتصروا عليه او بلن كما ذهب اليه الشيخ الصبان بناء على ورود لن
للدعا فقول الشم لن تزالوا كذلكم الفعل فيه ناقص ثم ان النهي انما يلحق
المضارع لا الماضي الذي الكلام فيه واشبه النهي والدعا النفي في الكلام معنى
الفعل معه غير محقق الحصول وهذه الافعال اي مع ما اقترنت به من
النفي ولحوقه لاوحدها ملازمة الجزا اي لان الافعال للنفي وما
اقترن بها للنفي وشبهه ونفي النفي اثبات والاثبات مرادهم اللزوم
ما يقتضيه الحال اي لا دائما الظرفية لو اخره عن قوله المصدرية
لظهر صنيعه اذ لا يلزم من المصدرية الظرفية بخلاف العكس لنيابتها
اي بواسطة ان فعلها لا يسبكه منه المصدر والمصدر قد ينوب عن الظرف
تقول آتيك طلوع الشمس اي وقت الطلوع وليس معنى كونها ظرفية
انها موضوعة ظرفا حتى يقال انا لا نجد ما ظرفا هذا ثم انه اشتهر
عن ابن هشام ان الاولى ان يقال ما الحينية او الوقتية لا الظرفية
لان الظرف حكمه النصب وقد يدخل عليها الجار كما في قوله تعالى كلما اضا
لهم مشوا فيه والتقدير اي تقديرا الكلام بتمامه فلا حاجة لما

اعترض به على الشارح رحمه الله   اي والذي تصرف يعمل فيفيد ان كلام المتن
مستانف ليس معطوفا على كان مع انه الظاهر والحامل له على ذلك قوله اولا الاثنا
عشر والاخير على هذا الجزء الاثنا عشر   من كان واخواتها يعمل عمل ماضيها
يقتضي ان من في المتن متعلقة بتصرف على انها ظرف لغو وليست ظرفا مستقرا
على الحال من الضمير في تصرف وسياتي للشارح صنيع يخالف هذا فتفطن
ماضيها اي ماض هو هي   فالمتصرف نحو كان المتصرف من كان واخواتها
يكون وكن وكائن كما هو ظاهر وكذا اصبح   والذي لا يتصرف منها هذا هو الصنيع
المخالف نعم لو قري متصرف بالبناء للمجهول وافق ما سبق وانما لم يذكر الضمير في منها
مع انه عايد على الذي لتاويل الذي بالكلمة   دام وليس عدم تصرف ليس
اتفاقي اي لا ياتي منها غير الماضي اتفاقا اما دام فعدم اتيان غير الماضي منها
فيه خلاف والصحيح عند المتاخرين وتبعهم الجماعة هنا انه لا ياتي منها غير الماضي
والاقدمون وقليل من المتاخرين على اتيان المضارع منها تقول لا اصحبك
ما تدوم عاصيا وارتضاه الشيخ الصبان وزاد اتيان المصدر واستدل بنحو
قول الله سابقا والتقدير مدة دوام والحاصل ان هذه العوامل على ثلاثة
اقسام قسم لا يتصرف وهو ليس وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها
اذ لا ياتي منها الامر والمصدر ودام على ما سبق وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو
البقية وان كان لا ياتي من الجميع اسم المفعول على الاصح خلافا للشارح في شرح
الازهرية   واما القسم الثاني فهو ان واخواتها الخارج للمتن عن المتصر
منه مع بداهته   تنصب الاسم الغير جنسية فلا يقع الاستفهام اسما وكذا
الخبر فلا يقع الطلبي خبرا لها واما قوله

ان الذي قتلتم امس سيدهم • لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما •

فعلى تقدير مقول فيهم   وترفع الخبر قد اسلفنا لك ان بعضهم ينصب بها
الجزءين ومن ذلك قوله • يا ليت ايام الصبا رواجعا • وقد يحذف الخبر وما
وذلك بعد ليت شعري الداخلة على استفهام نحو هل قام زيد   ستة احرف
اي على ما هنا والا فمنها لا النافية للجنس الآتية اخر الكتاب ومن حمل عسى على
لعل في العمل وقال بذلك في قول الشاعر فقلت عساها نار كاس   وتشديد
النون اي ولو في الاصل كما اذا خففت فانها تعمل قليلا كما في قوله تعالى وان كلا على
قراءة

قراءة التخفيف ونصب كل وكذا يقال في الآية الا لكن فان تخفيفها مبطل لعملها
وهي ام الباب اي ولذا خصها بالذكر ولا وقدمها هنا وكانت اما لا اختصاصها
بدخول اللام في خبرها كما في قوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق وفي شرح الاشموني
ما يفيد اصالة ان المفتوحة على المكسورة واستأنس لذلك ببقاء عمل المفتوحة
مع تخفيفها بخلاف المكسورة فان الكثير اهمالها عنده وبغير ذلك فراجعه
بتشديد اللام الاخيرة قال في شرح الاشموني ولا يكون تخفيفها بحال نبه بعضهم
شرط عمل الاحرف هذه ان لا تتصل بها ما الزائدة فان وصلت بها كفتها عن العمل
كما في انما الله اله واحد ثم ليت قد يبقى لها العمل مع ما كما في قوله الا ليتما هذا
الحمام لنا على رواية نصب الحمام وان واسمها سهله ان ان اداة للسبك
والاسم يضاف له المصدر الذي سيحصل اي انطلاق زيد وخبرها اي
ان كان مشتقا كالمثال اما الجامد نحو بلغني ان هذا زيد فالمصدر يؤخذ كونا
مضافا الى اسمها مخبرا عنه بخبرها والتقدير بلغني كون هذا زيدا هكذا اشتهر
قلت هناك مشتقات مصادرها تقديرية لا تحقيقية حتى ينطق بها كيدع على
ما قيل فهل يعد جامدا او لو حكما ويكون كلامهم مبني على الغالب ومتعلق كالمعطوف
على محذوف يفهم من ذكر التوكيد والنصب مع كل كما مثلنا ظاهر في عدم الاكتفاء
بالابتداء عاملا طالبا وان اكتفى بحرف ان المصدرية المخففة كما في قوله تعالى
وان تصوموا خير لكم فلا يقال ان زيدا قائم بلغني اي قيام زيد بلغني
فراجعه فلم اقف على نقل واعرابها اي الامثلة الاربعة ما تقدم
اي الاعراب في مثلي ان المكسورة والمفتوحة عملها اللائق بما يأتي
ان يكون الضمير راجعا للاربعة وما تقدم ايضا لاختلاف الفاظها
علة لاختلاف المعاني ان قلت المعلول لازم لعلته لا توجد العلة بدونه
مع ان المعاني متحدة واللفظ مختلف في ان وان فان معناها التوكيد قلت
ليس كل اختلاف في اللفظ يوجب اختلاف المعنى بل الاختلاف القوي
كخلاف اختلاف ان وان فقريب من الاتحاد فكانه لا اختلاف والقواعد اشتهر
سابقا نظرا للفظ والاحكام او نقول ان الاختلاف علة لها اقرب بالحكمة
التي لا يلزم اطرادها فان الاسد له اسما متعددة وكذا لا يلزم من اختلاف
المعنى اختلاف اللفظ كما في المشتركات وان كان يقال اللفظ في قوة المتعدد

فلا تلتفت لما كتب هنا   هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر كما
هو المتبادر من العبارة   لشبهها بالفعل الماضي الخ لا ينتج الا اصل العمل
لا نصب الاسم ورفع الخبر الذي هو الدعوى بل ربما ينتج العكس فلعل في الكلام
حذفا والتقدير وانما عملت نصب الاسم ورفع الخبر لشبهها الخ وللدلالة
على الفرعية بالتخالف ويكون التعليل الاول لاصل العمل والثاني لخصوصه
فافهم   ودلالتها الاولى والدلالة اي المطلقة التي هي وجه الشبه
الموجود في كل من الطرفين كما هو قاعدة مدخول في   فمعنى كان الخ
بيان للمشبه في الدلالة على المعاني وترك التعرض لبيان المشبه به لظهوره ثم صنيعه
يقتضي عطف المتن على محذوف والظاهر استئنافه   للتوكيد اي المطلق
واللام فيه للنسبة التي هي نسبة الجزئي للكلي ان قلنا ان معنى الحرف جزئي
وضعا مشروط استعماله في جزئي وكذا يقال فيما بعد نعم لو حذف المصنف اللام
تعين ان يراد بالتوكيد ما هو جزئي او كلي على الخلاف السابق لكن يفيد
الكلي بشرطية استعمال اداته في جزئي فافهم ولا تكن مع هؤلاء الجماعة
والله الموفق   النسبة اي التي هي ثبوت المسند للمسند اليه ايجابا او سلبا
ويجب التوكيد بلاغة بحسب الانكار اما عند التردد فحسن لا واجب ويمتنع
بلاغة عند الخلو من التردد والانكار وان صح عربية افاده في حلية الاسموني
الكلام اي المثبت او المنفي وقوله برفع اي نفي   ما يتوهم جزئي
على الغالب والافتاني لكن في غيره تقول زيد قائم لكنه ضاحك افاده محشي
الاسموني وقد يقال هذا التعريف للاستدراك فلا يوجد الا عند التوهم المذكور
ما يتوهم ثبوته اي حكم يتوهم وقوعه كما اذا قلت قام القوم لكن عمرا
لم يقم وقوله او نفيه قالوا انه بالجر عطفا على ضمير ثبوته اي يتوهم ثبوت نفيه
ورفعه بناية بان تقول قام القوم لم يقوموا لكن عمرا قام واذا تاملت بصدق
وجدت هذا التعريف لا يخلو من نظر معنى مع جر نفيه بالعطف المذكور وان
افاد محشي الاسموني صحة التعريف بالعطف فتامل والتفت الى القضية المعلومة
المجهول   الدلالة على مشاركة الخ اي بادوات مخصوصة فلا يرد قاتل زيد
عمرا ولا واو العطف المفيدة للجمع في قولك جاء زيد وعمرو   ما لا طمع فيه
يريد المستحيل   او ما فيه عسر يريد به الممكن الغير المترقب بخلاف الممكن في الترجي

فتوقع

فتوقع فعليك بالكلة بالتخيص وحوا شيه وهو المعبر له لعل المضمر
راجع لمطلق التوقع لا بقيد مغايرته للترجي كما هو مقتضى العطف وانما
قلنا ذلك ليكون قوله الآتي والترجي في المحبوب معطوفا على الاشفاق
والمكروه والا لزم في الكلام شيء فتامل الاشفاق اي الخوف وتاتي
ايضا لعل للتعليل كقوله تعالى لعله يتذكر وللاستفهام كقوله عز وجل
لعله يزكى وما يدريك حيث لا مانع هي للتقييد والمانع هو دخول
لام الابتدا مثلا على الجزئين كقوله عز وجل علموا لمن اشتراه الاية
ويقال للادوات هي معلقة عاملة في المحل دون اللفظ ولذا يعطف على
المحل كقوله • وما كنت ادري قبل عزة ما البكا • ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات ومن المانع الالغا اي ابطال العمل لفظا ومحلا في غير ابتدا
الكلام بالعامل بان توسط بين المعولين تقول زيد ظننت قايم بالعمل ودونه
على حد سوا او تاخر عنهما كزيد قايم ظننت والارجح الالغا وانما المتبع للتقييد
بعدم التعليق مع ان محل النصب معه لكون الكلام في نصب كل من الجزئين
فافهم تفيد ترجيحا اي غالبا والاقتاني لليقين وهذا في غير زعمت
اما هي فلا تاتي له تحقيق وقوع المفعول الثاني اي غالبا في غير وجدت
ومن غير الغالب تاتي للترجيح اما وجدت فلازمة للتحقيق التصير
والانتقال ولا يدخل فيهما كل من الالغا والتعليق المتقدمين حصول
النسبة لعل الصواب اسقاط النسبة لان حصولها في العقل لا السمع
الى على الفارسي وتبعه جماعة منهم ابن مالك على الحال
من المفعول اي على حذف مضاف اي سمعت صوت زيد في حال قوله
ونقل عن الشيخ الفليوبي ان هذا في غير المفعول النكرة والا كانت الجملة
صفة لا حالا وقد يدعي الحالية مع التقدم المذكور دخيل في المرفوعات
لك ان تقول هذا على الترجمة للمرفوعات اما على الترجمة للعوامل فلا وفيه
ما لا يخفى باب النعت اي باب بيان احكامه وهذا شروع في الكلام
على التوابع لكن المراد التوابع من حيث هي لا التوابع المتقدمة التي
هي توابع المرفوعات والتابع عندهم هو المشارك لما قبله في اعرابه
الحاصل اي الذي في هذا التركيب والمتجدد اي الذي في تركيب اخر غير خبر

زيد منه

فخرج بقولهم المتجدد نحو المفعول الثاني من باب ظن مثلا فانه
وان شاركه في المفعول الاول في هذا التركيب لا يشاركه اذا اقيم الاول
مقام الفاعل في نحو قولك ظن عمرو قائما وقولهم غير خبر احتراز من نحو
حامض في قولك الرمان حلو حامض وجعل حامض خبرا لابنا في قول بعضهم
انه جزء خبر فان الاول ناظر للمعنى والثاني ناظر للمعنى قلت ولك ان تقول
ان حامض صفة لحلو اي غير خالص الحلاوة فهو داخل في تعريف التابع لا يخرج
عنه بهذا القيد والمراد بالاعراب في قولهم اعراب الاعراب الوجودي والعدمي
فدخل في التعريف التوكيد بالفعل والحرف نحو قام قام زيد وان ان زيدا وعطف
الجملة على الجملة التي لا محل لها قاله الشيخ الصبان في حاشية الاشموني وللشيخ
الامير في حاشية الازهرية كلام اخر فانظره ان اردته   رسمه اي هذا ليس
رسما كما نقل عن الشمني بل هو حكم على ما هو الظاهر نعم المثال الآتي رسم على طريق من مزج
اللغوي وحده الحقيقي هو التابع الموضوع لافادة التوضيح او التخصيص بالدلالة
على صفة له او لمتعلقه بدل لعليها تضمنا على ما هو مصطلح عليه عندهم ان التوضيح
في المعارف والتخصيص في النكرات فالتابع جنس وقولنا الموضوع لافادة الخ مخرج
البدل والتوكيد وعطف النسق فانها لم توضع لذلك وان جاء البدل للتوضيح
اما عطف البيان فموضوع لافادة احدهما لكن لا بصفة للاول او لمتعلقه بل بذاته
لجموده على ما هو مشهور وانما زدت قولي بدل لعليها تضمنا دفعا لما يقال ان البيان
انما بين بسبب انه اسم من اسما المبين والاسم من قبيل الصفة ولكن ليست
دلالته عليها تضمنا هذا الذي ظهر لي في هذا التعريف وان عرفوه بما يرد عليه
كثير فتامل صنيع الاشموني وانصف وقولنا الموضوع الخ لا ينافي انه يجي لغير ذلك
كالمدح والذم والترحم والتعميم الخ ما في شرح الاشموني وحاشيته وفيها انه يجي للدلالة
على كمال معناه في نحو قوله تعالى يحكم بها النبيون الذين اسلموا فذكر الاسلام
بعد ذكر النبوة فيه كمال دلالة على شرف الاسلام واهله   في رفعه اي في نوع
رفعه لا في شخصه فلا يضر ظهور الحركة في احدهما وتقديرها في الاخر فمن ذلك
خرب في قولك هذا جحر ضب خرب فانه تابع لجحر في رفعه وانما جر للمجاورة وحركة المجاورة
ليست حركة اعراب على ما في شرح الاشموني الشيخ الامير ويوخذ من شرح الاشموني
ايضا زيادة ان حركة البا الزائدة مثلا خارجة عن حركات الاعراب وهو يويد

ما قلناه

ما ظنناه في باب المبتدا فلله الحمد وكذا يقال في نصبه وما بعده ثم ان قوله في رفعه الخ يفيد
ان اطلاق النعت على المقطوع الى الرفع او النصب لا يخلو من تسمح مغتفر فيه فالنعت
وعند التحقيق هو المحذوف في محل نصب على الحال او جملة مستانفة وتعريفه
اذا كان المنعوت معرفة من المعارف الخمسة الآتية والمراد نوع تعريفه لا شخصه
فيجوز اختلافهما فيه بان يكون الاول معرفة بالعلمية والثاني بغيرها ولو كان النعت
اعرف من المنعوت على ما قاله الشيخ الصبان واستظهره ناقلا له عن ابن هشام
وغيره وان كتبوا هنا خلافه وتنكيره اي ان كان المنعوت نكرة ولو حكما
كالمعرف بال الجنسية كان النعت نكرة ولو حكما كالجملة فانها في حكم النكرة فلا ينعت
بها المعارف المحضة والمراد الجملة الخبرية اما الانشائية فلا تقع نعتا كما لا تقع
حالا فان وقعت كذلك كانت على تقدير القول كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب
اي مقول فيه هل رايت هكذا اشتهر وقد يرد عليه اشياء فتامل جدا ولا بد من رابط
في الجملة قال بعضهم بشرط ان يكون ضميرا وان وقع رابط الخبر غير ضمير قال ابن قاسم
كما في حشي المحقق لعل الفرق ان المبتدا طالب للخبر صناعة وعامله فقوي تعلقه
به فيكفي ادنى رابط والمنعوت لا يستلزم النعت صناعة فاحتيج في افادة الربط
الى اقوى رابط وهو الضمير اه قلت يوخذ من ذلك ان جملة الحال كالنعت وقال
بعضهم لا يتعين الضمير ولا تقع الجملة نعتا لمحذوف الا اذا كان بعض المجرور
بمن او في كقوله منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام وهكذا
القول معه في افادة الشيخ في حاشيته الاشموني حقيقيا اي حقيقة بان رفع
ضمير المنعوت وكان مضمونه صفة في الواقع او حكما وفي الواقع صفة لغيره كما
اذا قلت رجل قائم الاب فهذا يقال له حقيقي لرفعه ضمير المنعوت حكما لكون ذلك
القيام صفة للاب لا للرجل والسببي بخلافه اه المستتر هو لا يكون الا كذلك
ولكن هذا في الاصل في المفرد وهو المفرد اما الجملة فقد يظهر فيها الضمير نحو رجلا
قاما رجال قاموا وشاهد او يقال كلام المتن في النعت الرافع للضمير والرافع
في الجملة جزء النعت لا النعت كله ولا يخلو هذا الاخير من تساهل يتبعه
اي يتبع النعت المنعوت وتانيثه الخ اي ما لم يمنع مانع كان كان النعت
على وزن فعيل كجريح او افعل تفضيل مجردا من ال والاضافة او مضافا لمنكر
فان كان كذلك اوجد مذكرا ابدا في اسم التفضيل وجوازا في وزن فعيل لا وجوبا

ماهو الظ وان لم ار فيه نصا   وافراده مما لا يخفى انه ليس المراد بالافراد
هنا الافراد في باب الاعراب اذ من المفرد في باب الاعراب قوم ورهط على
ما قلته سابقا ولا يلزم في نعتهما افراد فيقال قوم قائم ورهط جالس
كما انه ليس به الافراد في باب الخبر لئلا يلزم الغا قوله وتثنيته وجمعه
نعم ان قيل غير المفرد لا تنعت به الا النكرة كان المراد بالمفرد ما هو في باب الخبر
فلا يطلق القول فاحفظ هذه النعم بشكرها   وجمعا اي ان كان
الاول جمعا كان الثاني جمعا وظ كلامهم تعيين ذلك ويخالفه قاعدة افصح
الافراد في جمع الكثرة لما لا يعقل وافصحية المطابقة في غيره الا الاكثر كما في قوله
عز وجل وازواج مطهرة ووجه المخالفة انه لا تعيين في كل من الجمعين بحسب
افادة القاعدة في جواز هذه الملاحظة فيتعين للجمع وجواز ملاحظته
لا من هذه الجهة بل من جهة تا ويله بالفرقة او الطائفة او الجماعة ونحوها مما
يدل لحكمها باللفظ المفرد فلا يتعين فاحفظ هذا التحقيق الشريف الذي
لم يتنبه له احد   اربعة من عشرة ويتحصل من تلك الاربعة ستة وثلا
مثا لا سيذكرها الش حاصلها ان المنعوت اما معرفة او نكرة في ثلاثة انواع
الاعراب بستة تضرب في حالتي التذكير والتانيث باثنتي عشرة تضرب
في الافراد وضديه فالحاصل ما ذكر وتزيد باعتبار ان المنعوت كرجل قائم
اوصفه لغيره وان رفع ضميره كرجل كريم ابا وبغير ذلك   ويسمى النعت
حقيقيا اي يسمي النعت وقت رفعه ضمير المنعوت ظاهره ولم يكن جاريا
عليه في الواقع ككريم ابا حقيقيا ولعل تسميته حقيقيا بمعنى انه في حكم
الحقيقي في اتباعه الاول في اربعة من عشرة لانه منسوب للحقيقة والذات
اي ذات المنعوت اي نعت وصفة لها لا المتعلق بها على ما هو الظ
وان رفع سببيا الخ مقابل لقوله فان رفع النعت ضمير المنعوت والاولى
ان يقول وان لم يرفع ضميره بتمامه الخ ليصدق كلامه بما اذا رفع السببي
اي اللفظ الذي معناه له ارتباط قوي بالمنعوت كالرجل القائم ابوه
او رفع اجنبيا والسببي منصوب كالرجل الضارب عمرا اباه او مجرور
كالرجل الساكن عمرو في داره فانه لا يقال لعمرو سببي لان السببي هو
هو اللفظ المتوصل الى المنعوت بضميره العائد عليه وهو دائرا بامثلته

نسبته

[Margin, left:] انتفع فالواقع

[Margin, right:] له الا ان يقال الكلام الخاص بما في اذا لوحظ لزم الجمع من حيث هو كذلك والقاعدة عمومه

صح

نسبته للسبب وهو الحبل الذي يتوصل به فان الضمير كالحبل لشهرته
في الاخبار وغيرها وقولهم نعت سببي من نسبة الشيء الي ما فيه
يا النسب كالشافعي فتحذف فمعني كونه نعتا سببيا انه نعت يتعلق
باللفظ السببي اي المنسوب للسبب وهو الحبل المراد به الضمير
كذا بوجه وجه التسمية بالسببي في قولهم نعت سببي من حاشية
الازهرية للشيخ الامير لكن لا تظهر هذه التسمية في نحو جا الرجل
الضارب به عمرو فلعل الظاهر ان يتكلف ويقال ان الضارب نعت منسوب
للسببي اي اللفظ المنسوب للسبب اي الحبل وذلك اللفظ هو
الضمير وتكون النسبة من نسبة الخاص الذي هو خصوص ضمير الضاربه
للعام الذي هو مطلق ضمير وعلة التسمية لا تقتضي التسمية فلا
يقال مقتضي هذا التكلف تسمية النعت في قولك الرجل القائم
نعتا سببيا لنسبته للسببي اي المنسوب للسبب الذي
هو مطلق ضمير ويتبعه في اثنين عطف تفسير لقوله اقتصر علي
ما ذكره المص ويتحصل من ذلك ست صور ويتبع ما بعده في اثنين
من خمسة ايض في الافراد ابدا مع التذكير والتانيث فهما شيئان يضربان
في الستة المتقدمة بثنتي عشرة صورة في تذكير المنعوت وتانيثه
باربعة وعشرين في افراده وضده باثنين وسبعين في افراد معمول
النعت وضده بمائتين وستة عشر وتزيد بالاعتبار فتامل تنبيه
بقي من النعوت ما لا يتبع منعوته الا في الاعراب وبقية ما فيه التبعية
تجري في المضاف اليه لذلك النعت وذلك نحو غير تقول مررت برجل
غير قائم وامراة غير قائمة ورجلين غير قائمين ورجال غير قائمين وهكذا
فلعل السر في ذلك بعد ظهور علامة التثنية والجمع والتانيث والتعريف
علي غير فاحتيج الي ظهورها علي ما هو كالجزء من الكلمة لكن يقال التعريف
لم يعهد الا في اوائل الاسم لا في الاعجاز الا ان يقال ذلك اذا كان تعريف الجز
اصليا اما ما هو علي سبيل النيابة فيغتفر في الاعجاز واشباهه
فاحفظه فلم احد من نبه عليه تقول الخ شرع في الامثلة الحقيقي
وغيره وذكر من امثلة الاول ستة وثلاثين وكيفية صنيع الشارح الخ

يبدا بالاشرف من انواع الاعراب فالاشرف مع التذكير الذي هو اشرف
من التانيث مع الافراد الذي هو اصل لضده مع التعريف ثم مع التنكير
ثم ينتقل بمثل المثنى مع التذكير مع التعريف مع التنكير وهكذا ثم يصنع
في المونث مثل ما صنع في المونث المذكر   الرافع على حذف اداة التفسير
في الرفع يصح جعل في بمعنى مع وفي الاولى الداخلة على النعت
للظرفية فلا يلزم على تعلقهما بتقول تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد
على انه اشتهر دفع ذلك بجعل الاول تعلق بالعامل وهو مطلق والثاني
تعلق به وهو مقيدا اي والشئ يختلف بالاعتبار   والتعريف اي والتذكير
العاقل هذا في الجاري على منعوته اي في النعت المتصف به منعوته
في الواقع ويجري ذلك ايض في الكريم ابا والحسن وجها سناء وفيما ياتي
فلا تغفل   وتقول اي كيفية صنيعه هنا مراعاة اشرف الاعراب فالاشرف
مع افراد كل من المنعوت والسببي ثم المذكر تعريفا وتنكيرا في الافراد ثم
التثنية ثم الجمع ثم عمل للمونث التابع لما قبله افرادا في التعريف ثم التنكير
ثم تثنيته كذلك ثم جمعه ايض وقد علمت حاصل صور السببي فلا تغفل
واما الجمع فيختار تكسيره لكن امثلته السابقة على غير المختار ثم
اختياره مطلقا مذهب ش والمختار الافراد مطلقا وفصل آخرون فقالوا
ان كان النعت تابعا لجمع كمثال الش فالافصح التكسير والمفرد او المثنى
فالمختار الافراد افاده محشي الاشموني عن التصريح   ويضعف تصحيحه
اي الحاق علامة جمع الذكور لانه على لغة اكلوني البراغيث وكذا يضعف
التثنية اذا كان مرفوع النعت مثنى لانه على هذه اللغة ايض   هذا
اذا نعت باسم الفاعل اسم الاشارة عائد على لزوم الافراد مع غير الجمع وقوله
باسم الفاعل اي المتعدي الرافع للسببي كما اذا قلت الضارب ابوه فلا
يصح نصب الاب او جره لايهامه ان الاب مضروب اما اسم الفاعل اللازم
كما في قولك القائم ابوه فيجوز فيه الاوجه الثلاثة وان اوهم الش خلافه
فاحفظه   باسم المفعول والصفة المشبهة الاول الدال على ذات وقع
عليها حدث والثاني ما دل على ذات دائمة الاتصاف بحدث مصدر اسمها
هذا الاستعمال اي الافراد مع غير الجمع   الاسناد عن السببي الظرفيه

مطبق

ماسبق اولا فلا تغفل   وبنصب السببي اي على التشبيه بالمفعول به
ان كان معرفة والتمييز ان كان نكرة   او يخفض باضافة النعت اليه لكن
لابد ان يكون فيه ال اذا كان في النعت ال كما في المثالين الآتيين   وهي يطابق
هذا هو المتضح فكو بالتقييد بقوله ان نعت باسم الفاعل فتامل   ويرجع
الى القسم الاول اي في الحكم وهو الاتباع في اربعة من عشرة فيكون عطف
قوله يرجع على يطابق كعطف التفسير او المراد يرجع في التسمية بالحقيقي
واما سماه بعضهم مجازيا وجعل القسمة ثلاثية بقي ان انبهك على ان الكلام بهذا
الباب حقيقية وسببية تجري في الحال الا انه يمتنع تعريفه لكن لا او تنكير
صاحبها على ما هو مشهور فافهمه   والمعرفة شروع في الكلام على المعرفة والنكرة
صريحا بعد الكلام عليهما بالتمثيل في قوله قام زيد العاقل على ان ما هنا اكثر تحقيق
وقدم المعرفة لشرفها بتعيين مدلولها او موازاة لتقديمها في قوله تعريفه وتنكيره
وهي كالنكرة في الاصل اسم مصدر والفعل نكر ثم جعلا اسمي جنس للاسم
المعرف والمنكر افاده الصبان وتعرض للنكرة فيما يأتي بشبه الحد دون المعرفة
بل تعرض لها بالعد اما لقلة انواعها بخلاف النكرة او لما اشتهر من قول ابن مالك
لا يمكن حدها بدونا استدراك على من حدها ووجه ذلك باشارتها
الدماميني ورد عليه في الرد بان الاستناد في دعواه باعطاء العرب اللفظ
تارة حكم المعارف وتارة حكم النكرات كما يمنع حد المعرفة يمنع حد النكرة فالحق
حدها وقد اشتهر فيه انها اللفظ الموضوع لمعين خارجا او ذهنا ومن ذلك
الضمير واسم الاشارة على القول بانهما جزئيان وضعا واستعمالا وهو
ما ذهب اليه السيد اما على ما ذهب اليه السعد والجمهور من كليتهما في وضعا
جزئيتهما استعمالا والموضوع اليه مطلق مشار اليه مثلا فاللام في التعريف
ليست صلة الموضوع بل المعنى الموضوع لان يستعمل في معين سواء
كان التعيين حال الوضع ايضا كما في الاعلام او لا كما في اسم الاشارة فان
الجزئي لم يقصد تعيينه حال الوضع ومما يستدل به على ضعف هذا المذهب
لزوم مجازية اسماء الاشارة مثلا ابدا لاستعمالها في غير الموضوع له اذ هي
وضعت للكلي ورد ذلك بان الجزئي ان لوحظ حال اطلاق اللفظ عليه انه داخل
تحت الكلي كما هنا كان اللفظ حقيقة لا مجازا نعم يرد بسبب التأويل في اللام

اسم الجنس كاسد فانه نكرة وموضوع لان يستعمل في معين وهو الحقيقة الذهنية وان لم يكن تعينها قيدا في الوضع فان قبل المعنى انه وضع لمعين جميع خروج اسما الاشارة مثلا والنكرة ما وضعت لغير معين اي لغير معنى تعينه قيد في الوضع فلا يرد ان الواضع لا يضع لمجهول بل لمعلوم ومن النكرة اسم الجنس كاسد ولفظة هي مبتدا محذوف الخبر اي ملاحظ لا من حيث لا تضاف الا الى الجمل والمعنى من حيث ذاتها وحقيقتها ملاحظة لا من حيث خصوص اشارية او موصولية مثلا من حيث هي اي لا من حيث خصوصها بكونها ضميرا مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ويفيد كلامه ان النافي المعرفة ليست للوحدة خمسة اي على ادخال اسم الموصول في الاسم المبهم على ما ياتي وزاد بعضهم النكرة المقصودة كيا رجل واسم الفعل وسحر وامس اذا اريد بهما وقت معين وغير ذلك وبعضهم ادخلها في هذه الخمسة اما النكرة غير المقصودة فنكرة على حالها والمعرفة المناداة زادت بالنداء وضوحا وهو ما دل اي وضعا وقوله على متكلم اي ذات متكلمة ان قلت هذا التعريف يشمل لفظ متكلم فانه دل على ذات كذلك وكذا يقال في قوله مخاطب او غائب قلت قال الشيخ الصبان ان ما واقعة على جامد وقلت فرق بين دلالة الضمير على ذلك ودلالة اللفظ المذكور وقولنا وضعا اخرج الدلالة الطارئة كالاسم الظاهر الذي اراد به المتكلم نفسه او اريد به المخاطب كيا زيد اما دلالة اللفظ الظاهر على الغائب فوضعية فيحتاج الى اخراجه بزيادة قيد مع اعتبار دلالته على الغيبة ونحو يفيد ان دلالته على التكلم حقيقية مع انه جزء الموضوع له انت اي ان فقط على ما سبق له غائب يفيد ان ضمير الغائب معرفة مطلقا ولو عاد على نكرة لم تخصص بحكم وهو الصحيح وورآه اقوال ولا بد من تقدم مرجعه لفظا كما لا يخفى او معنى بان يكون المرجع في قوة المتقدم لتقدم رتبته نحو ضرب غلامه زيد برفع زيد على الفاعلية او تضمن الكلام السابق له كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب او استلزمه الكلام استلزاما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس فالضمير للميت بقرينة ذكر الارث او استلزاما بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب

اي الشمس بقرينة ذكر العشي او تقدم حكما بان يلحق بالمتقدم بحكم
الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل كما في ضمير
الشان نحو قل هو الله احد فان الضمير عائد على متاخر لفظا ورتبة وهو
الجملة بعده من كلية الاشموني قلت الظاهر في ضمير الشان وما ساواه
في حكمه العود على متقدم مبهم واما ما حكم عليه بانه المرجع فهو مفسر
وقد سبق لك في باب الخبر تحقيق الامر   وهو متعلق الخ تعريف للعلم
الاعم من الشخصي والجنسي والاول هو الموضوع لمعين خارجا عن
الذهن حقيقة كزيد الموضوع للذات المحققة خارجا او خارجا
حكما كاللفظ الموضوع لمن سيولد نوعهما فانه لا وجود له حالة الوضع
الا في الذهن وكان هذا علما شخصيا لان مدلوله لو وجد لا يوجد
الا خارجا والثاني هو ما وضع لحقيقة الشيء وماهيته الحاضرة المعينة في الذهن
بقيد تعينها فيه كاسامة الموضوع لحقيقة المفترس بقيد تعينها ذهنا
وبهذا القيد خرج اسم الجنس فانه موضوع للماهية ايضا على ما هو
مشهور لكن لم يقيد في وضع اللفظ بعين الماهية في الذهن وان كانت
معينة فيه وقت الوضع ضرورة ان الوضع لا يعقل مع الجهل ومقابل المشهور
هو ان اسم الجنس موضوع للفرد المبهم كالنكرة وما واقعة في التعريف على
اسم كما قيل هنا وان لم يتعين فخرج الاسم من الفعل والحرف وقوله
علق اي ربط بمعين وضع يخرج المهمل ان قلنا ان ما واقعة على لفظ وقوله
شيء اي خارجي او ذهني وقوله بعينه اي باعتبار عينه اي بعينه
يخرج النكرة كرجل فانه وان كان مدلوله معينا حال الوضع لكن لم
يعتبر تعينه وكذلك يخرج به اسم الجنس كاسد فان الحقيقة
الذهنية التي هي مدلوله لم يعتبر تعينها ذهنا ودخل سائر المعارف
كاسماء الاشارات والضمائر سواء قلنا انها جزئيات وضعا اي موضوعة
لجزئي مشخص بقانون كلي فان الجزئي ملاحظ بعينه او قلنا انها
كليات وضعا اي موضوعة للمفهوم الكلي وان لم يستعمل الا في   جزئي
جزئي فيشارك علم الجنس في المحل وهو الذهن لان الكلي لا وجود له
الا في الذهن ويشاركه ايضا في اعتبار التعين كما هو قضية عده

من المعارف فاحتفظ على هذا البيان غير متناول ما اشبهه

حال من ضمير علق الراجع لما بمعنى اللفظ الدال على ما بعطيه صنيع
الجلال المحلي في شرح قول ابن السبكي في جمع الجوامع والعلم ما وضع لمعين
لا يتناول غيره اهـ فانه قال لا يتناول اي اللفظ والمراد بتناول اللفظ
اطلاقه واستعماله والضمير المستتر في اشبهه عائد على ما الموصول لمتناول
والبارز عائد على شيء وهذا القيد لاخراج بقية المعارف فان اسم
الاشارة مثلا وان وضع لمعين يصح اطلاقه على ما يشبهه من
الافراد اطلاقا على سبيل البدل كما هو صريح الجلال وهذا مبني على
ان اسما الاشارات وكونها جزئيات وضعا لان المشابهة للمعنى
الموضوع له انما تظهر على ذلك لوجود امثال الموضوع له فان
قلنا انها كليات وضعا والموضوع له الماهية المعينة في الذهن
على ما سبق لك تحقيقه فلا تخرج بقيد غير متناول ما اشبهه اذ هي
كذلك لعدم معنى يشبه الموضوع له فان قلت ان المشابهة موجودة
باعتبار مشابهة الجزئي للكلي قلت يلزم انه يخرج علم الجنس من
التعريف كما يخرج بقية المعارف الا ان يقال المعنى غير معتبر تناول
ذلك اللفظ اي استعماله في الجزئي المشبه للكلي المشابهة المذكورة
فحينئذ لا يخرج علم الجنس لانه لم يعتبر استعماله في الجزئي نعم ينازع في خروج
مدخول ال والمضاف اذ يجوز استعمالهما في الحقيقة كما لا يخفى فاحفظ ثم
ربك اليك واعرض عما لا نفع فيه اليك عاقل قيل الاولى عالم ليشمل
اسما الله تعالى لكن لا يخفى ما في اطلاق الشخصية عليه تعالى والمراد ما هو
من نوع العقلاء وان لم يعقل بالفعل عدن قالوا بتحريك الدال اسم بلد
بساحل اليمن قلت لا مانع من السكون على ارادة الجنة فعلها شخصي
كشذقم بالشين والذال المعجمتين ويروى بالدال بدل الذال اسم
جمل للنعمان بن المنذر تنسب اليه الابل الشذقمية نقله الشمني في التصريح من
فائق الزمخشري او هيلة اسم شاة لنسا بعض العرب ام علم
جنس عطف على قوله سابقا علم شخص وقوله اما الحيوان اي احاد ذلك
الجنس الذي وضع له اللفظ كل في افراد الحيوان ثم الحيوان تارة يكون مما

لا يولف وهو قليل كقولهم ابو الاثقال للبغل وابو ايوب للجمل الى غير ذلك
وتارة يكون مما لا يولف وهذا هو الغالب والكثير كمثالي الشم في الوحوش
وام عريط للعقرب في الاجناس اه اشموني وشم   حضاجر فلهذا
بوزن مفاعل علم للضبع اي للحقيقة الذهنية   واسامة علم الاسد
اي علم الحقيقة المعينة خلافا لابن مالك الذاهب الى عدم تعين معناه
كالنكرة واسم الجنس وربما ان التفرقة بين علم الجنس وبينهما في الاحكام
اللفظية كصحة وقوعه مبتدا وصاحب حال ولو نلك الحال جملة بدون
بالتفرقة ايضا في المعنى ثم جعله موضوعا للحقيقة المعينة في الذهن لا ينافي
ان اطلاقه على الفرد الذي الحقيقة منه بحيثية من حيث اندراجها فيه
حقيقة كما في المحلي والآيات ردا على العلامة الناصر في دعواه المنافاة
فان استعمل في الفرد لا من هذه الحيثية فمجاز وكذا يقال في اسم الجنس
وفي حشية الاشموني عن الكمال انه حقيقة مطلقا   اولمعنى منه الموت
الموضوع لحقيقته ام قشعم   كسبحان علم على التنزيه نازع الرضي
في علميته وفي استدلال غيره عليها بعدم تنوينه مع القطع عن الاضافة
وال في قول الشاعر سبحان من علقمة قال لا دليل في ذلك لاحتمال حذف
المضاف اليه مع بقاء المضاف على حاله كما في قوله خالط من سلمى خياشيم
وفا واضافته على قول الرضي ظاهرة وعلى قول الجمهور لا تخرجه عن
العلمية وان ذهب اليه البيضاوي لانها للتوضيح لا للتعريف او التخصيص
اذ هما المفيدتان للتنكير من حاشية الاشموني   ويره بفتح البا الموحدة
وتشديد الرا علم جنس على البر والخير   واراد به اسم الاشارة اي
احدا من الامثلة ولكن المثال لا يخصص سيما ان قلنا بما قال به الكوفيون
من انه او لا يستعمل اسم موصول كما في قوله تعالى ها انتم هولاء بحتم على
احد الاقوال فالمبهم يشمل اسم الموصول كما قاله العلامة الشنواني ونقل عنه
ووجه ابهامهما افتقارها في تعيين المعنى الى اشارة حسية في اسم الاشارة
وصلة في اسم الموصول وان كان الضمير والذي فيه الالف واللام والمضاف
كذلك بخلاف العلم فانه لا يحتاج وضعا في التعيين الى زيادة على العلم بالوضع
كما اشتهر   ووجه ابهامه انه قد علمت وجها اخر   وصلا حينئذ

عطف تفسير للاشارة به الي كل المراد بها الاستعمال مع الاشارة الحسية
واستعماله في كل شئ انما هو علي البدل واحدا بعد واحد مع التمييز في ذلك الواحد
المستعمل فيه اللفظ بواسطة الاشارة كما هو قضية الوضع كذا على انه
جزئي وضعا وعبارة المحلي على جمع الجوامع فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه
من اي جزئي وينا ولجزئيا آخر بدله اه وبهم وكذا الباقي اه فما قيل هنا
من منافاة صلاحيته استعماله في كل شئ لما تقدم من عده في المعارف التي
التعيين معتبر فيها فاسد وان تجيب عنه بما هو اوضح فسادا وان
افاده ظاهر التصريح عن الشاطبي الي كل جنس صلاحيته استعمال
اسم الاشارة في الاجناس التي لا وجود لها الا في الذهن انما هي في استعماله
مجازا لانه موضوع للمحسوس بحاسة البصر او يقال في الكلام حذف والاصل
الي كل محسوس بالبصر معبر عنه باسم الجنس الشامل للنكرة فافهم
حيوان وجماد الخ لا يخفى على نبيه حكمة تعداد الامثلة وهو اقسام
اي خمسة وان كان الاخير يستعمل في الجميع ولو قدم قوله وهو اقسام
على قول المتن نحو هذا الكان احسن فهذا للمفرد اي ولو حكما كالفريق
والركب والمذكور وقوله المذكر باعتبار استعمالاته في بعضها وكان عليه
ان يقيد بالقريب ولو حكما ولكن ذا بعد ومن هنا لما هو اقرب من غيره كما
قاله سعد الدين في البديع في قول الشاعر هذا على الخسف مربوط برمته
وذا يشبح قال لانه لا يصح ان يذكر البليغ كلمة مع احد اللفظين دون
الاخر من غير فائدة تهد او قد يستعمل ذا في مثنى استعمالا مجازيا على ما نقله
في شرح الاشموني عن بعضهم في قوله تعالى عوان بين ذلك اي الفارض
البكر وهذه اي بتسكين الهاء وكسرها مع اشباع ودونه
وهذان للمثنى اي المثنى معنى وليس المراد اللفظ المثنى لعدم صحة
ان يقال هذا موضوع للمفظ وللوصف بعدها بالتذكير وان امكن دفع
ذلك وكذا يقال بما بعده ونصبا واما قوله ان هذان لساحران
فقد تقدم توجيهه وهو لا بالمد لعترض بان المد والقصر لا يصح الا
اللفظ المعرب لا المبني كما هنا ولكن اجاب في شرح الاشموني بجريانه
على طريقة القراء واللغويين على الافصح لكونها لغة الحجاز التي جا

في
صح

٦٨

بها التنزيل كما في قوله تعالى ها انتم هولآء لجمع المذكر والمونث اي
العاقلين وقل استعماله في غيرهما كقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك تنبيه يشار للمتوسط والبعيد باسم الاشارة المصحوب
بالكاف فقط او مع اللام على ما قاله س وابن مالك ونقل محشي الاشموني
ترجيحه لان اللام لغة الحجاز وتركها لغة تميم فلو اختصت اللام بالبعيد
لزم ان الحجازيين لا يشيرون للمتوسط والتميميون لا يشيرون لبعيد
لكن مع اللام تمتنع ها التنبيه كما في الالفية ويقل مع الكاف وحدها كما
في قوله ولا اهل هذاك الطراف الممدد الالف واللام الاولى فيدال
على ما تقدم عند قوله في العلامات والالف واللام للتعريف اي
المفيد تان للتعريف كما هو مذهب س والخليل وان اختلفا في الهمزة فذ
الخليل الي انها جزء من الكلمة فهي همزة قطع تفتح وانما حذفت درجا
لكثرة الاستعمال وذهب س الي انها همزة وصل زائدة زيادة معتدا
بها في الوضع بمعنى ان الواضع وضع لافادة التعريف مجموع اللام
والهمزة الزائدة في الكلمة كزيادة همزة اضرب فالزيادة لاتنافي ان
الذي يفيد التعريف مجموع الهمزة واللام وعليه ففتحها مع انـ
همزة الوصل مكسورة قصد الخفة وقيل ان مفيد التعريف اللام
فقط وقيل الهمزة فقط واللام زيدت للتميز عن همزة الاستفهام
ولعل حذفها للتخفيف او لشبهها بهمزة الوصل ثم ان مدخول ال يراد
به الحقيقة الذهنية اما لا في ضمن فرد او افراد بل باعتبار تعينها في الذهن
كما في علم الجنس وان فرق بينهما بان مدخول ال دل على الحقيقة بواسطة
ال وعلم الجنس دل عليها بجوهره وتسمي اللام ح لام الحقيقة والطبيعة
واما في ضمن فرد مبهم كما في قوله واخاف ان ياكله الذئب اي الحقيقة
في ضمن اي فرد والدال على انها في الفرد ذكر الاكل وتسمي اللام لام العهد
الذهني ومدخولها كالنكرة في ابهام الفرد وان فارقها بدلالته على
الماهية ودلالتها على الفرد وبجريان احكام المعارف عليه واما في ضمن جميع
الافراد حقيقة كما في ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
وتواصوا بالحق وتواصوا اوعرفا كما في قولك جمع الامير الرعية فانـ

المراد رعية مملكته لا سائر الدنيا ومما يناسب الافراد المبالغة في نحو قولك
انت الرجل علما اي انت جميع الرجال في صفة العلم مبالغة وتسمى اللام
لام الاستغراق الحقيقي ولو ادعاء او عرفا وتسمى اللام في الثلاثة لام
الجنس وان كان لها اسما خاصة باعتبار طريان الاحوال لمدخولها وتارة
يراد بمدخولها الفرد المعهود اما بتقدم ذكره صريحا او كناية كما
في آية وليس الذكر فان ال في الذكر للاشارة الى المتقدم معبرا عنه بما
في قولها ما في بطني وهو الذكر بقرينة ذكر محررا اي معتوقا لخدمة بيت
المقدس فانه لا يعتق لخدمته عندهم الا الذكور وتسمى اللام هي لام
العهد الذكري او المعهود لا بالذكر بل بالحضور كما اذا قلت للحاضر قد
شتم رجلا بالمجلس لا يشتم الرجل وكما في قوله تعالى اليوم اكملت
لكم دينكم اي هذا اليوم وتسمى اللام لام العهد الحضوري او المعهود
في ذهن المخاطب من غير حضور وتقدم ذكر كما في قولك جا الشيخ وخرج
الامير وتسمى اللام لام العهد الخارجي عند اهل البيان والنحويون
يقولون لام العهد الذهني هذا ما اشتهر ولك ان تقول مدخول
اللام دائما مراد به الحقيقة ولكن تارة يراد في ضمن فرد معين بالذكر او الحضور
او العلم وتارة يراد في ضمن فرد مبهم وتارة يراد في ضمن جميع الافراد وبه
قال بعضهم ثم ان وجدت قرينة على ارادة شيء من مدخول ال فذاك
والا حمل على الاستغراق والكلام في هذا المقام كثير والله يفتح بهذا
وبغيره كنحو الرجل ذكر الجامد لان المشتق قد يكون ال الداخلة عليه
لا للتعريف بل موصولة وذلك اسم الفاعل واسم المفعول فالمعرفة
هي لا مدخولها بل هو في قوة الفعل ومن المعرفة على ما هو الظاهر ال
الداخلة على التمييز والحال مزيدة كما في وطبت النفس وفي ظني اني
رايت في حشى الاشموني في بعض المواضع ما يفيده وما اضيف
اي اضافة محضة بان لا يشبه الاسم الفعل المضارع في الحال
او الاستقبال ومن الذي يتعرف بالاضافة غير اذا وقع بين ضدين
كما في الفاتحة والاسم يتعرف كشبه ومثل مما اشتهر فهي في درجة
ما اضيف اليه قال الشيخ الصبان المتجه عندي ان المضاف دون

ما اضيف

ما اضيف اليه في الرتبة مطلقا كما قاله المرادي اهـ وقال الشيخ الامير اعلم
انه وقع في ترتيب المعارف في التعريف خلاف مبسوط موجه بتوجيه ليست
بالقاطعة وانا لا يظهر لي الآن ذلك اصطلاح فقط اهـ وهذا هو الظ م
اقسام له في هذا الصنيع فلا قد لا ينعت ولا ينعت به قال
الشيخ الامير علته السماع فقط على ما هو متجه اهـ ثم انه قد يجري التقسيم
في النكرات وان لم ينبهوا عليه فالجامد كرجل ينعت ولا ينعت به واسم الفعل
المنون لا ينعت ولا ينعت به وعليك ببقية الاقسام لا ينحصر
بالعد قد يدعي انحصارها بل حصرها بأقل من حصر المعرفة على سبيل
البدل وقد تم عموما شموليا في غير النفي كما في قوله تعالى علمت نفس اما النفي
فيعم للشمول نصا كما في مدخول لا النافية للجنس وظاهرا في غيرها عليه
اي او على ما يقع موقعه فدخل نحو اسم الفاعل والمفعول مما لا يقبل دخول
ال المعرفة الا عراضه وليس المراد الصلاحية في كل تركيب حتى يخرج التمييز
مثلا فانه لا يقبلها ما دام تمييزا او خرج الضمير العائد على النكرة فانه
معرفة واغا خرج لان الذي وقع في محله انما هو الجلي بال لا المجرد كما
قاله سم في قولك مثلا ما جاءني رجل واكرمته افاده محشي الاشموني تنمتان
الاولى يجوز نعت النعت عند س كما في قولك يا زيد الطويل ذو العلم
فانه اذا وقع المضاف الخالي من ال بعد المنادي المبني على الضم على انه
تابع له تعين نصب ذلك التابع كما في الخلاصة فحين رفع ذو دليل على انه
غير تابع لزيد بل للنعت الذي هو الطويل الثانية قولهم ان نعت النكرة
اذا تقدم عليها يعرب حالا امر اغلبي لا لازم على الاصح كما افاده الدماميني
في حاشية الاشموني وهذا منهج فيما قلناه اول الكتاب فلله الحمد باب
العطف مقتضى جعل العطف من التوابع كالنعت والبدل ان
يكون بمعنى المعطوف وان كان ظ قوله وحروف العطف انه بالمعنى
المصدري والمعنى والحروف التي جعل بها اتباع المتأخر للمتقدم
فيكون على خلاف الغالب من ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت
عين الاولى كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فان
العسر الثاني هو الاول واليسر البدل ان يغلب عسر يسرين ويصح

ان يراد به فيما ياتي المعطوف فيكون على الغالب فتامل   ومراده
عطف النسق لان عطف البيان لا يكون بالحروف التي ذكرها وان دخل
عليه حرف التفسير وهو اي في نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد
وانما لم تكن اي حرف عطف لصحة الاستغناء عنها ابدا لفظا وتقديرا
وحرف العطف ليس كذلك وان استغني عنه كذلك في بعض الاحوال
فاندفع ما للدماميني وان سكت عليه الشيخ الصبان والنسق
بفتح السين اسم مصدر على ما للفاكهي بمعني اسم المفعول فالا
من اضافة المسمي للاسم اي المعطوف المسمي بالنسق لا بالبيان
الذي هو التابع المفيد بحسب الاصالة توضيحا في المعارف او تخصيصا
في النكرات الذي ليس نعتا فخرجت سائر التوابع ولعل اطلاق البيان
علي المفيد للتخصيص للاشارة الي انه لا منافاة في الواقع بين التخصيص
وحصول الايضاح والتبيين او سمي مطلقه بالبيان نظرا لاشرف
حالتيه وهو التعريف وقولنا بحسب الاصالة للاشارة الي ما اشتهر
عن الزمخشري ان البيت في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان للمدح ثم اشتهر انه لا يقع جامدا محضا الا مؤولا ولكن في شرح الاشموني
ان ذا الخمسة من قولهم يا ذا الخمسة عطف بيان وسكت عليه محشيه
الا ان يدعي ان ما اشتهر فيما اذا قصد به التوضيح او التخصيص وهذا
للمدح   وهو العطف بحروف اي المعطوف الملتبس بحروف فافهم
بتامل اي لهذه حروف مخصوصة هي الآتية والمراد ولو تقديرا على ما ذهب
اليه ابن مالك من جواز حذف العاطف نظما ونثرا وانه في غير سهم الاعداد
من شرح الاشموني   على القول بخفضها بالخلاف تكون العطف
بها خلاف الحق والا ففي غيرها ما ذكر حتى خلاف فعليك بالاشموني
المكسورة الهمزة اي في اللغة الفصيحة والا فبنو تميم ونحوهم
يفتحونها   والتحقيق خلافه اي لانها ملازمة للواو قبلها فالعطف
بالواو ولانها لا يلزم دخول العاطف على العاطف كذا قيل ولكن
المخالف يقول انها زائدة فالاولي ان يقال لما يلزم من الفاصل
الباب مع وجوده على ما ذكروه في كي المصدرية مع ان

الواو

الواو بدا بها لعموم الكلام معها في الازمنة الثلاثة ولاختصاصها
بمزيد احكام عد منها في التصريح احدا وعشرين فعليك بحشي العلامة
علي الاشموني . لمطلق الجمع من اضافة الصفة للموصوف ويكون
كل تركيب مثل ما هنا وان اصطلح الفقها بحسب علي التفرقة بين مطلق الما
والما المطلق افاده الشنواني كما في حشي الاشموني وتاتي الواو لغير ذلك
كالتخيير في قولـه

وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا • فقلت البكا اشفى لغليلي •

والتقسيم بل هي اجود فيه او كما نقل عن تصريح ابن مالك فلا تلتفت
لما للشيخ الدابغي تبعا لغيره عند قول المتن سابقا واقسام اربعة رفع
ونصب الخ علي ما اسلفته لك . علي الصحيح خلافا لمن ذهب الي
انها للترتيب وفي الاشموني نقله عن بعض الكوفيين ومما يرد به عليهم قوله
تعالي اني متوفيك ورافعك الي علي احد التفاسير . من غير ترتيب لازم
لما قبله اي ولا معية والمعني مع غير تعين لذلك والا فعند عدم القرينة احتمال
المعية قوي ودونه احتمال تقدم ما قبلها ودونه العكس كما في حشي الاشموني
خلافا لما في شرح الازهرية . للترتيب اي المعنوي كما في الشنواني او الرتبي
اي ان رتبة ما بعدها متاخرة عن رتبة ما قبلها وهو الذي يقال له الذكري
كما في التفصيل بعد الاجمال نحو توضا فغسل وجهه الخ وبيانا للسبب بعد
المسبب نحو اهلكناها فجاءها باسنا بياتا والمدح بعد والذم لشئ بعد ذكره
نحو فنعم اجر العاملين فبئس مثوي المتكبرين . والتعقيب هو في كل
شئ بحسبه فمن تزوج زيد فولد له اذا لم يكن الا مدة الحمل ولو طالت
وثم ويقال ثمت بالتا وتختص بالدخول علي الفعل كما في حواشي السعد
نحو ثمت قلت لا يعنيني . للترتيب اي المعنوي والذكري كما سبق
في الفا . والتراخي اي غالبا قيل ومن غير الغالب قولـه

• كهز الرديني تحت العجاج • جري في الانابيب ثم اضطرب •

فان الاضطراب يعقب جريان الاهتزاز في الانابيب وفي حشي الاشموني
عن بعضهم ان لا ترتيب بالكلية بل هناك تقارن وايده الشيخ رضي
الله عنه . مهملة بضم الميم اي تراخ ضمان . للتخيير الخ قال

الشيخ الصبان وقال التفتازاني في تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان
الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين
او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب مواقع الكلام ودلالة
القرائن اه وكذا نقول في بقية المحال او كالابهام والشك قلت اقتصر النحويون
على هذه الاربعة والتقسيم ولكن الظ انها تاتي لما تاتي له صيغة الطلب
مما بسط في التلخيص كالتهديد والتعجيز والاهانة كما في قوله
تعالى قل كونوا حجارة او حديدا افاده والاباحة الفرق بينها وبين
ماقبلها جواز الجمع فيها بخلاف ماقبلها ولا يرد انها للتخيير في اية ففدية
من صيام او صدقة او نسك مع جواز جمع الثلاثة لان الجمع على انها
على السوية ممنوع غير ثابت اذ واحد يقع واجبا وغيره تطوعا من حيث
الاسقاطي بعد الطلب اي ولو تقديرا كما في الاية الغريبة اذ التقدير
فليفعل اي الثلاث والمراد الطلب الصوري اذ الاباحة لا طلب فيها
وكذا بعض صور التخيير اه صبان وللابهام ويقال له التشكيك
والمتكلم عالم بالحكم فيه بخلاف الشك وانا او اياكم الخ الشاهد في كل
من او الاولى والثانية خلافا لمن قال الشاهد الثانية فقط لاشتراط سبق
كلام على او الابهامية ولا كلام قبل الاولى ورد بان خبر ان محذوف قبل او الاولى
وعبر في الهدى بعلى للاشارة الى تمكن المهتدي من الهدى تمكن المستعلي
من المستعلى عليه وعبر في الضلال بفي للاشارة الى تمكن الضلال من
الضال تمكن الظرف من المظروف قال الشيخ الصبان ان الاية وان
كان المقصود منها مبهما الا ان فيها رمزا وايماء الى ان المتكلم هو الذي على هدى
وغيره في الضلالة كما هو الظ من ارجاع الاول للاول والثاني للثاني
لطلب التعيين ويقال فيها انها لطلب التصور بحصول التصديق من قبل
وان كان التصديق الحاصل في جوابها التصديق ايضا لكن تصديق بتبعي
غير مقصود بالذات اذ المقصود ادراك عين الاحد وان لزم من ادراكه
ادراك ثبوت الاستقرار له على ما حققوه في كتابة التلخيص ومن هنا
يوخذ ما اشتهر من امتناع جمع ام وهل لان هل لطلب التصديق وجوابها
بنعم او لا وام لما تقدم فيها وجوابها بالتعيين لا بنعم او لا نعم يستعار

هل

هل للهمزة فتعادل بام فيكون الجواب بالتعيين ومنه قوله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت بكرا ام ثيبا وسكت الشارح عن ام المعادلة لهمزة التسوية ونحوها كما ادري ونسمي هي والاولى متصلة لعدم الاستغناء عنها في الكلام وتختص الثانية بالجمل فعلية او اسمية نعم وردت بين مفرد وجملة في قوله سواء عليك النفر ام بت ليلة ويغلب على الاولى دخولها على المفرد كما في مثال الشارح ومن القليل قوله فقلت أهي سرت ام عادني حلم وتاتي ام منقطعة لا معادلة لما قبلها مقدرة ببل الاضرابية مع الهمزة ان لم يكن بعدها استفهام والا فببل فقط نحو قوله تعالى ام له البنات ونحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور يعني بل هل تستوي وسميت منقطعة لانقطاع ما بعدها عن ما قبلها لا يتوقف احدهما على الاخر وتختص بالجمل ولا عطف لها على ما قاله الرضي وخالفه غيره اه اشموني وحشى اعندك زيد ام عمرو الخ بناء على من اوجب ايلاء المسئول عنه الهمزة فيقال في المثال ازيد عندك ام عمرو وعلى حد أأنتم اشد خلقا ام السماء نحو ذلك غالب كما نقله المحقق على الاشموني عن الدماميني واقره عالما بان احدهما الخ اي بثبوت الاستقرار لاحدهما لا تعرف عينه عبر هنا بالمعرفة ومع النسبة بالعلم لما قيل ان المعرفة تتعلق بالجزئيات لكن هذا القيل يقول والعلم بالكليات لا بالمركبات التي منها النسب المسبوقة عليها اي ولو تقديرا كما في بدار قد تقادم عهدها واما باموات اي اما بدار واما باموات وجوز بعضهم الاقتصار عليها من غير تقدير سابقة مثل او في معناها مخالف في الظم مقتص المتن منا مصدر ناب عن عامله المحذوف وجوبا على ما في الخلاصة والاصل تمنون منا وتفدون فدا وقس الباقي اي امثلة اما في الاباحة والابهام والشك قال الاشموني وليس منها فاما ترين من البشر احدا او هو ظاهر اه وبل للاضراب قال الشيخ الصبان عد في المغني من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال والصواب حرف استدراك واضراب لانها في النهي والنفي للاستدراك لا للاضراب اه فالاضراب هو الانتقال عن ما قبلها الى ما بعدها بحيث يصير الاول مسكوتا عن ثبوت الحكم له اولا والاضراب الابطالي

صدره
فقمت للطيف مرتاعا فارقني

البيت في الاشموني وهو
تلم بدار قد تقادم عهدها
واما باموات الم خيالها
فالشيخ المحشي حذف تلم
من صدر البيت لانه
لا شاهد فيه وحذف
من العجز الم خيالها لانه
كذلك لا شاهد فيه اه

ان يحكم على الاول بالابطال بعد ذكره نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
اذا كان اضرابا عن المقول بالمبطل الذي هو جنة وشرط العطف بها افراد
معطوفها كمثال الشارح فان تلتها جملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة وان
لا يسبقها الاستفهام بل النفي والنهي كلكن او الامر كمثال الشارح والخبر
المثبت نحو قام زيد بل عمرو وعلى قلة في هذين انه اسقوطا وهم ولا
للنفي بعد الخبر المثبت كمثال الشارح والندا نحو يا ابن اخي لا ابن عمي والامر
والاستفهام على خلاف فيه ولا بد من افراد معطوفها وان احتمل عطفها
المضارع في نحو اعطيتك لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم فلا يصح عطفها
الماضي ولا يجوز تكرارها الا بالواو ولا عطف بها حتى نحو جاء زيد
لا عمرو وللقصر من الاثبات بها تارة يكون قصر افراد او تعيين او قلب
على ما في الاسنوي وهشم للاستدراك انك لا يصح ذلك في مثاله
الا اذا كان بين زيد وعمرو مناسبة توهم ان النهي عن ضرب احدهما
يقتضي النهي عن ضرب الاخر نحو لا تضرب نهيا ومثله النفي
فان سبقها ايجاب فلا عطف بها ولا بد ايضا من تجردها عن الواو ومن
افراد معطوفها والا فلا تعطف وحتى ذكرها اخر المناسبة الظاهرة
فانها لا تعطف الا ما هو اخر في فهم العقل وان وقع اولا في الوجود او لا كما في قولك
مات ابائي حتى ادم فان فهم الذهن موت ادم مع الابا انما هو
بعد فهم موت الابا في بعض المواضع راجع لحتى فقط على ما هو الظاهر
وخصها بالذكر وان كانت لكن ايضا تعطف في بعض المواضع كبل ولا
لانه قدم في النواصب ان حتى ناصبة ففي ذكرها هنا كسب
فهم المبتدي ايهام تناقض فدفع ذلك بقوله في بعض المواضع واما
ارجاع الجماعة قوله في بعض المواضع لجميع ما تقدم للاشارة الى ان
سائر الحروف تخرج عن العطف فمع مخالفته اللفظ لا يظهر في او واما فانهما
لا يخرجان عن العطف على ما هو الظاهر ومعناها التدريج والغاية
في جعل هذا المعنى لحتى تسمح والغاية اما للشرف كما في مثال
الشارح او للخسة كما في سعد الناس حتى الزبال ويفهم من ذكر الغاية
على ما هو الشائع اشتراط ان يكون التابع بعضا كمثال الشارح او كالبعض

كما

كما في المجتنى الجارية حتى حديثها ولا يكون حتى ولدها واما قوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
بالنصب عطفا على الصحيفة فلتاويل ما قبل حتى بما يثقله اي القى
ما يثقله الشامل للنعل حتى الابتدائية المثال فيه استيفاء جميع شروط
عطفها التي من جملتها ان يكون اسما فلا تعطف الفعل وان كان بعضا مما قبلها
نحو فعلت معه جميع ما يمكن حتى خدمته فلا يستغنى عن هذا الشرط باشتراط
البعضية وان قيل هنا ثم انه جرى خلاف في اشتراط ان يكون ظاهرا فلا يكون
قام الناس حتى انا ولكن الذي يميل اليه كلام الشيخ الصبان الجواز
تكون ابتدائية اي حرفا بعده الجملة مستانفة لفظا وان ارتبط عاقبلها فان
حتى هي بمنزلة فا التفريع ولذلك لا يكون الاستئناف في قولك اسير حتى
تطلع الشمس بل يتعين النصب لان الطلوع لا يتسبب على السير تكون
جارة اي لاسم صريح كالمثال او مؤول وهي التي ينصب المضارع بان بعدها
ولا بد في مدخولها ان يكون اخرا ما قبلها او متصلا بالاخر وقد تقدم لك حكم
ما بعدها وما بعد الى في حروف الجر اجمع وهذه الحروف دخول على المتن
اختلاف معانيها اي معاني جملتها والا فالواو واما الاختلاف بينهما في المعنى
وبل تاتي للاستدراك كلكن عطفت بها اي ولو مقدرة في الواو والفا
على ما في حسن الاشمونية ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم تصدق رجل من ديناره
من درهمه من صاع بره من صاع تمره المعنى على الواو ويصح في قول الشاعر
كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود تقدير الواو وان كان على
الاشمونية على الواو فقط ومن ذلك قولهم علمت النحو بابا بابا اي فبابا
على مرفوع الاظهر لا يصح العطف بها على مرفوع ومنصوب مثلا والحق جوازه وان
كان عامل المتبوعين واحدا كما في قولك ضرب زيد عمرا وبكر خالدا على ان بكر
معطوف على زيد وخالدا على عمرو فان اختلف العامل فلا عطف نعم يجوز اذا
كان احد العاملين جارا استقدما كقوله في الدار زيد والحجرة عمرو رفعت
المعطوف اي بالعامل في المعطوف عليه على ما هو مختارهم ان العامل في غير البدل
من التوابع هو العامل في المتبوع حتى التجرد في المضارع في نحو قولك يقوم
و يقعد زيد فيقعد مرفوع بالتجرد الذي في يقوم لا في يقعد ولذلك اذا زال

ما فيه
في قوآد الكريم

تجرد يقوم بنصب او جزم تبعه يقوم في حالته بنه عليه الشيخ الامير في حاشية

الازهرية   او على منصوب نصبت بنه الشيخ الكفراوي في شرحه على

المتن على ان في الكلام حذفا والتقدير او عطفت بها على منصوب نصبت

وكذا يقال فيما بعد والا لزم العطف على معمولين لعاملين مختلفين

المعمول الجار والمجرور وعامله عطفت والمعمول الثاني رفعت وعامله

اداة الشرط لانه جوابها مجزوم بها وقد عطف على الجار والمجرور قوله

على منصوب وعلى قوله رفعت قوله نصبت ولا يخفاك انه لا يتم الا لو كان

الفعل في نصبت عطفا على الفعل في رفعت لا الجملة على الجملة لما تقدم لنا عن

الدماميني ان الحق انه لا محل لجملة الجواب نعم هل ينزل كونه احد المتبوعين

لا محل له منزلة عامل اخر في المنع او لا وفي جعل الجار والمجرور معمولا تسمح

فان المحل للمجرور في الظرف اللغو كما هنا ولا دخل للحرف في المحلية كما سبق

اول الكتاب   في عطف الاسم وفي كلامه ايضا عطف الجملة الفعلية

على مثلها ان نظر الى ان قوله جا زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا في سياق

واحد ويكون من عطف الخبر على مثله ويصح ايضا عطف الانشا على مثله

كقوله تعالى قم فانذر وربك فكبر اما عطف انشائي على خبري او عكسه

ففيه خلاف كثير والحق جوازه اذا كان المعطوف عليه له محل من الاعراب

كقولك زيد ابوه صالح وما افسقه فان جملة ما افسقه انشائية للذم

عطفت على جملة ابوه صالح التي في محل رفع على الخبرية   عطف الفعل

اي وحده خلافا لمن توهم عدم وقوعه   على الفعل وكذا على الاسم

الذي بمعنى الفعل كما في صلة ال في نحو قوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن

فان اثرن معطوف على مغيرات لان الكلام في قوة اللاتي اغرن فاثرن

يقوم ويقعد زيد تنازع لفظ زيد كل من الفعلين قبله على انه رفعه على الفاعلية

فلا يتاتى عمل كل منهما فيه ولا اهمالهما معا عنه بل احدهما يعمل فيه والاخر في ضميره

ولكن عند البصريين ان الاولى في العمل فيه هو الثاني لقربه منه فعلى هذا في يقوم

ضمير مرفوع على الفاعلية عائد على زيد والكوفيون يقولون ان الاول اولى

لسبقه فعليه زيد مرفوع بيقوم وفي يقعد ضمير مستتر فاعل عائد على زيد

وكذا تقول فيما بعد   وفي شارح حروف العطف اي التي عطفها الفعل

اذ منها ما لا يعطف كما سبق في حتى قريبا   من اطلاقه اي نحو قوله على
مرفوع فانه نكرة في سياق الشرط يعم وان كان مثاله في الاسم على طبق
والظرف على المضمر لكن ان كان المعطوف عليه ضميرا رفع متصلا فصل بينه وبين
المعطوف بالضمير المنفصل نحو اسكن انت وزوجك الجنة او باي فاصل
وربما بلا فصل في قولهم سوا والعدم برفع العدم على العطف على الضمير
في سوا او كان الضمير مجرورا وجب اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد ولا
تقل وزيد الا عند ابن مالك   والمعرفة على النكرة اي ان صح الكلام
مع العطف والا فنحو قولك ما جاني رجل ولا زيد لا يصح على ما في الكوفي
بغيرا بالواو وبها ورد القران في قوله بعد توكيدها

مطلب باب التوكيد

بمعنى المؤكد اي من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل ثم قوله
تابع لنحو انما يجري في التوكيد المعنوي الذي هو لرفع احتمال المجاز لا اللفظي
الذي هو لرفع احتمال السهو والغلط مثلا وهو تكرار اللفظ بنفسه او بمرادفه
ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة   كلها معارف اي بالاضافة الظا
فيما هو مضاف اما ما لا اضافة فيه نحو اجمع وجمع فقيل انه معرفة بالعلمية
الجنسية مع وزن الفعل في اجمع والعدل في جمع وقيل انه معرفة بالاضافة
الى الضمير المحذوف والمانع الوصفية مع ما ذكر وقال الدماميني ممنوع لشبه
العلمية على هذا القول الاخير ووجه الشبه ان سبب التعريف غير ظاهر في كل
اما نحو جمعا فممنوع لالف التانيث   عند البصريين وذهب ابن مالك
تبعا للكوفيين كما في الاشموني الى صحة توكيد النكرة المحدودة باداة الشمول
فقط نحو صمت شهرا كله ولا تقل نفسه   وتلك الالفاظ ايضا كلا مع المحصر
وفيه نظر اذ بقي كلا في المثنى المذكر وكلتا في المؤنث مع ضمير يرجع الى المؤكد
واتحاد عامل المؤكد معنى ولو اختلفا لفظا نحو مضى زيد وذهب عمرو كلاهما
على ما اختاره ابن مالك ولا يشترط عند الجمهور صحة حلول المفرد محل المؤكد
فتقول اختصم الزيدان كلاهما افاده محشي الاشموني وبه يعرف ما هنا وكذا
بقي غير ذلك كجميعا في توكيد الجمع مع الضمير واما قوله تعالى خلق لكم ما في
الارض جميعا فمنصوب على الحالية   هي النفس والعين اي مصحوبين
بضمير موافق ما قبلهما تذكيرا وتانيثا ويجمعان مع الجمع على انفس واعين

لا على غيرهما وان بتماسنى صح افرادهما وتثنيتهما وجمعهما وهو الاولى ثم
التثنية ثم الافراد على خلاف في ذلك وهذه الثلاثة تجري في كل مثنى في المعنى
اضيف الى المتضمن لذلك المثنى ومن الافراد قوله هما متبطن الوالدين
شرعي ومن التثنية والجمع قوله ظهراهما مثل ظهور الغرسين ثم هذه
القاعدة تجري عند تثنية المضاف اليه فليس منها قوله تعالى على لسان
داود وعيسى ابن مريم وان وقع للشيخ الجمل تساهل في ذلك فراجعه
عن الذات مجازا اي والعلاقة البعضية او الكلية ادها على الخلاف
الشائع فهو مجاز مرسل لا بالاستعارة اقول في ذلك مخالفة لما للسعد
في المختصر واشتهر ايضا ان شرط التجوز باسم البعض عن الكل ان يكون
لذلك البعض تعلق تام بالمعنى المقصود من الكل كما في اطلاق العين
على الجاسوس الذي يريد استفسار حال العدو فان اعتماده في عمله
على عينه وما هنا ليس كذلك الا ان يقال هذا شرط لحسنه عند البليغ
لا لصحته مطلقا على ما فيه من الخلاف الخفا ويؤكد بهما لرفع المجاز
اي رفع توهمه والا فالاحتمال باق بدليل التاكيد ثانيا وثالثا ولك ان
تقول كيف المجاز مع عدم القرينة التي هي شرط فيه الا ان يقال القرينة
تعين المجاز وكلامنا في احتماله مع احتمال نصب القرينة الخفية على ما فيه
عن الذات كلامه متبادر في المجاز اللغوي الذي هو في الكلمة
بان يراد منها غير ما وضعت له كارادة رسول زيد بلفظ زيد وبقي المجاز
بالحذف واصل التركيب جاء رسول فلفظ زيد مستعمل في معناه الاصلي
وانما الكلام على تقدير وهل الذي يسمى بالمجاز هو الاعراب الذي على زيد
المتغير من الجر الى الرفع او نفس زيد من حيث اعرابه خلاف في ذلك
مبسوط في التلخيص وحواشيه فعليك به من فن البيان وبقي ايضا
المجاز العقلي وهو التجوز في الاسناد مع بقاء الالفاظ على حقيقتها
من غير تقدير ايضا وانما اسندنا الشي الى غير من هو له وهذه المجازات
الثلاثة تجري في قولك جاء القوم لكن التجوز اللغوي فيه مرسل لا بالاستعارة
بخلاف ما نحن فيه فنص النحاة رفع احتمال المجاز على النفس والعين لا وجه له لان
اداة الشمول كذلك ترفع المجاز ثم رايته للسعد في المطول وحشي الاشموني

قوله

وكل ومثلها عامة ولا يؤكد بهما الا ما ينوهم فيه بعضية تتعلق بها الحكم المذكور
في الكلام نحو القوم واشتريت العبد لصحة تعلق الشرا بالبعض بخلاف
جا زيد فقد عبرت بالكل اي باسم الكل وذلك الاسم لفظة القوم
وقوله عن البعض لا تقدير فيه وان قيل في هذا الباب التنصيص
اي التقوية القريبة من التنصيص والا لما اكد ثانيا وثالثا وهكذا
ماخوذ من تكتع مرتج في الرد على ما قيل هنا ان تكتع فعل لا يشتق
منه نعم لو عبر بمشتق بدل ماخوذ صح ان يتوجه الاعتراض وان امكن
دفعه بان الاشتقاق اريد به مطلق الاخذ لا الاخذ الخاص الذي
لا يكون الا من المصادر ثم اعترض ايضا بان اكتع افعل تفضيل لا يصاغ
الا من الثلاثي والتكتع ليس ثلاثيا وذلك جعل وصفا كاحمر واسود ليس
افعل تفضيل على ان بعضهم اجاز صوغه من غير الثلاثي اذا اجتمع
عبارة الصبان اذا انقبض ويلزمه الاجتماع من البتع اي
بسكون التا وهو طول العنق اي او استدارة المفاصل كما في حاشية
الاشموني وذلك يدل على اجتماع الشي المقص وهو العرق المجتمع
عبارة حاشية الاشموني كما العرق اذا سال ولا يكون الا بعد اجتماعه
ابتعين ابصعين فيه مجاراة للمتن والا فهم يقدمون ابصع على
ابتع لقرب دلالته على الجمعية من ابتع بشرط تقدم الانفس ذهب
بعضهم الى استحسان ذلك والكلام هنا كثير

مطلب باب البدل

[illegible] لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود وحده بالنسبة بلا واسطة
حرف عطف فخرج بقولنا المقصود وحده بعض عطف النسق نحو جا
زيد وعمرو او بل عمرو فان كلا منهما مقصود بالحكم الذي هو ثبوت المجي
وقولنا المقصود بالنسبة خرج به عطف البيان والنعت فانهما مقصو
دان لايضاح المتبوع وخرج به ايضا التوكيد لان المقصود منه رفع احتمال
المجاز على ما سبق لك ولا يرد مجي البدل للاحاطة كادوات التوكيد
التي للشمول نحو كل وجميع لان ذلك فيه عرضي وفي التوكيد متاصل
وقولنا بلا واسطة خرج المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جا زيد بل
عمرو اضرابا عن مجي زيد الى افادة مجي عمرو حتى صار الاول مسكوتا عنه

فليس بدلا الوجود الواسطة وقولنا حرف عطف لادخال ما توسط بينه
وبين المبدل منه حرف جر نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فان اولنا وآخرنا
بدل من الضمير المجرور باللام تابع للمبدل منه وقد ينفصل عنه بخلاف
التوكيد على الاصح في نعد اي الاكان للمبدل منه محل بخلاف ابدال الجملة
من الجملة على ما للدماميني من ان جمل الجملة تابعا لما لا محل لها لا يخلو عن
تسمح وخرج بما ذكره التعريف والتنكير فلا يلزمان يتبع فيهما البدل كما
سيفيده الشم اخر الباب واما التذكير والافراد وفروعهما فيتبع فيها
البدل الكل دون غيره اه من الاسموني او فعل من فعل وكذا فعل من
اسم يشبهه والعكس نحو زيد متق يخاف الله او يخاف الله متق وكذا الاسم
من الجملة والعكس بتعد في جميع لو حذف صحيح لما لزم ضرر
وهو على اربعة اقسام الضمير اما راجع لاحد الامرين السابقين الاسم
او الفعل وعليه فيكون قول الشم اي بدل الاسم الخ من اضافة الصفة
للموصوف اي الاسم البدل من الاسم او الفعل المبدل وكذا قول المتن بدل
الشيء من الشيء اي الشيء المبدل من الشيء وهكذا يقال فيما ياتي واما راجع
للابدال المفهوم من ابدل وعليه فيكون قول الشم بدل الخ اسم مصدر اي
ابدال وكذا يقال في قول المص الآتي بدل الشيء من الشيء الخ اربعة
اقسام لكن القسم الاخير قام على ما كان المبدل منه مذكورا لا على قصد بل سبق
اللسان به ويعني بدل النسيان وبدل البدا فالاول هو اللفظ المذكور
قصد الكن يتبين فساد قصده فينتقل منه مع ابطاله الى غيره ويقال
له بدل الخطا في الجنان اي القلب اي ان القلب اخطا في توجهها اليه
والثاني ليس فيه تبيين فساد القصد بل ينتقل فيه من الاول الى الثاني
من غير قصد ابطال الاول بل هو مسكوت عن التعرض له بصحة او ابطال
وهذه الثلاثة يقال لها بدل الاضراب والاحسن العطف فيها ببل
على المشهور ومقابله اثبات بدل الكل من البعض واستدل له
بانشادها في ظني عن السيوطي اولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون
شيئا جنات عدن فقد ابدلت الجنات من الجنة وذلك دفعة يحصل الى في الجنة
جنسية بدل الشيء من الشيء ضابطه ان يكون المراد من الثاني

هو

هو المراد من الثاني الاول وان اختلفا مفهوما ان قلت تقدم ان المقصود
في البدل هو الثاني دون الاول وكيف يأتي ذلك هنا اذ المراد واحد
قلت لعل معنى قصده هي دون الاول انه قصد الحكم على الذات مدلولا
عليها باللفظ الثاني الذي هو البدل لا مدلولا عليها بغيره فافهم
مساوله قيل زاده ليخرج سائر اقسام البدل وان كان كلام المتن يوهم خلافه
وذلك ان تقول في المتن المعرفة ذكرت ثانيا معرفة فهي عين الاولى في الاراد
اي بدل شئ هو عين الشئ الاول باعتبار الماصدق وان كان غيره باعتبار
اللفظ ولذا امتنع ان يقال يلزم على هذا التقرير ابدال الشئ من نفسه
فاحفظه اي بدل الجزء عبارة المتن اعم فان البعض يشمل الزائد من
النصف بخلاف الجزء فيخرج كما يخرج بهذا البدل في قوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا على ان من بدل بعض من الناس
الجزء الاخر اي واما بالنسبة للمبدل منه فقليل ابدا وهو ان يشتمل اي
ذو ان يشتمل المبدل منه هو احد اقوال ثانيها ان المشتمل هو العامل
بمعنى انه هو الدال على البدل دلالة اجمالية من جهة بعد تسلطه على ما اسند
اليه الذي هو المبدل منه ونقل في حسن الاصول عن شارحنا في شرح الشرح
اختيار هذا القول وقيل ان المشتمل هو البدل لاشتمال الظرف على المظروف
قال الشيخ الامير على الازهرية في معنى هذه العبارة ما نصه معناه ان
المنظور اليه الاشتمال الاجمالي بان يشعر المبدل منه ببدل مجمل لا بخصوصه وان
وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فان الشهر ظرف زمان للقتال وهو غير منظور اليه اهـ مثله بدل بعض
ولابد له من ضمير كبدل الاشتمال اما ظاهر كما في مثاليه او مقدر كما في الية
من استطاع والتقدير منهم اي الناس في بدل البعض وكما في اية قتل اصحاب
الاخدود النار اي فيه اي الاخدود في بدل الاشتمال ثم هذا انما هو الابدال
من الاسم اما الابدال من الفعل فلا لعدم تأتي عود الضمير الى الفعل انتهى
صبان ومنع المحققون دخول ال الخ لانهما مضافان تقديرا وال
لا تجامع الاضافة هذا وقال الشيخ الامير في حسن الازهرية يظهر لي القول
بجواز دخولها عليهما وما يصنع الجمهور بتنوينهما مع ان التنوين لا يجامع

الاضافة اهـ فان معنى المضاعفة هي لقي الآثام عن ظ كما قاله الشيخ الصبان زاد اعلي مثل الش قال لان لقي الآثام ان يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل علي المضاعفة اهـ لكن في قوله ان يحصل شئ لان اللقي غير الحصول فافهم وانما مثال بدل الكل ان تأتنا تجئنا نكرمك قوله اي الشاعر خطابا بالمن امتنع من المبايعة اي عقد البيعة والنصرة ان على الله ان تبايعا ان وما دخلت عليه في تاويل مصدر منصوب اسم ان والجار والمجرور الذي هو علي خبرها واللفظ الشريف منصوب باسقاط واو القسم كرها نصبه علي الحالية اي كارها او في بقوله طائعا من صفات المبايعة اي ما يتعلق بها ان تأتنا تسالنا نكرمك وفي كون هذا بدل غلط نظر بل الظ انه بدل اشتمال والذي في حش الاشموني عن الشاطبي صاحب هذه الاقسام التمثيل لبدل الغلط بقوله ان تطعم زيدا تكسه نكرمك وهو ظ لكن تمثيلهم للغلط بامثلة انما هو باعتبار ما شانه ان يقع غلطا والا فلا دليل لهم علي ان هذا مغلوط به واوجد بدل الاسم اي لو اسقط هذه الاوجه لكان اولي لما في صنيعه من التساهل اربعة وستون وان نظرت الي بدل النسيان وبدل البداء زادت الاقسام اما مفرجمل المضر نكرة انما هو بحسب العقل مذكورة في المطولات حاصل ما في حش الاشموني انه يمتنع ابدال المضمر من المضمر مطلقا فبطل ستة عشر وكذا يمتنع ابدال المضمر من الظ في غير بدل الكل فبطل بذلك اثنا عشر فالجملة ثمانية وعشرون والبقية جائزة باتفاق الكلام علي هذه

مطلب باب منصوبات الاسماء

الترجمة كالكلام علي قوله باب مرفوعات الاسماء فراجعه خمسة عشر قيل باعتبار جعل الظرفين واحدا والتوابع اربعة ولكنه خلاف صنيعه في المرفوعات من جعل التابع واحدا ولعل هذا هو الحامل للش علي زيادة ثم المجازية ومفعولي ظننت فان بهما تتم الخمسة عشر والتابع واحدا منها والتعداد عطف علي الاجمال مراد دفعا لما يقال ان قوله خمسة عشر اجمال ايضا المفعول به كان الاولى ان يجري علي ما اشتهر في ترتيب المفاعيل عند اجتماعها المشار له بقول بعضهم ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥ ٥٥

٥٥ مفاعيلهم رتب فقدم مطلقا ٥ ومن به فيذله معه كمل ٥ ٥٥

تقول

نقول ضربت الضرب زيدا بسوطه نهارا هنا تاديبا وامرا كله

واسم لا تقدمه على المستثنى في التعداد وسبوحزه في التبويب
في بعض احوال الا فانه ينصب وجوبا في بعد كلام تام موجب وجوازا بعد كلام تام
منفي ويكون على حسب العوامل في التفريغ جعلنك قراة العلم سياق
ما في كون هذا مفعولا له الحجازية بكسر الحا نسبة للحجاز على ما هو الغالب
في النسبة للجمع وما فيها يا النسب كالشافعي اي في لغة اهل الحجاز دون
لغة تميم فانهم لا ينصبون بها ما هذا بشرا وقري بشر قرا به ابن
مسعود رضي الله عنه اذ صباه وقد اخل بذكره اي صريحا والا
فيحتمل دخوله في اخواته كان لكن الشارح ذكر ذلك لصحة قوله خمسة عشر
وقد علمت الامر اولا في المرفوعات اي في خلال ابواب المرفوعات
وذلك في باب العوامل وكذا نقول في عبارات للمتن تاتي
او نكونهما داخلين هذا يبطل عدهما زائدين على المفعول به وستمر
الضمير عائد على الخمسة عشر باعتبار استقرار مسايلها وتفاصيلها
في ابواب اما ظرف لغوي لقوله استمرا ومستمر حال من الضمير في الفعل
قبله والكلام بالنظر للمجموع والا فالتوابع وخبر كان واسم ان يأتي الحاقها
على ما تقدم متعددة دفع بذكره ما قد يتوهم ان التنوين في ابواب
للجنس او يقال ابواب جمع قلة لان جزه تسعة فالعشرة خارجة على ما قيل
وهو قد ذكر عشرة لا تسعة بابا بابا العطف بالفا اشهر نصبهما
على الحال بتاويل بالمشتق اي مترتبة على حد ما في قولهم ادخلوا اولا فاولا
اي مرتبين فالمجموع هو الحال واعرب اعرابه اجزاؤه باعرابه لعدم ظهوره
فيه على حد ما قيل في الرمان حلو حامض ولا يصح كون الاول وحده حالا
لما يلزم ان يكون المعنى حال كون المنصوبات مدلولا باب بعده باب او حال
كون الابواب بابا بعده باب وفيه ما لا يخفى على ترتيبها في التعداد
اي في الجملة والا فاسم لا سابق في التعداد المتقدم على المستثنى وفي الابواب
بالعكس باب المفعول فيه قد علمت ترتيب المفاعيل وانه
كان اولويا فقط لا واجبا كما قالوا انه لا يلزم الصبان نعوذ اي محل
رفع بالنيابة عن الفاعل الموصولة اي على قول الجمهور اما

على قول من يقول انها ليست موصول فالضمير عائد على محذوف اي الشيء المفعول
به افاده الصبان الاسم اي ولو حكما كمنصوب القول اذا كان جملة
نحو قلت الحمد لله رب العالمين المنصوب اي اصالة فلا يرد نحو تمرون
الديار مما انتصب بنزع الخافض وان كان الفعل واقعا عليه وابدع من هذا
ان تقول على تسليم شمول المنصوب للديار فهو خارج بقوله يقع عليه الفعل
لان المرور لم يقع على الدار وانما وقع على ساكنها مثلا فافهم الذي يقع به
اي عليه اي على مدلوله والمراد من الوقوع ما يشمل ما هو منفي نحو ما ضربت
زيدا ثم الظاهر من قوله يقع عليه انه لا بد من تقدم المفعول به وجوده على
الفعل ولذلك ذهب كثير الى ان السموات في خلق الله السموات ليست
مفعولا به بل مفعول مطلق على انه لا يشترط المصدر بتقييده والحق انه لا يشترط
ذلك فهي مفعول به كما ان الدار في قولك بنيت الدار مفعول به نقله الشيخ
الامير عن الحلبي بقي ان التعريف شمل نحو زيدا من نحو ان زيدا ضربته فانه
اسم منصوب وقع عليه الفعل اي على مدلوله الا ان يقال المراد انه منصوب
بما دل على الحدث الواقع عليه وهذا ليس كذلك بل منصوب بان نعم
ضميره مفعول به الصادر من الفاعل اي ولو مجازا كانبت الربيع
البقل ثم لا يخفى ان من المفعول به عندهم المسمار في قولهم خرق الثوب
المسمار وبديهي ان الفعل الذي هو الخرق واقع منه لا عليه الا ان يقال الواقع
عليه بحسب التركيب او بحسب الادعاء فافهم على ان بعضهم جعله فاعلا بضمة
مقدرة منع منها الحركة التي جوزها ظهور المعنى راجع حسن الشذور
بالرسم لا دليل عليه فعليك بما قدمناه لك وما ذكرته من ان اياها
اه قال الشيخ الامير وقيل ايا مضاف الى الضمير بعده ثم هو ضمير النصب
او اسم غير ضمير وقيل ايا اعتمد عليه الضمير بعده وكل هذا خلاف بلا ثمرة ظاهرة
اه الكاف والها وحدها هو الضمير وقيل المجموع ضمير قال الشيخ الامير
ولا ثمرة لهذا الخلاف ظاهرة اه وفي حسن الاسموني عن الشيخ يس
اما ان قلنا الضمير الكاف والها وحدها وجعل اللفظ علما حكي بالا انه مركب
من اسم وحرف فان قلنا المجموع هو الضمير فلا حكاية **باب المصدر**
الفرق بينه وبين اسم المصدر يطلب من ابن عقيل المفعول المطلق

اي

اي يطلق عليه المفعولية من غير تقييد بصلة نحوية او فيه او له او معه وهذا
بحسب الاصل والا فالمفهوم عند اطلاق المفعول هو المفعول به اما هذا فلا
بد من تقييده ما الاطلاق   انما يمشي لا يخفى ان غاية ما يستفاد من المتن
انقسام المصدر الى لفظي والى معنوي واما كون المعنوي معمولا للفعل المذكور
او المقدر فشئ اخر اذ لا يلزم من كونه معنويا ان يكون معمولا لذلك اللفظ
وقول المتن معني فعله لا يلزم ان يكون الاضافة للفعل فيه من جهة انه
عامل وان كان ذلك ظاهر قول الشارح الناصب له فتامل **باب ظرف الزمان**
يحتمل ان الاضافة من اضافة الدال لمدلول كما يعطيه قول المتن هو اسم الزمان
فعلى هذا تسمية اللفظ ظرفا من تسمية الدال باسم مدلوله او من الاضافة
البيانية على تقدير اسم قبل ظرف اي باب الاسم الموضوع لظرف هو الزمان
وظرف هو المكان وعلى هذا فلا اطلاق للظرف على اللفظ بل على مدلوله لكن
اعترض الكوفيون في اطلاق الظرفية على الزمان وبعض الامكنة بان الظرف
هو الوعا المتناهي الاقطار اي الابعاد اي له حدود مضبوطة محصورة
لا اختلافها والزمان ليس كذلك لانه سيال لا يبقى وكذا نحو البريد حدوده
مختلفة فقد يكون اوله بالنسبة لزيد اخره بالنسبة لعمرو واجيب بان هذه
تسمية اصطلاحية او على تقديره بعد ظرف والمعنى الظرف الذي هو اسم الزمان
وهذا كالوجه الاول   المسميان بالمفعول فيه لكن اشتهر عند الناس
انه اذا قيل مفعول فيه كان المراد به ما هذا الباب معقود له بخلاف ما اذا
قيل الظرف فانه يستعمل فيما يشمل الجار والمجرور لشبهه للظرف الحقيقي
بوقوعه صفة وصلة وغيرها   ظرف الزمان الخ لم يجمعها في تعريف
واحد لاختلاف حكمها فان ظرف الزمان يجئ من المختص وهو الذي
طرفاه معلومان اما بعلمية كرمضان او اضافة او غيرها كيوم والمبهم
وهو ما ليس كذلك كوقت وحين بخلاف ظرف المكان فلا يجئ من المختص
كالدار والبيت فهما في قولك دخلت الدار والبيت على نزع الخافض
اشبه المفعول به كما هو راي س و سياتي لك كلام متمم لهذا
هو اسم الزمان اي الاسم الذي استعمل في الزمان وان كان يصح استعماله
في الامكنة نحو اي وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه وكذا يقال

في ظرف المكان   باللفظ اي الاعم من الفعل وفروعه في العمل والاعم
من المصرح به كما مثله الشارح او المحذوف جوازاً كقولك يوم الجمعة جواباً لمن
قال لك متى قدمت او وجوباً فيما اذا وقع الظرف خبراً او صلة او غيرهما
لكن يتعين في الصلة تقدير الفعل   الدال اي ولو بالقوة كقولك انا
زيد يوم الحرب فالعامل في الظرف زيد الذي في قوة المشهور   الواقع
فيه اي في مدلوله ووقوعه فيه اما على وجه الاستغراق نحو صمت اليوم او لا كما
في صمت رمضان والمراد الوقوع ولو تخيلاً كما اذا قلت امس قبل الزمان
الحاضر اذ لا زمن غير الامس يحل فيه الامس كما هو قضية قبل   بتقدير معنى
في هو كثير وان بتقدير في عن نحو والقوا يوما من كل ما انتصب اسم الزمان فيه
على غير الظرفية وبالحاصل معنى عن ماذكر فيه لفظها نحو سرت في يوم الجمعة ولا يخفى
ان هذا خارج بقوله او لا المنصوب فلا حاجة لذكر معنى الا ان يراد النصب
الاعم نعم يقال فائدة قول الشارح باللفظ الدال في فائدة قول المتن بتقدير في
ومن الفسلافيل هنا خرج بفي التمييز كطبت نفساً فانه على تقدير من
والديار من قول الشاعر تمرون الديار فانه على تقدير الباء وزيادة الشارح معنى
خرج ان تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فانه على تقدير لفظ في
لا معناها فلولا ذكر الشارح معنى لاختل التعريف وكيف هذا مع قول المتن اسم
الزمان   سوا فيه المبهم والمختص بخلاف ظرف المكان فمقيد بالمبهم فلا ينصب
ظرف اسم المكان المختص وهو ماله صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والفرق
بين الزمان والمكان ان دلالة ما هو الاصل في العمل وهو الفعل على الزمان دلالة
تضمنية لانه جزء معناه والتزامية بواسطة ان الحدث لابد له من زمن
يقع فيه بخلاف دلالته على المكان فالتزامية لاستلزام الحدث مكاناً يحصل فيه
فالكم افانتصب اسم الاول مبهما ومختصا بخلاف الثاني ولضعف مبهمه لتناسب
الدلالة فان استلزام الحدث انما هو للمكان المبهم وقيل غير ذلك فعليك بحسن
الاشموني   نحو اليوم قدم المختص لشرفه بالاختصاص ويوخذ من هذه
الامثلة ان قوله اسم الزمان اي الظاهر اما الضمير فلا ينصب على الظرفية الا اصطلاحاً
بل على التوسع نحو يوم الجمعة صمته والقياس صمت فيه هكذا في حسن الاشموني
وقد ينازع فيه   النحو اي على الخلاف الاتي فلا تغفل   يوم الخميس تعريفه

بالعلمية

بالعلمية ان قلنا ان العلم مجموع المتضايفين فان قلنا هو المضاف اليه فقط
فالتعريف بالاضافة وكذا يقال فيما بعد كذا يوخذ من حشية الاشموني
الي طلوع الفجر اي على الخلاف الاتي كما هو الظ   مع التنكير اعلم ان غدوة
موضوع للوقت الآتي لكن ان اعتبر الواضع تعيينه كان كاعلام الاجناس
فيمنع الصرف للعلمية والتانيث سوا اردت باللفظ معينا كان قلت لاسيرن
الليلة الي غدوة او لا كما اذا قلت غدوة وقت نشاط اي هذا الزمن من حيث
هو في اي يوم فان لم يعتبر الواضع التعيين كان اللفظ نكرة كرجل فلا
يمنع الصرف سوا استعمل في معين ام لا وكذا يقال في بكرة كما في حشية الاشموني
عن الدماميني بل وفي عتمة وضحوة وان لم يوجد هذه التفاصيل من الحشية المذكورة
في عتمة   وقيل من طلوع الشمس اي وينتهي الي الضحوة ان صبان وهذا القول
يحتمل لاهل الهيئة وما قبله لاهل الشرع ويجري هذا الخلاف الخلاف في اخر
الليل   اذا لم ترد به سحر يوم بعينه اي ولو قلنا انه علم ولا يمنع الصرف
لفقد العدل   ان اردت به ذلك اي او قلنا انه علم والاتجرد الارادة له   نكرة
لا تقتضي عدم التنوين   وهو اخر الليل اي لو قال وهو قبيل الفجر لكان اولي
لما علمت ان اخر الليل فيه الخلاف المتقدم والظ ان كلا من الفريقين يقصره على
قبيل الفجر   سحرا بدل اما غلط او على معنى اجيئك اخر ليل يوم الجمعة
فيكون بدل كل او ليل يوم الجمعة فيكون بدل بعض على تقدير الضمير اي سحرا منه
ولا يصح ان يكون بدل بعض من يوم لمباينته له كما سبق   بعد يومك
اي على العقب   ثلث الاول اي من العشا او قبلها اقوال
الي اخر النهار اي على قول وقيل الي نصف الليل وعليه كلام الفقها من باب
السواك فيل هنا ويقابله الصباح اي فهو من نصف الليل الي الزوال
وفيه بعد فراجعه   وما اشبه ذلك سياتي لك ان شا الله تعالى في ذكره
بعد قوله نحو اخر الكتاب ما ينبغي حفظه   هذه الامثلة اي المصرح بها
وغيرها بدليل ذكر نحو فيما ياتي ثم انه خص هذا التفصيل بظروف الزمان والظ
ان يقال في ظروف المكان ايضا كذلك فمنها غير متصرف كعند ومتصرف كامام
ومنها منصرف كامام وغير منصرف كما فيه وزن الفعل نحو اعلي واسفل ومنه قوله
تعالى والركب اسفل منكم ويمكن الاعتذار عن الش في سكوته بشيئين

فتامله جدا التصرف والانصراف الاول هو الخروج عن الظرفية وشبهها وهو
الجر بمن الي غيرها كالابتدائية والمفعولية وعدم التصرف هو عدم ذلك والانصراف
وعدمه معلومان في الكلام علي منع الصرف فارجع اليه نحو سحر الخ الصواب
اسقاط سحر لانه تخرج الي الجر بالبا في قوله تعالي نجيناهم بسحر افاده الشيخ الصبان
وكونه للاثر يد به معين لا يخرجه عن التصرف فانه لا ينون قد علمت الامر سابقا
فلا تغفل لعدم انصرافه هو وقوله بعد لعدم تصرفه يميلان الي تعليل الشي بنفسه
نحو عتمة اي وعشية بوخذ من حشي الاشموني ان ذلك ثابت التصرف لا منفيه
واما دعوي ثبوت الانصراف فليست مسلمة علي اطلاقها بل الكلام هنا كالكلام علي
غدوة وبكرة كما قدمناه لك وان لم يوخذ ذلك من حشي الاشموني ضد امام
في اطلاق الضدية علي مثل ذلك التقابل تسمح اسم اشارة ويجر بمن والي
وكذلك ثم انه صبان للحال او ذهب ابن مالك الي انها في قوله تعالي هنالك
ابتلي المومنون للزمان المتقدم في قوله عز وجل اذ جاوكم من فوقكم انه صبان
نحو يمين جعلة لك مبهما باعتبار ان جهة يمينك قد يكون جهة شمالك لغيرك وهكذا
اما المبهم الحقيقي فنحو مكان ومحل **باب الحال قوله** هو لي بضمير الحال مذكرا اما
لجواز تذكيرها وان كان الغالب التانيث في ضميرها او مراعاة للخبر الذي هو الاسم
الفضلة اي الذي ليس من اجزا الجملة وان توقفت عليه الافادة المقصودة كما
في اية وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وقوله انما الميت من يعيش
كئيبا ولا يلزم من ذلك ان يكون منصوبا كما لا يخفي فلا يغني عند ذكر المنصوب
خلافا لما كتب هنا وشبهه المراد به الوصف والمصدر لا ما يشمل حرف التنبيه
واسم الاشارة وغيرهما لما اشتهر لان نصبه ناصب الحال في قولك هذا زيد قايما
الفعل المحذوف لاقامة غيره معه وهو ذا فقولهم العامل ذا ابتنا علي الظ نقله الشيخ
في حشي الاشموني عن التصريح المفسر اي المقصود به ذلك فلا يرد النعت المنصوب
فان المقصود به الايضاح او التخصيص علي ما تقدم او يقال المراد بقوله المنصوب
الملتزم نصبه فلا يرد النعت المذكور هكذا قيل ولا يخلو من شي بقي ان التعريف
لا يشمل الحال الموكدة للعامل نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين او للجملة نحو زيد
اخوك عطوفا فانه لا ابهام هنا حتي يفسره الحال الا ان يقال كلام جري
علي الاصل والغالب وفيه ما فيه محتملة لان تكون الخ لكن الاقرب رجوعها

للمفعول

للمفعول لكونه الاخير كما اشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة اه
صبان على الصحيح اي عدم مجيء الحال من المبتدا هو الصحيح لئلا يلزم عمل
الابتدا النصب كما هو قضية ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها قاله منه
سن وفي حش الاشموني في موضع ان مجيء الحال من الخبر فيه خلاف ايض والصحيح
ان لا يجيء فما قيل هنا غير صحيح ومجيء من المجرور الخ ولا يكون تقديمها على صاحبها
عند الجمهور فلا تقل مررت جالسة بهند واجازه ابن مالك مستندا للسماع نحو
قوله غافلا تعرض المنية للمرء فيدعى ولات حين اباء ويحتمل ان غافلا
نكرة غير مقصودة نصبت على النداء والغالب الخ اتى به نقولا على المتن لدفع
ما يوهمه المتن من الوجوب لانه متى يقال لها موكدة لعاملها وهو الصفة
المشبهة هنا وصاحبها هو ضمير الصفة وتاتي موكدة للصاحب نحو لآمن من في الارض
كلهم جميعا من الحال وصف له اي ولو بحسب التاويل نحو سرت والشمس طالعة
فالجملة حال من الفاعل والمعنى مقارنا لطلوع الشمس فللمقارنة وصف المتكلم في نحو
له اي لمدلوله

باب التمييز

اي التفسير هذا معنى له اصطلاحي ايض
كما انه معنى لغوي له ويقال له المفسر من ارادة اسم الفاعل بالمصدر
هو الاسم الخ مخرج لسائر المنصوبات متبعرا انه يشمل وجهه من قولك الحسن وجهه بالنصب
فيفيد تسميته تمييزا مع انه يسمى شبيها بالمفعول به لا تمييزا ويمكن دفع شمول المتن
له بملاحظة قوله فيما ياتي ولا يكون الا نكرة وليس فيه اخذ الحكم في التعريف حتى
يجيء الدور فتامل من الذوات يصح ان يراد بها ما يقابل الهيئات المتقدمة
في تعريف الحال فيشمل التمييز المفسر للنسبة بدليل التمثيل للتمييزين مع المبادرة الى
تمييز النسبة بالمثال فلا حاجة الى قول الش او من النسب لاقتضائه ان المتن قاصر
على ان ابن الحاجب كما في حش الاشموني ذهب الى ان التمييز ابدا مفسر للذات المبهمة
غاية الامر ان الذات اما مذكورة اسمها كما في المقادير والعدد او مقدرة كما في طاب
محمد نفسا قال الدماميني لان النسبة في المحكي الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق
الطيب بزيد مثلا امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة
اذ يحتمل ان يكون كذا دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر متعلق
يتعلق بزيد اه ولكن قد يقال ان ذلك المحذوف هو احد طرفي النسبة فبجهله
تجهل هي فلا حاجة لما لابن الحاجب الا بحسب اللفظ فقط فتامل تمييزا لابهام

النسبة اي للنسبة المبهمة كما هو قضية قوله سابقا او من النسب ثم ان الجار متعلق
بتمييز ان اريد به الحدث وهو ظ والمبني على اسم الفاعل فان اريد به المعنى
العلمي كان جامدا او الجار متعلق بمحذوف اي مميز للنسبة المبهمة وكذا يقال فيما بعد
فتفطن واصل الكلام لا يلزم في تمييز النسبة ان يكون محولا كما في قولك امتلئ
الاناء ماء اذ لا يقال امتلا ماء الاناء والظ ان تفقا بكر شحما من هذا القبيل خلافا
للش اذ لا يقال تفقا شحم بكر بمعنى امتلا كما لا يقال امتلا الماء فافهم ابهام
في النسبة اي بابهام احد طرفيها على ما سبق لنا فلا تغفل ذكر الشئ مبهما قدم ان
المبهم هو النسبة فهي المرادة بالشئ في قوله ذكر الشئ ولكن يقال هي لا تذكر
لانها امر معقول على ما سبق لك عند تقسيم الكلام الا ان يقال ذكرها بذكر الجملة
الدالة عليها وقوله ذكره مفسرا اي بذكر التمييز فانه يفهم منه النسبة الصريحة
لكونه طرفها الاخر المقادير جمع مقدار وهو الة الوزن او المساحة فقولك
سمنا او زيتا او شبرا انما هو تمييز للمقدر بتلك الآلة لا لها لانها ظرف والسمن
مثلا مظروف فكلام الش على تقدير مضاف اي لمقدر المقادير اي للمائع مثلا
الذي قدر بالمقدار الذي يكال به مثلا فافهم وتمييز بهواء لة تسع ثمانية
صيمان الله صبان نصب التمييز الاحسن نصب الاسم الاتي
انك لو جعلت الخ غرضه مجرد بيان صحة كون التمييز فاعلا من غير قصد الى انه
محول عن الفاعلية فلا منافاة بين ما هنا وقوله الآتي والاصل ابو زيد اكرم منك
المفيد انه محول عن المبتدا وهو المختار عندهم لما يلزم على القول بانه محول عن
الفاعل والاصل كرم ابو زيد وحسن وجهه من فوات التفضيل ولذا قال بعضهم
ان الاصل كرم ابو زيد كرما زائدا او قيل غير ذلك فعليك بحاشية الاشموني
ووجهه اجمل اي وجه زيد لا وجه الاب كما لا يخفى ولا يكون الخ وكذا
لا يكون الا بعد تمام الكلام نعم ان كان العامل متصرفا صح تقديم التمييز نحو
قول الشاعر انفسا تطيب بنيل المنى لا مكان حمل ال على الزيادة اي فلا
يعرف بها وقد اسلفت لك انها معرفة للضرورة ثم ان الحال والتمييز يجتمعان
في اشيا ويفترقان في اشيا وقد تعرض لها الكفراوي في شرحه على المتن فعليك
به باب الاستثنا قوله ما لولاه مفعول للاخراج الذي هو مصدر
مقرون بال والاولى له الاتيان باللام المقوية كما في بعض النسخ لضعف عمل المصدر

المذكور

المذكور النصب وان سمع قوله ضعيف النكاية اعداه بنصب اعداه على المفعولية
للمصدر قبله   لدخل اي تحقيقا كما في الاستثنا او تنزيلا كما في المنقطع والاول هو
الذي حكم عليه بغير ما يتبادر من الكلام السابق الحكم عليه به فلا يرد قام اولاد زيد الا
اولاد عمرو ولا قوله عز وجل لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بخلاف تعريفه
بما اشتهر والمنقطع ما عدا ذلك   في الكلام اي مفهوم خبر الكلام لغة وان كان
خارجا من اول الامر في النية هكذا اشتهر اي فلا يقال يلزم على دخول المستثنى في   المستثنى
منه ثم اخراجه الكفر ثم التوحيد في لا اله الا الله ولك ان تقول دخول المستثنى
في المستثنى منه انما هو بحسب السامع لحكم المستثنى منه ثم المراد الكلام حقيقة
كما في الاستثنا التام او تقديرا بان لم يتلفظ به كما في الاستثنا المفرغ نحو ما قام الا زيد
التقدير ما قام احد الا زيد فالفاعل في الحقيقة المحذوف وان كان في الاصطلاح
الفاعل هو زيد   السابق اي ولو حكما كما في الاستثنا المتقدم نحو وما لي الا ال
احمد شيعة   وحروف الاستثنا خالف عادته سابقا من ذكره الترجمة ثم التعريف
وكذا خالف في البابين الاتيين ولعل النكتة في ذلك لزوم ما سبق لحالة واحدة
فسهل ضبطه بتعريف يجمع افراده وانواعه بخلاف هذه الابواب الثلاثة لا تلزم
لحالة واحدة فان المستثنى تارة ينصب وتارة يرفع وتارة يجر واسم لا تارة
ينصب من غير تنوين وتارة يرفع على ما ياتي وكذا المنادي مختلف الاحوال
اي ادوات يشير الى جواب عن جعل المتن سوى واخواتها وغير حروفا وكذا جعل
خلا مثلا اداة حرفا والحاصل ان المراد بالحرف الاداة والكلمة فتصدق
بالاسم والفعل والحرف وسياتي يشير الشارح الى جواب اخر بقوله وسماها حروفا
تغليبا   تغليبا اي لالا وخلا وعدا وحاشا في حالة الجر وقد يغلب غير الاكثر
على الاكثر لنكتة   بالاتفاق لو قال ابدا هنا وفيما بعده لظهرت المقابلة
الاتية في قوله ومتردد بين الفعلية والحرفية لكن لا يظهر ذكر ابدا في جانب الاسمية
اذ لم يتردد لفظ بين الاسمية وغيرها فتامل   وهو غير وسوى الخ قال الشيخ
الامير انا ربما اري وجها في ذكر الا فقط في باب الاستثنا اما غيرها فلا وجه
لذكره والا كان يذكر نحو امتنع واستثني ويخرج ولا ازيد ونحو ذلك مما يدل
على الاستثنا نحو قام القوم امتنع زيد انه بالمعنى   وهو خلا اي ان لم
تذكر قبلها ما المصدرية والا تعينت الفعلية وكذا عدا وحاشا وان كان ذكر

ما قبل حاشا مختصا بالضرورة   ما لا يسبقه نفي الخ اي باق على نفيه وشبهه
بان لم يسبقه شيء منهما اصلا او سبقه شيء لكن انتقض نحو ما بعد الا الثانية
في قولك ما شرب احد الا الما الا زيدا ولا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وما مررت باحد
الا قائما الا بكرا فهذا كله من قبيل الموجب والمعنى شربوا الما الا زيدا واكلوا
اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا بكرا اهـ صبان عن الدماميني   البدل
اي على انه وحده البدل كما يفيده كلام الش فيما ياتي واعترض بان البدل يحل
محل المبدل منه ولا يصح في ما قام احد الا زيد ان يقال ما قام زيد بل ما قام الا
زيد فالاولى ما ذهب اليه بعض المحققين ان البدل هو مجموع الا وما بعدها والاعراب
ظهر على الاسم والمعنى ما قام غير زيد لكن لا يخفاك ان كون هذا هو المعنى
يقتضي ان البدل هو الا فقط ثم هل البدل بدل كل او بدل بعض ذهب الشيخ الصبان
الى انه بدل بعض لان المستثنى منه الذي هو احد يشمل زيدا وغير زيد بخلاف
المستثنى فهو خصوص غير زيد اهـ وسياتي لك في الباب الاتي ما هو ظ في ان
ما بعد الا هو البدل فتفطن   من المستثنى منه اي باعتبار لفظه كالامثلة
الاتية او باعتبار المحل لمقتض كما في قولك ما فيها من احد الا زيد بالرفع باعتبار
احد وهو الرفع بالابتدا او على الفاعلية ان نظر لعمل الظرف ولا يجوز جر زيد لئلا
يلزم زيادة من في الاثبات لان ما بعد الا مثبت   وجاز ايضا اي كما جاز
البدل لكن البدل هو الاولى ولذا قدمه المص بشرط ان لا يفصل بينه وبين المستثنى
منه والا كان النصب مختارا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هناك الا زيدا
وان لا يكون ردا لكلام تضمن استثناء نحو ما قاموا الا زيدا ردا لمن قال قاموا الا زيدا
اهـ صبان   وهو هنا مقدر نقل الشيخ الصبان عن الدماميني ما نصه
ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على ان الثاني كان بعض ما تناوله
الاول لولا هي اهـ وبه يعلم ما هنا وما ياتي فلا تغفل   عند ابن مالك اما
الصحيح عند غيره فهو ما قبل الا بواسطتها هي والخلاف جار في المنقطع ايض خلافا
لمن خصه بالمتصل   وتقدم عليه نفي او شبهه ظ ما سياتي انه ليس من مدخول
بالتصوير بل عطف على قول المتن كان الكلام ناقصا واحترز به عما اذا لم يتقدم
ذلك فلا يجوز التفريغ فلا تقول قام الا زيد لان المتبادر قام جميع الناس الا زيد
وهو بعيد لا قرينة في الغالب على ارادة جماعة معينين بل لو وجدت القرينة لم

يحل

يحمل بها الندرة ذلك كما لا التفات الى ما يتبادر من قولك ما مات الا زيد من حصر
الموت في زيد وفي كون المتبادر جميع الناس شيئ واجاز بعضهم التفريغ في الاثبات
ان صح المعنى نحو قرات الا يوم السبت لانه يمكن قراة جميع الايام بخلاف ضربت
الا زيدا لبعد ضرب جميع الناس ملغا ازيدا لا يكون فيه غير الجر اما ما بعد فيجوز
فيه الجر باعتبار اللفظ والنصب والرفع باعتبار المعنى وبناها يحتمل ان الفتح
ضمة اعراب بحذف المضاف اليه ونية لفظه ولا اما عاطفة له على مجرور اي مجرور لا غير
مجرور واما عاملة عمل ليس ثم ادخال لا على غير المقطوع عن الاضافة ممنوع عند ابن
هشام وجوزه ابن مالك لكن على الحال وفيه كلام اخر فراجعه فعل ماض
والجملة منصوبة على الحال ولم تقترن بقد لان افعال الاستثنا مستثناة من ذلك
تقديره هو وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق وقيل عائد على
الوصف المفهوم من الفعل مثلا والتقدير خلا القائم زيدا وقيل غير ذلك

باب لا

اللائق لما سبق وما ياتي ان يقول باب اسم لا ولعل النكتة
في صنيعه ان اسم لا هو اسم لاخوات ان وقد تقدم عليه الكلام عليه فتامل النافية
للجنس هو كقولهم العاملة عمل ان لاخراج ما هي من اخوات ليس واحذ هذا القيد
من قوله تنصب النكرات اذا باشرت لان تلك ترفع لا تنصب ومعنى نفيها الجنس
نفيها مضمون خبرها عن جنس اسمها وحقيقته ويلزم من نفيه عن الجنس نفيه
عن جميع الافراد وهي نص في ذلك عند عملها النصب اما محلا او لفظا على المعتمد
بقيد وحدة كل من المحل وغيره فان اهملت او عملت في المثنى والمجموع لم يكن نصا
في النفي بل يحتمله ويحتمل نفي الوحدة فقط عند الاهمال فتقول لا فيها رجل بل رجلان
ونفي قيد الاثنينية والجمعية فيما اذا اعملت في المثنى والجمع فتقول لا رجلين فيها بل رجل
او رجال ولا رجال فيها بل رجل او رجلان كما ان العاملة عمل ليس في المثنى والجمع محتملة
لنفي الجنس ولنفي صفة مدخولها من الاثنينية والجمعية اما عند وحدة اسمها في
وان احتملت نفي الجنس ونفي الوحدة الا انها ظاهرة في نفي الجنس لا معينة
ومن هنا فارقت العاملة عمل ان فانها تعين نفي الجنس فلا يجوز ان تقول لا رجل
قائم بل رجلان او رجال ويجوز عند القرينة ان تقول لا رجل قائما بل رجلان
او رجال انه من حسنه الا سمرني فعل امر يخاطب به معين لله لا له على ان ما يلقي
امرهم لكن لا تتعين هنا بل المقصد من يتاتي منه العلم ففي الكلام مجاز مرسل من

المقيد الى المطلق علاقة الاطلاق والتقييد نصب لم يتعرض لرفعها الخبر لكون
الكلام في المنصوبات وان كان يلتمس لذكره نكتة لو ذكر النكرات اما المعارف
فلا ولا يرد نصبها العلم في قوله قضية ولا ابا حسن لها بنصب ابا لان المراد
النكرات حقيقة او تاويلا وهذا العلم في تاويل نكرة ماخوذة من صفة اشتهر
بها مدلول العلم والتقدير ولا فيصل لها ثم من النكرات اله في قولنا لا اله الا الله
فهو مبني على الفتح في محل نصب والخبر محذوف والتقدير ممكن او موجود على ما هو
مشهور واللفظ الشريف بدل من الضمير في الخبر تابع له في رفعه لكن يرد ان حكم
البدل اي الحكم المسند له هو حكم المبدل منه وان كان البدل هو المقصود بالحكم
ولا يصح ان يحكم على مولانا بما هو مستحيل وهو عدم امكانه او وجوده ويجاب
عن ذلك بان محل ذلك اذا لم يكن في التركيب ما يقتضي بالحكم على البدل بنقيض
الحكم على المبدل منه والا فلا يرد ذلك كما هنا فان كلمة الا تقتضي باثبات الوجود
له وهذا الكلام الذي وعدناك به في الاستثناء فلا تغفل وجوبا قيد به
ليصح قوله ولم تتكرر والا فعند التكرار يكون النصب لا يمتنع وانظر ما معنى
وجوب النصب وامتناع الرفع لفظا اي في المضاف فقط اما الشبيه به
فهو وان كان كذلك الا ان قوله من غير تنوين لا يناسبه لانه ينون تقول
لا طالعا جبلا ثم البغداديون يتركون تنوينه وخرج على مذهبهم قوله صلى
الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت وحمل الحديث على انه من قبيل المفرد والجار متعلق
بمحذوف والاصل لا مانع يمنع لما اعطيت ولعل الجار زيد لتقوية العامل لضعفه
بالحذف وقوله او محلا اي في المفرد ولك حمل المتن على خصوص النصب محلا
بدليل مثاله وقوله من غير تنوين لان عدم تنوين المضاف ضروري لا ينبه
عليه اذا باشرت اي لفظا كما في مثاله او تقديرا كما اذا حذف الاسم فانه
يكون حذفه عند العلم به وكذا خبرها وان كان حذف الاسم نادرا تقول لا عليك
اي لا باس انه اشموني لا النكرة الظ ان ذكر لا بيان للضمير المستتر في باشرت
والنكرة منصوب ويصح على بعد ان تكون النكرة بالرفع فاعل باشرت ومفعوله
محذوف اي باشرتها الضمير عائد على لا لفظا المراد به ما يشمل التقديري
نحو لا هدي طائع بعيد وشبهها قالوا الشبيه بالمضاف هو الذي تعلق
به شيء من تمام معناه بغير عمل الجر فلا يرد ان هذا التعريف يشمل المضاف

فلا سوا

فكايرد سوا كان المتعلق منصوبا او مرفوعا ولو صفة للنكرة او حالا نقله الشيخ
في حش الاشموني عن ابن قاسم وفيها ان الصفة ان كانت قبل دخول النفي كانت
النكرة شبيهة بالمضاف والا فلا اهـ لكن في شرح الاشموني عند قول المتن ومفردا
نعتا لمبني يلي فافتح ما يفيد ان الصفة السابقة على النفي لا اعتداد بها في اخراج
النكرة عن الافراد فلينظر فيه مع ذلك ومع ما ياتي في باب الندا منصوب
اي لا مبني هو ظ كلام المص اي من حيث ان النصب لقبه من القاب
الاعراب لكن هذا ان لم يرد النصب ولو محلا والا فكلامه لا يجري على هذا القول
هذا اذا باشرت للحاجة اليه الا بيان ان قوله فان لم تباشرها محترز
قوله اذا باشرت او دخلت لا على معرفة اشار الى ان المتن يصدق بفقد
النكرة كما يصدق بوجودها من غير مباشرة على الابتدا ايفيد انه متى
فصل فاصل اي فاصل تعينت ابتدائية النكرة ولكن الظ ان الفاصل ان
كان معمولا للخبر المتاخر عن النكرة صح كون لا عاملة عمل ليس فتامل قياسا
على ما ذكره ابن مالك في ما لحقت ليس فراجعه تكرار لا قال الدماميني
انما كررت مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفي الجنس ومع الفصل تنبيها بالتكرير
على انها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة اهـ ومنه يوخذ ان
الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات اهـ صبان وهذا ربما
يناقض ما نقلناه عنه اول الكتاب ان المهملة عن العمل كالعاملة عمل ليس في النفي
لا العاملة عمل ان بفتح رجل اي على انه مبني مع لا وقوله ورفع امراة اي
بالعطف على محل اسم لا قبل دخول الناسخ على ما فيه من الخلاف او بالابتدا والخبر
محذوف اي ولا امراة فيها او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس والخبر ايضا محذوف
وقوله او نصبها اي بالعطف على محل اسم لا بعد دخول الناسخ الذي هو
لا الاولى وهذا الوجه الذي هو النصب ضعيف بل قيل انه مختص بالضرورة
ثم انه يلزم على هذا الوجه والاول اوجه الرفع الفصل في مثال المتن بين
المتعاطفين باجنبي وهو الخبر وقوله او فتحها اي على ان لا الثانية عاملة
عمل ان والخبر محذوف فجملة ما ذكر خمسة اوجه وان كانت ثلاثة اجمالا
برفع رجل اي على الابتدا او على ان لا عاملة عمل ليس وقوله ورفع امراة اي
على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او على انه مبتدا محذوف الخبر في وجهي

رفع رجل فهذه اربعة او على المعطوف على رجل كذلك في وجهيه فهذان اثنان يضمان للاربعة فالجملة ستة وقوله وفتحها اي على ان الثانية عاملة عمل ان في وجهي رفع الاول ايض فالجملة ثمانية وقد تقدم في فتح رجل خمسة فالجملة ثلاثة عشر كذا يوخذ من حاشية الاشموني وهوظ خمسة او جه اي اجمالا لا تفصيلا لما علمت وكذا فيما بعد مذكور في المطولات قد علمته لكن في بيان تصور تعداد الخبر وتوحيده طول لا يليق بهذا الكتاب والله يوفقك على محله باب المنادي مناسبة هذا الباب للباب قبله زيادة على مراعاة ترتيب اللف نشرا كما في اعراب المضاف وشبهه وبناء غيرهما وان كان المناسب لا على الفتح ومع هنا على الضم وقدم باب لا لكون البنا فيه على خفيف يناسب الاسم وهو الفتح بخلاف الضم فثقيل والمنادي مشتق من الندا بالمد مع كسر النون وضمها وبالقصر منهما ايض على ما في حشي الاشموني عن المصباح وهمزته بدل عن واو كما فيها وهو في اللغة الدعا باي لفظ كان وفي الاصطلاح الدعا المخصوص اخذا من كلام المتن بعد والمراد عند النحويين بالمنادي اللفظ المخصوص من باب تسمية الدال باسم المدلول هو المطلوب اي هو اسم المطلوب لان المنادي هنا لفظ يطلب مدلوله لا هو ولذا تقول في النكرة المقصودة وغير المقصودة والطلب حقيقة وهوظ او صورة كالندا المقصود منه التحزن والتحسر كقوله

الا ايها الليل الطويل الا انجلي • وكمخاطبة غير العاقل كقوله

باالله يا ظبيات القاع قلنا لنا • ليلاي منكن ام ليلى من البشر

قوله بيا قدمها لاصالتها في الباب لاختصاصها بان لا يقدر سواها عند الحذف ولا يحذف المنادي الا بعدها كقوله الا يا اسلمي يا دار مية على البلا على القول بان يا الاولى ندائية وايض لا يدخل على لفظ الجلالة غيرها وقوله لخواتها اي نظائرها في العمل وهي على ما ذكروه سبعة الهمزة واي بالمد والقصر فيهما وايا وهيا ووا ولو كلام ابن مالك يفيد انها كلها لندا البعيد الا الهمزة المقصورة فللقريب والبعد الحسي والمعنوي لرفعة المنادي كندا العبد لمولاه او لانخفاض كالعكس ومرجع القرب والبعد العرف خمسة انواع المفرد العلم سكت عن الضمير واسم الاشارة والموصول والمحلي بال ولعل ذلك للاشارة الى تاييد القول

مطلب المنادي

مطلب حروف الندا

بمنع ندا المضمر واما قولهم يا هو يا من لا هو الا هو فهو اسم للذات العلية داخل في قوله
المفرد العلم لا ضمير ولانه ليس كل اسم اشارة ينادي بل الخالي من حرف الخطاب وكذلك
لا يتاتى الاداة كل اسم موصول بل ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذي توصل الى
ندائها اي نحو يا ايها الذين امنوا وكذا تقول في المحلي نحو يا ايها الربع منكبا بساحته
فاحرص عليه المفرد العلم ليس منه المثنى والمجموع بل من النكرة المقصودة ولذلك
لم يجز الترخيم فيهما الا ان سمي بهما والمراد بالمفرد هنا لم يتعرض لذلك هنا
فيحمل عليه ما شاع انه المضاف اما لكون المص لم يذكر الافراد هناك بخلافه هنا او لئلا
يتوهم من صنيع المتن ان النكرة المقصودة وغير المقصودة لا يسميان مفردين
كما هو قضية العطف وان كان يقال العطف بالنظر لقوله العلم فلا ينافي اطلاق
الافراد بدون العلمية عليها ما ليس مضافا الخ اي فيشمل المثنى والمجموع هكذا
يفيد الش وصرح به بعض في الباب السابق ولكن هذا ان كان بيانا للمفرد من
حيث هو بقطع النظر عن صنيع المتن من مغايرة المفرد العلم للنكرة فظ وان كان
معناه ان قول المتن المفرد العلم يشملهما فممنوع لما صرح به العلامة الصبان تبعا
تبعا للشيخ الحفني ان المثنى والمجموع نحو زيدان وزيدون من قبيل النكرة المقصودة
لا من العلم لان العلمية زالت ولذا ثني وجمع ودخلته ال وكل هذا حيث عطفت
النكرة المقصودة على قوله المفرد العلم كما هو الظ من عبارته فان عطفت على الصفة
فقط التي هي العلم فتكون النكرتان داخلتين في المفرد فلا يرد ما تقدم نعم يرد ان
الانواع ثلاثة مفرد ومضاف وشبيه به لا خمسة الا ان يقال جعلها خمسة باعتبار
الصفات اعني العلمية والقصد وعدمه وهذا الصنيع اولى لما يلزم على غيره ان
المضاف وشبهه لا يكونان نكرتين وليس كذلك والنكرة المقصودة ليست داخلة
فيما قبله نعم لو قال المفرد المعرفة دخلت الا لم تقصره على المعرفة بغير الندا بالذات
اي بالتعيين من افرادها اي من الافراد التي تستعمل النكرة فيها على البدل فتامل
ثم ان بعضهم احال هذا النوع اخاه الاشموني الى غيره اي وليس ذلك
الغير ضمير خطاب والا فلا يجوز نداؤه والمشبه بالمضاف وليس منه اثنى
عشر واثنتي عشر خلافا للكوفيين بل هما من قبيل النكرة كالمثنى فيبني كل على
الالف الاصل اي لا على وجه جر الثاني بالاول لئلا يدخل المضاف في تعريف
شبيهه وقوله شيء اي معمول له برفع او نصب او معطوف كما ياتي في ثلاثة وثلاثين

وفي كون النعت بجملة النكرة من قبيل الشبيه خلاف يا أبي   فيبنيان على الضم اي
ولو تقديرا لحركة اتباع منعت ظهور الضم كما في نحو يا زيد بن سعيد من كل تركيب
وقع فيه المنادى علما مفردا موصوفا بابن بعده علم مضاف اليه ولو غير مفرد
وكان ذلك المنادى ظاهر الضم بان يكون صحيح الاخر لا نحو يا عيسى بن مريم
وكانت البنوة حقيقية على ما نقل عن النووي فيجوز البنا على الضم ظاهرا او فتحه
اتباعا ولذا المراد ما يشمل الضم المحلي كما في العلم المحكي كبرق نحره وسيبويه فكل منهما
مبني على ضم مقدر في اخره في محل نصب ولذا ينصب نعته تبعا للمحل ويرفع تبعا
للضم المقدر ولا يكسر نعت سيبويه تبعا لكسرته   حالة الاختيار اما حالة
الضرورة فينون مع بنائه على الضم فتح ويجوز في نعته الضم والنصب وكذا يجوز
ضرورة نصب المنادى نحو يا عديا لقد وقتك الاواقي ويتعين في نعته النصب
موصوفا اي بمفرد نكرة او معرفة او جملة او ظرف واستشكل نعت
النكرة المقصودة بغير المفرد المعرفة مع ان المقصودة معرفة واجيب بانه لما
كان هذا المنادى قبل الندا نكرة صح وصفه بجميع ذلك ثم ان قدرت الوصف
قبل الندا كان المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف على ما قيل به فيتعين نصب
النكرة وان قدر الوصف بعد الندا اي لا وصف حال الندا فتبنى النكرة
ويستصحب بناؤها فان احتمل النعت قبل الندا وبعده جاز الوجهان نقله
في حاشية الاشموني عن شارح التصريح ولكن ظ كلامه هنا ان وصفها لا يجعلها
شبيهة بالمضاف لان الشبيه به هو الذي عمل فيما بعده او عطف عليه شيء
بعده اخذا من امثلته الاتية   تواتر نصبها اي توجيه على ما سبق قريبا عن
الشارح   نقله ابن مالك لكن رده الش كما في شرح الاشموني بحمل جملة ترحم
حالا من ضمير عظيما لا صفة عظيما فهو من قبيل الشبيه   منصوبة اي بعامل
محذوف نحو ادعو او اطلب وفاعله وناب عنه حرف الندا اذ الاعليه فيا زيد لا يسمى جملة
ولا جزء جملة وقيل ان العامل حرف الندا نيابة عن المحذوف وهل الحرف متحمل للفاعل
على هذا القول او الفاعل محذوف ايضا تبعا للفعل الغير العامل خلاف ومطلقا
النصب على التشبيه بالمفعولية لا عليها لكن صنيع ابن هشام في القطر ظ في انه
مفعول به   قول الواعظ يا غافلا انما يتم جعل هذا من قبيل النكرة اذ جعلت
الواو استئنافية والظ خلافه وانها للحال فان المبني عليه لا على الاستئناف

علي

ضمير

فهو

فهو من قبيل التشبيه افاده الصبان زاد على مثل الثم ويا طالعا جبلا الاتغى حكمة تكرار المثال وثلاثين اي من غير ادخال يا على ثلاثين لانه جزء علم كشمس من عبد شمس سمية بذلك اولم تسمه وكان غير معين وسكتوا عن دخول يا على ثلاثين ومقتضى التعليل السابق جوازه نحوه وكذا ان اريد المجموع المعين دون تعيين ثلاثة وحدها وثلاثين وحدهم فان اريد هذا التعيين بني الاول على الضم وعطف الثاني مقرونا بال حتما مع ضمه او نصبه تبعا للفظ الاول او محله ويجوز ادخال يا عليه فتمتنع الرعاية بنا وه على الواو اه شرح اشموني وصبان

باب المفعول من اجله قوله للمنصوب وقد يجر كما ياتي والجار هو اللام او البا او في او من او الكاف نحو واذكروه كما هداكم اه صبان والصحيح في نصبه فقيل على اسقاط الجار فهو شبيه بالمفعول به وهذا قول جمهور البصريين وقيل بفعل محذوف ملاق له في اللفظ او بالفعل المذكور قبله لانه ملاق له في المعنى للمراد فهو مفعول مطلق وان اكتسب اسماحا صا وبه يتخرج المثالين على انه احسن من هذا ان يقول يقال به بالمثالين على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وغير قلبي كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا يشترط كونه قلبيا وان شاع اشتراط ذلك وحاصل ما للرضي في ذلك انه ان كان متقدما في الوجود على عامله شرط كونه قلبيا اي ليس من افعال الحواس تقول قعدت عن الحرب جبنا وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم كونه فعلا قلبيا تقول جئتك اصلاحا لك المضاف وجره وعدم جره على حد سوا بخلاف غير المضاف كالمثال الاول فان جره قليل والكثير نصبه وبعكسه ما اذا كان المفعول مقرونا بال تقول جئتك للحب فان الكثير فيه الجر اه

باب المفعول معه قوله بعد واو المعية خرج المنصوب بعد واو العطف نحو ضربت زيدا وعمرا واشتركت زيد او عمرا وواو المعية هي التي بمعنى مع وهي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لما قبلها اي مقارنته له في الزمن من غير تعيين مشاركة في الحكم وان وجدت نحو جاء زيد وعمرا بالنصب وواو العطف لا تقتضي الا المشاركة في الحكم واما المقارنة في الزمن فلا وان كانت قرينة فيه فلو لم تكن الواو نصا في المصاحبة الزمانية لم ينصب ما بعدها على المفعولية من فعل معه الفعل الى بمن البج للعاقل تغليبا المرتد ا الا انفد يا بي

او جهر او يكسر والاسم عجز بها اهل او ثم

لبيان غير العاقل نحو الخنفسة   وتنبيه بهذين المثالين الخ لكن الاولى ان
يمثل بالفعل المتعدي فانه يقع المفعول معه بعده خلافا لبعضهم وكذا يقع بعد
كان   ومن جملتها اي جملة التوابع **باب مخفوضات الاسماء**
اي باب بيان انواعها وبيان خاصة كل نوع والاضافة من اضافة الصفة
للموصوف اي الاسماء المخفوضة وذكر الخفض مقابلة الرفع والنصب يشهد الى ان
المراد الخفض الاعرابي الذي جلبه عامل به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واما
حركة جر الجوار والمناسبة والتوهم فغير مرادة هنا لكونها ليست اعرابية وممن
نص على ذلك في اولى الحركات المذكورة الشيخ الحلبي في كتابه الازهرية كما
نقله عنه العلامة الامير في حاشيته وزاد عليه فقال على هذا لا ينبغي عد الجر بالمجاورة
في باب حروف الجر كما لا يعد كسر التخلص وحركة الاتباع فيه لان الكلام في
حركات الاعراب اه وبه تعلم ان قول الشارح فيما ياتي المشهورة انكار كما قال من
كتب هنا للاحتراز عن حركة الجوار ونحوها فلا حاجة اليه وانما هي كما اقول
للاشارة الى انها عند التحقيق قسمان مخفوض بالحرف مباشرة ومنه المضاف اليه
على ما قيل انه مجرور بالحرف المنوي ومخفوض بالتبع فالامر ظاهر فافهم
باضافة باب الى المخفوضات اي من اضافة الدال للمدلول على ما حقق ان
اسماء التراجم مدلولها الالفاظ المخصوصة وهل هي من جنس علم الشخص او الجنس
التحقيق عندهم الاول خلافا لمن قال بالثاني قلت الظاهر انها نكرات لا اعلام
والتعيين لم يجئ لها من الوضع وانما هو بواسطة ال مثلا في قولهم الباب
او الاشارة في نحو هذا الفصل   بيان الواقع لقوله في الافعال ولا خفض
فيها اي لا يدخل الخفض في الافعال فلا تكون مخفوضة ان قلت من جملة
ما يخفض المضاف اليه والافعال يضاف اليها فهي مخفوضة ضرورة ان
المضاف اليه مجرور كما في حيث فانها تضاف الى الجملة فان تلك الجملة مجرورة
فلا يكون القيد لبيان الواقع بل للاحتراز عن الافعال والاولى اسقاطه
لتدخل في المجرور بالاضافة قلت المضاف اليه وان كان غير اسم في الظاهر
ففي الحقيقة اسم ماخوذ من الجملة ولعل ذكر الاسماء هنا للمشاكلة قوله
مرفوعات الاسماء ومنصوبات الاسماء على ان القيد اصل مجيئه لبيان الواقع
كل هذا بناء على ان الاضافة على معنى من وما عليها انها من اضافة الصفة للموصوف

كما سبق فلا يخفى كلام الشارح فلا تغفل   وهي خاتمة الضمير عائد على الباب وانثه
اما باعتبار معناه وهو الالفاظ او مراعاة للخبر وان كان مراعاة المرجع ايضا
جائزة بل قال بعض انها اولى من مراعاة الخبر وضعف بان الخبر محط الفائدة
والكلام مبين في محله وان كان الضمير عائدا على المخفوضات الثابت ظم الا انه
يحتاج لتقدير في الاخبار اي وهي خاتمة معاني او مدلول الكتاب لان الكتاب
الفاظ ولا يختم بالمعاني والمسائل التي هي المخفوضات   خاتمة الكتاب ان
كان من اضافة الوصف الى مفعوله كان في الكلام مجاز عقلي من اسناد الحدث
الى مفعوله كعيشة راضية والا فلا ثم ان الجزء قد يختم بجزئه ومنه ما هنا
الكتاب ال فيه للعهد الحضوري وهي التي علم مدخولها لا لتقدم ذكر مع حضوره
نحو اليوم اكملت لكم دينكم فهي بمنزلة اسم الاشارة على ما قاله شيخ الاسلام ناقلا
لبعض السعد ولا تنافي بين اطلاق الكتاب على هذا المؤلف واطلاق المقدمة عليه
فيما ياتي وان توهم ذلك   مخفوض بالحرف اي مباشرة وكذا تقول في قوله
مخفوض بالاضافة وقوله وتابع اي غير مباشر له الخافض وهذا لا ينافي ان
خافض ذلك هو خافض المتبوع في غير البدل فلا ياتي للشارح قريبا وقدم المخفوض
بالحرف لان الاضافة على تقديره على ما ياتي وان الجار هو المضاف   بالاضافة
الباء سببية او بمعنى على لا باء الآلة فليس في كلامه ما يفيد خلاف المشهور ان العامل
فيه مجرور بالمضاف والاضافة لغة الاسناد ومنه اضفت امري الى مالكي واصطلاحا
نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر ومن مادتها الضيف لاستناده
الى من ينزل عنده والفها منقلبة عن ياء لان الاصل ان   وهو مراد المص اي ان
قول المص وتابع للمخفوض معناه ان التابع جريه التبعية لا غيرها هذا اعني
الشارح وقد علمت ما فيه وانما عادة المص رحمه الله تعالى رضي الله عنه ان يذكر المعرب
استقلالا ثم المعرب تبعا فانه قال وتابع للمرفوع وتابع للمنصوب وهذا لا يقتضي
الاعراب بالتبعية ثم ان كلام السهيلي وغيره من المخالفين للجمهور لا يظهر الا
على جعل الباء في بالتبعية للآلة فان جعلت سببية مثلا فلا مخالفة بينهم وبين
الجمهور   وتابع للمخفوض جعله قسما واحدا مع انه تابع المخفوض بالحرف
غير تابع المخفوض بالاضافة وكذلك صنع في تابع المرفوع فعده قسما واحدا واما
تابع المنصوب فعده اربعة باعتبار النعت والعطف والتوكيد والبدل

فائـدة التابع مجرور بجار المتبوع الا البدل فهو مجرور بمحذوف مثل جار
المتبوع ثم قد يكون المضاف المتبوع مجرورا بحرف او اضافة فهل التابع مجرور بالمضاف
لمتبوعه او بجار ذلك المضاف لم ار من نص على ذلك الا ان في بسملة شيخ
الاسلام لابن عبد الحق فيه ما يوخذ منه الاول ولعل ذلك ان المضاف للمتبوع
محل الجر وان لم يتسلط عليه هو جار فافهم   وقد اجتمعت الثلاثة اذا ما
الخفض بالحرف والاضافة فظ واما الخفض بالتبعية للحرف فيظهر ان قلنا ان
الرحمن نعت للاسم ووصفه بالرحمن باعتبار ان الاسم بمعنى المسمى او ان استعمال
الذاكر له سبب في رحمته على اطلاق السببية وكذا الرحيم والخفض بالتبعية
للمضاف اليه حتى فان كان الرحمن الرحيم تابعان للفظ الجلالة ففيهما الخفض
بالتبعية للمضاف اليه دون المجرور بالحرف فافهم   فاما المخفوض بالحرف الخ
خالف عادته السابقة من ذكر الانواع اولا معدودة ثم التبويب لكل نوع ولعل
ذلك لقلة الكلام هنا على ما فيه   فهو ما يخفض لو قال ما خفض لكان
احسن   وبالله ونحو بالله ونحو تالله والواو في التمثيل ليست من المثال
بخلافها في قوله نحو والله   وواو رب اعاد الباء للاشارة الى توهم عطفه على الواو في قوله
وهي الواو فيكون من حروف القسم وليس كذلك ومثل ذلك يقال في قوله
ومذ اي واعاد الجار لدفع ما يتوهم من عطف مذ على رب فيفيد ان مذ واوا
جارة وخص واو رب بالذكر لكون الجر بعدها شائعا والا فقد يجر بعد الفاء
كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد بل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه
هذا وما يفيده كلامه من الجار واو رب خلاف المشهور والمشهور ان الجار هو
رب محذوفة   وليل اي ورب ليل يقولون ان ليل في قول امرئ القيس
وليل كموج البحر ارخى سدوله مجرور برب محذوفة ولكن الظ لمن يرى قصيدته
المشهورة ان الواو فيه ليست عاطفة على خصم السابق في قوله الا رب خصم فيك
الوى رددته ومعلوم ان التابع غير البدل هو العامل في المتبوع فهو مجرور برب
المذكورة هذه لا بمحذوف ولكن الخطب سهل   ومنذ وهي بمعنى من الابتدائية
كمذ لكون المجرور بهما ماضيا لكن جر الماضي بمذ مرجوح والراجح رفع ما بعدها
بخلاف منذ فان الراجح فيها جر الماضي والرفع مرجوح اما الحاضر كيومنا فاكثر العرب
على ايجاب جره بهما   فنحو قولك لم يقل هنا فهو ما يخفض بكذا وكذا كما

فعل

فعل في المخفوض بالحرف وذلك لضبط عدد الحرف على ما في الكتاب ولا ضبط للمضاف
وان كان مضبوطا بالاقسام الآتية فرق بين الضبطين فتامل
على قسمين لهذا في المضاف اضافة معنوية سوا افاده التعريف كالمثال الاول لكون
المضاف اليه فيه معرفة وان لم يكن كل مضاف لمعرفة يتعرف كالتابع لمجرور رب نحو رب
رجل واخيه فلو تعرف لزم جر رب للمعارف وان كان يقال يغتفر في التابع او افاد
التخصيص كالامثلة الاخيرة اما الاضافة اللفظية وهي اضافة الوصف الذي
بمعنى الحال او الاستقبال كضارب زيد الآن او غدا فليست على تقدير
حرف على ما اختطه كلام العلامة الصبان في الحاشية عن الدماميني
واما الحاجب وابن قسام قال ولا يرد ظهورها في كونه فعال لما يريد فان هذه
اللام لام التقوية واللام التي الاضافة على معناها لام الملك او الاختصاص
اه وفي كون فعال في الاية بمعنى الحال فقط او الاستقبال فقط شيء لا يخفى
ما يقدر باللام قدمه على ما يقدر بمن لان اللام هي الاصل لانها كم يهتا
عند صحة تقديرها وامتناع تقديرها وتقدير غيرها كعند حتى ذهب
بعضهم الى ان الاضافة ابدا على معنى اللام حتى التي بمعنى من ومعنى
التقدير باللام وغيرها ان الاضافة على معناها وان لم يصح التصريح به في بعض
الاحيان نحو كل رجل عنده ومعه افاده الشيخ الصبان فائدة لعل الاعلام
المضافة كعبد الله الخلفة فيما يقدر باعتبار ما قبل العلمية فاحفظ على بيان
الجنس اي المشوب بتبعيض اي وخاتم حديد فقد يدعي ان ذكر خاتم يشير
الى انتها المقصر من تفصيل الكلام فهو براعة المقطع وهي ان يذكر المتكلم اخر
كلامه ما يشعر بانتهائه كقوله بقيت بقا الدهر يا كهف اهله لا يقال
ان خاتم هنا من الختم الذي هو الطبع ولا اشارة بذلك فلو كان من
الختام او الاختتام لظهرت الاشارة لانا نقول تكفي الاشارة ولو بحسب
المادة على ما هو الظ وقوله واما تابع المخفوض اذ لا يمنع الاشارة لهذه
بل يؤيدها فتفطن ما يقدر بفي اذا جعل حتى الى ما يقدر باللام الاختصاصية
ولكن يقال حيث لوحظ معنى اللام الاختصاصية فاللائق ارجاع التي
على معنى البيانية اليها فيكون ما يقدر بالحروف واحدا لا اثنين الا ان يفرق
بين التي بمعنى في والتي بمعنى من بان الاولى قليلة في الكلام فردت الى

اللام نقلها للاقسام بخلاف التي على معنى من فهي كثيرة كثرة يستحق بها جعلها
قسما مستقلا اه صبان وللشيخ الامير في حشية الازهرية توقف فيه ولكن المعتمد
للسابق وتربص اربعة اشهر الشاهد في اضافة تربص الى اربعة اما
اضافة اربعة الى اشهر التي هي من اضافة العدد الى المعدود ففيها خلاف
فقيل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبعا لابن السراج والمختار انها
على معنى من وكذا اضافة المقادير الى مقدراتها نحو قفيز بر ورطل زيت
ومال اليه الشيخ الصبان رحمه الله واستظهره وجوز بعضهم الامرين
وما اشبه ذلك قد يقال للحاجة اليه مع ذكر نحو الا ان يلاحظ ما ذكره حواشي
المختصر في التشبيه ان قولهم نحو كذا لا يدخل فيه كذا الا باعتبار ان من كان على
اخص اوصاف الشئ يلزمه ما يلزم الشئ وقول الناس في نحو كذا اي كذا ونحوه
هو بذلك الاعتبار لا بالمطابقة فاسم الاشارة في قوله اشبه ذلك عائد
على النحو اي الشبيه وشبيه النحو هو الامثلة الثلاثة المتقدمة وقوله من
امثلة القسمين الخ اما مبني على المعتاد من ارجاع للامثلة المصرحة وعلى
رجوعه لنحو ومراده بالامثلة التي في الشرح الامثلة التي نص عليها المتن
او الثلاثة فيه ان اسم الاشارة من المتن وهو لم يذكر القسم الثالث الذي
هو المقدر بفي حتى يرجع اسم الاشارة اليه جميع ذلك اسم الاشارة
عائد على التابع والمراد بالجميع الانواع الاربعة التي هي النعت والعطف
والتوكيد والبدل ما اردنا الخ اللائق ان يقول هذا اخر ما اراد شيخي
واستاذي شيخ الوقت والطريقة شيخ عباس الازهري ان اذكره فانه
قال اول الكتاب حملني شيخ الوقت الخ وذلك متبادر في طلبه منه فالادب ان
يكون على مراد شيخه في الذكر لا على مراده هو نعم ان حملت النون في قوله اردنا
عليه وعلى شيخه وارادته هو بالتبع لارادة شيخه فلا يرد ذلك كما لا يرد ما قد
يقال اللائق ان يترك نون العظمة وان كان يقال اتى بها بالنظر الى عظمته
بتاهيل الله اياه لهذا الصنيع او غير ذلك قال المؤلف تمت تسويد هذه
الحاشية بفضل الله تعالى وتوفيقه يوم الثلاثا اول شهر شوال الذي هو عيد
الفطر في عمره سنة ثمانية وثلاثين وبعد مائتين والف على يد جامعها محمد عبد الله
السبيني الشافعي يرجو الله ان ينفع بها المسلمين ولا يمنعه من ثواب محتاج فانه

ولي

فانه ولي ذلك امين وصلى الله على اشرف الخلق واله وسلم وقد تم
نسخ هذه الحاشية ليلة الخميس الساعه ثلاثة
في عشرة خلت من شهر رجب سنة الف ومائتين
وتسعة وسبعين على يد كاتبها لنفسه
ولمن شا الله بعده طولبه في رهنه سليم بن
محمد سماره غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين اجمعين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم
امين

